جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيمات الإدارية

العوائق السياسية -الأمنية للعلاقات الأورومتوسطية
دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب: إشراف الأســـتاذ:
وقاد محفوظ د. مزوي محمد رضا

أعضاء اللجنة المناقشة:

الدكتور- بن خليف عبد الوهاب..... رئيسا
الدكتور- مزوي محمد رضا .....مقررا
الدكتور- قطوش عز الدين.....عضوا
الدكتور- بن عقون عيسى.....عضوا

2015-2014

كلمة شكر

الحمد لله العلي القدير، الذي أنشأ الإنسان وعلّمه ما لم يكن يعلم،

وكان فضل الله عليه عظيما.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف، الدكتور محمد رضا مزوي،

على إشرافه، ومتابعته لهذا البحث، وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة.

الشكر موصول أيضا إلى أساتذتي أعضاء اللجنة المناقشة والتي سألتزم بكل توجهاتها وانتقاداتها العلمية الموضوعية.

كما لا يفوتني شكر كل أساتذتي الأفاضل، اللذين لم يبخلوا عليّ بزادهم العلمي والمعرفي، طوال فترة إنجاز هذا البحث.

بالأخص أستاذتي الغالية، سكينة دامية، وأستاذي الفاضل، خليفي عبد النور.

الشكر أيضا إلى كل عمال المكتبات التي كنت ارتادها، وخاصة عمال مكتبة قسم العلوم السياسة بجامعة الجزائر-3-.

والى كل من كان لي سندا، وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، لكم مني جميعا فائق الشكر والتقدير والاحترام

الإهداء

إنه ليعجز اللسان عن التعبير، ولكنني سأحاول، فمهما حاولت فلن أفي حق هؤلاء.

- إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:" ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

- صدق الله العظيم-

- إلى التي أهدتني الوصل دون الخصام... إلى من ربتني وليدا ، وسقتني من حنينها شهد المنام... إلى التي أرضعتني حنانا وحبا... إلى فيض العطف والمحبة....إلى من سهرت من اجل راحتنا ... إلى من الجنة تحت قدميها... إلى أمي الغالية حفظها الله.

- إلى رمز النبل والأخلاق ... منبع الجود والكرم ... إلى من جدّ وثابر، وتكبد العناء والمشتقة في سبيل تربيتنا وتعليمنا... إلى روح والدي الطاهرة....

- إلى رمز الوفاء والمحبة إخوتي وأخواتي الأعزاء.....

- إلى كل أصدقاء الدرب والدراسة، دون استثناء، وإلى كل المخلصين والأوفياء...

- إلى الغوالي والأحباب اللذين رافقوني بإرشاداتهم وتوجيهاتهم واللذين لم يبخلوا علي بكلمات الدعم والتشجيع، طيلة فترة إنجاز هذا العمل، واللذين وجدت فيهم الأنس والنصح والإعانة، كلما واجهت الصعاب، وأوقات الضيق والشدة.

- إلى كل هؤلاء، اهدي هذا العمل المتواضع.

الخطة

مقدمة.

الفصل الأول : المعادلة الجيوبوليتيكية في المتوسط و الموروث التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الأول: تشخيص منطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول : تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني : أهمية البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: ميزات المتوسط وإشكالية هويته الإقليمية.

المطلب الأول: الخصوصيات الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني :الهوية الإقليمية للمتوسط(القواسم المشتركة).

المبحث الثالث: تاريخ العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: مرحلة الصراع والمواجهة.

المطلب الثاني: مرحلة التعاون والحوار.

الفصل الثاني: الأطر التنظيمية للعلاقات الأورومتوسطية

المبحث الأول: البنى المؤسساتية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الواقع التنظيمي في دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة .

المطلب الأول: دوافع وأهداف الشراكة .

المطلب الثاني: مجالات ومضامين الشراكة.

المبحث الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط كمبادرة جديدة للشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الأول: جذورالمشروع، منطلقاته ومرتكزاته.

المطلب الثاني: أهداف المشروع، مضامينه، وردود الأفعال المختلفة حوله.

الفصل الثالث: التحديات السياسية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن في البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للأمن و المرتبطة به

المطلب الثاني: أهم النظريات والاستراتيجيات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: الملفات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية.

المطلب الثاني: التهدديات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية.

المطلب الأول: نحو بناء سياسة عامة أمنية في المتوسط وإصلاح المسار الحالي للتعاون.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية.

الخاتمة.

مقدمة

شهدت الساحة الدولية منذ أواخر الربع الأخير من القرن العشرين تطورات وتغيرات جذرية، مست جميع المستويات والميادين، سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية، وحتى الإجتماعية في إطار ما يسمى أو ما إصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد والعولمة، وما صاحبها من تحولات جديدة، أدت إلى تغيير طابع الصراع الذي كان قائما بين الوحدات السياسية في المجتمع الدولي من صراع عسكري ومذهبي قائم على الحروب، والإديولوجيا المتطرفة، وعدم تقبل الآخر، إلى صراع إقتصادي معرفي، قائم على تعزيز القدرات الإقتصادية والتكنولوجية والعلمية، وكذا على الخطط والحسابات الإستراتيجية.

والشيء الذي ساهم في هذا التحول هو التغيير الذي طرأ على المفاهيم حيث تم الإنتقال من المفاهيم التقليدية إلى مفاهيم أخرى جديدة تنبذ الحروب والمواجهات والتحالفات العسكرية والتسابق نحو التسلح وغيرها، وتدعوا إلى الأمن والسلام، والإستقرار والرفاه الإقتصادي، وذلك في سياق يدعوا إلى إحترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية، وتطبيق مبادئ الديمقراطية.

ومن حيث أن موجة التغيير مست حتى المفاهيم والقيم، فمفهوم الأمن علي سبيل المثال وبمفهومه الجديد لم يعد يقتصر على بعده العسكري، بل تعداه إلى أبعاد أخرى على غرار الأمن المشترك، الأمن الإنساني، الأمن الغذائي، الأمن المائي... وبالنظر كذلك لما أثبته واقع النظام الدولي الجديد، فإن الدول أصبحت مجبرة على إعادة تنظيم أنفسها وكذا إعادة النظر في علاقاتها مع بعضها البعض، وذلك بتشكيل أقطاب وتكتلات متنوعة، وخلق فضاءات سياسية وإقتصادية بهدف التعاون والتكامل، وبالتالي القدرة على التأقلم مع التحولات الدولية الجديدة والتكيف معها.

وبإعتبار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من بين أهم المناطق في العالم، لكونها معطا جيوسياسيا، حضاريا، ثقافيا وتاريخيا، تميزه حركة تجارية وقدرات إقتصادية

وبشرية هائلة، الأمر الذي جعلها مهدا للحضارات وملتقى للثقافات، كما كانت مسرحا لأبرز الصراعات والصدمات، وذلك لأجل بسط السيطرة والنفوذ عليها، وهو كذلك ما يعكس السعي الأوروبي والأمريكي من أجل لعب أدوار ريادية فيها، من خلال سياسات ومشاريع مختلفة من حيث المسميات، ولكنها واحدة من حيث المضامين، الخلفيات والأهداف.

وعيله ومن خلال كل ما سبق لنا ذكره تبرز أهمية هذا الموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال محاولتنا لرصد أهم نقاط الخلاف الدائرة حول مشاريع وبرامج السياسات الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا لمسار الشراكة الأورومتوسطية التي لم تحسم البعد السياسي والأمني، خصوصا قضايا الأمن والسلام في المتوسط.

مبررات إختبار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج إلى جهد، ودراسة معمقة، ومنهجية دقيقة حتى نتمكن من فهم طبيعة العلاقات بين دول حوض المتوسط، وحتى نتوقف عند أهم العوائق والعراقيل التي تتخلل هذه العلاقات.

والإهتمام بهذا الموضوع لم يأت من العدم، وإنما هناك مجموعة من الإعتبارات والدوافع التي تبرزه، وقد تعددت هذه الدوافع بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، وماهو علمي.

المبررات الذاتية:

إن الإهتمام بالبحث العلمي هو واجب كل إنسان متعلم، ولذا فإن الدافع الذي قاد الباحث لمعالجة هذا الموضوع هو توفر كم معتبر من المادة العلمية، منذ أن باشرت في إعداد ملف وثائقي حول الإتحاد الأوروبي ودبلوماسياته الخارجية وتوسعاته وعلاقاته مع دول حوض المتوسط، في السنة الأولى ماجستير، الأمر الذي شجعنا على الوصول إلى

الحقائق بأكثر دقة، متجاوزين بذلك مرحلة الوصف والتفسير، ووصولا إلى التحليل المعمق للعلاقات التي تربط دول الضفتين الشمالية، والجنوبية للمتوسط.

هذا وبالإضافة إلى محاولة مناقشة ومعالجة ما يدور في محيطنا، وذلك بإعتبار الإنتماء الجغرافي لدولة من دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط–الجزائر– الشيء الذي يمكننا من الخروج بنتائج تسهم في إثراء البحث العلمي وتفيد كل من هو مهتم بمثل هذه المواضيع من طلبة وباحثين.

المبررات الموضوعية:

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر من أقدم وأبرز بؤر الصراع في العالم خاصة في ضفتيه الجنوبية والشرقية، ومن هنا سعت الدول الأوروبية ومنذ اتحادها إلى ضمان أمنها من التهديدات المتوقعة من الضفتين السابقتي الذكر من خلال الإعلان عن مشاريع شراكة وبرامج أوروبية متوسطية وفق رؤيا أوروبية، وبالتالي فإن إختيارنا لهذا الموضوع لا يتوقف فقط على إنجاز بحث من أجل الوصف والتفسير والتحليل، بقدر ما نصبوا إلى إنجاز عمل بمواصفات وقيمة علمية يعتمد عليها الباحثون وصناع القرار، وتنبههم الى خطورة مثل هذه السياسات والتي تصدر من جهة واحدة، أي مصلحة الطرف الأقوى على حساب الطرف الضعيف.

المبررات العلمية:

سنحاول أن نعتمد ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع على إستثمار ما تلقيناه وما تعلمناه، سواء في مرحلة الليسانس أو مرحلة ما بعد التدرج من نظريات ومقاربات ومناهج، وأدوات دراسة التي يزخر بها علم السياسة.

بالإضافة إلى نيتنا في تعويض النقص في معالجة مثل هذه المواضيع التي تهدف أو تحاول أن تفسر الواقع الدولي، بناءا على التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

أهداف الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للموضوع، فقد تعددت الأهداف التي شجعتنا على إنجازه إلا أن الهدف الرئيسي هو محاولة إبراز العوائق السياسية و الأمنية للعلاقات الأورومتوسطية، من خلال دراسة علمية أكاديمية، بغية الوقوف عند الأسباب التي تعرقل مساعي دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل الدخول في شراكة أو برامج تنسيقية دائمة، وذلك برصد نقاط الخلاف في برامج السياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وسلسلة برامج الشراكة بالتركيز على مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط، فكل تلك السياسات المتوسطية وبشتى أنواعها وصيغها لم تحسم البعد السياسي والأمني خصوصا قضايا الأمن والسلام في منطقة المتوسط.

الإشكالية:

بالنظر إلى التحولات التي طرأت على المفاهيم السياسية خاصة في فترة ما بعد التسعينات، وبإعتبار أن مفهوم الأمن وفق هذا الإطار لم يعد يقتصر على بعده العسكري، بل أصبح يشمل أبعادا أخرى متعددة، ومن خلال إسقاط هذه الأبعاد الجديدة للأمن على العلاقات الأورومتوسطية إرتأينا طرح الإشكالية التالية:

في ماذا تتمثل تلك الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية التي تنفرد بها منطقة البحر الأبيض المتوسط؟ ماهي أسبابها؟ وإلى أي مدى تساهم في عرقلة برامج ومشاريع الشراكة بين ضفتي هذا البحر؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع، وتبسيطا للإشكالية أدرجنا مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي الأسباب والدوافع التي أدت بالدول الأوروبية، بعد اتحادها إلى إقامة مشاريع شراكة وتعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتسوط؟

2- إلى أي مدى تساهم الأوضاع السياسية المتأزمة في دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، وما تمثله من تهديدات أمنية في عرقلة مساعي الدول المحيطة بهذا الحوض من أجل السير في مشاريع شراكة وبرامج تنسيقية دائمة بين ضفتي المتوسط؟

الفرضيات:

وسعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات المفصلة لها عمدنا إلى وضع مجموعة الفرضيات:

1- عمدت الدول الأوروبية من خلال إعلانها عن مشاريع الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إلى ضمان أمنها وإستقرارها.

2- الخصوصية التي تمتلكها الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط بإعتبارها أقاليم سياسية متأزمة يضعف من إحتمالات نجاح مشاريع الشراكة مع الدول الأوروبية.

3- الإستقرار في منطقة حوض المتوسط متوقف على مواجهة التهديدات الأمنية والفصل في المسائل السياسية العالقة، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

حدود المشكلة:

سنتناول من خلال هذه الدراسة موضوع"العوائق السياسية-الأمنية للعلاقات الأورومتوسطية: دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط "، ولأن لكل مشكلة حدود ومجال لدراستها، فكان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث، حتى نتجنب الدراسة العشوائية، ونقف عند نتائج أكثر دقة ووضوح وقرب للواقع.

الإطار الزماني للدراسة:

إن العلاقات التي تربط الدول الأوروبية بدول جنوب وشرق المتوسط، علاقات قديمة، والتاريخ خير شاهد على ذلك، إلا أن دراستنا ستقتصر على الفترة الحديثة لهذه العلاقات، أين عرفت الساحة الدولية تغيرات وتحولات جذرية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تم الإعلان عن أولى صيغ الشراكة بين الأوروبيين ودول المتوسط على إثر إعلان برشلونة في 28/27 نوفمبر 1995م، وعليه فإن دراستنا ستبدأ من هذه الفترة الزمنية ووصولا إلى سنة 2012 وذلك في اطار مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كآخر مبادرة ضمن مشاريع الشراكة الأورومتوسطية.

الإطار المكاني للدراسة:

إن الإطار المكاني لهذه الدراسة يتمثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحددة بحدوده الجغرافية، والتي تظم دول الضفة الشمالية، ودول الضفة الجنوبية و الشرقية، وما تتميز به من أهمية جيوسياسية وإقتصادية.

الإطار النظري:

لأجل إبعاد الغموض والإبهام حول الموضوع محل الدراسة، ونظرا للأهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية، إرتأينا الإعتماد على النظريات التالية:

1- النظرية الوظيفية الجديدة:

تستمد هذه النظرية بعض عناصرها للتكامل الإقليمي من النظرية الوظيفية التقليدية، فهي تعتبر أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا، لكن تختلف مع الوظيفية في أن مسار التكامل لا يجب أن يخرج عن المسار السياسي، فلا بد من عملية تسييس التكامل، ويطرح الوظيفيون الجدد ضرورة وجود سلطة سياسية تتبنى مشروع التكامل، ويكون ذلك

بإنشاء منظمات إقليمية، تمنح صلاحيات وسلطات ما فوق الدول، أبرز مفكريها **هاس أرنست** "**Ernest-Haas**".

تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من حيث عدم فصلها بين السياسة والمجالات الأخرى، وهو فحوى هذه النظرية، إلا أنها تبدو مثالية من خلال طرحها لمفهوم إنتقال الولاء من مستوى الدولة إلى المنظمة الإقليمية.

2- نظرية التبعية:

برزت هذه الفكرة مع الماركسيين الجدد، اللذين أصبحو يفسرون الإمبريالية إنطلاقا من الأطراف، وليس من المراكز فقط، فيربطون أسباب التخلف في دول العالم الثالث بوجودها داخل منظومة عالمية واحدة، يحكمها إستغلال المركز للأطراف، فدول المركز هي الدول الصناعية المتطورة والمتقدمة، أما الأطراف فهي الدول والشعوب المستغلة في العالم الثالث، ومن أهم مفكريها: **غالتونغ جون J.Galtung وسمير أمين.**

3- الدراسات النقدية للأمن:

متمثلة في مدرسة كوبنهاغن، إذ تبرز إسهامات هذه المدرسة في إقتراح قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصور موسع كمفهوم الأمن الإجتماعي ذلك أن هوية الدولة من خلال هذه الرؤية أصبحت مهددة بفعل عوامل مختلفة كالعولمة والظواهر العابرة للحدود، والهجرة، والإستيراد الواسع، الإندماج في كيانات أوسع...

وما يستخلص من إسهامات المدرسة النقدية للأمن هو نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد، حيث حددت هذه المدرسة مجموعة من التهديدات كالركود الإقتصادي، ندرة الموارد، التنافس العرقي، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض... وهي ترتكز على الفرد كوحدة للتحليل وتعتبر الدولة معيق للفرد.

الإطار المنهجي:

سوف نحاول الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي:

وهو منهج مساعد، إذ أنه يمكننا من وضع الظاهرة المدروسة في سياقها التاريخي، من خلال التطرق إلى مختلف مراحل تطور العلاقات الأورومتوسطية بالوقوف على أحداث الماضي، والإستفادة منها لفهم الحاضر، وكذا عرضنا لمختلف العلاقات التي كانت تربط بين ظفتي المتوسط، وصولا إلى الوقت الراهن.

2- المنهج الوصفي:

بالإضافة إلى التحليل والتفسير للظواهر، فإن الوصف يعتبر من بين المستويات المهمة والمساعدة في البحث العلمي، إذ أنه يقوم بتفسير الوضع الراهن للظواهر من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، والحقائق المرتبطة بها، حيث أنه يصف لنا وضع ظفتي المتوسط الشمالية والجنوبية قبل وبعد برامج ومشاريع الشراكة كما أنه يفسر لنا أسباب وخلفيات هذه المشاريع في ظل الظروف الدولية الراهنة .

3- المنهج المقارن:

إعتمادنا على هذا المنهج يستند إلى مبرر ذلك أنه جاء وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، والذي يتطلب إجراء مقارنة بين المفاهيم والسياسات، وكذا مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية، ويظهر هذا عندما نتعرض للسيـــــــــاسات الأوروبية تجاه دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسط فيما يخص المسائل السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية، وكذلك في الإتجاه المعاكس

للسياســــــــات المتعلقـــــــة بـــــــدول الضفة الجنوبية تجاه أوروبا، الشيء الذي يمكننا في الأخير من الخروج بنتائج علمية يمكن تعميمها.

4- المنهج الإحصائي:

حيث أن هذا المنهج يعتبر أكثر من ظروري عند تناول مثل هذا النوع من الدراسات، فهو يساعدنا على توضيح التعاملات والعلاقات بين دول ضفتي الحوض المتوسط من خلال أرقام وإحصائيات وجداول... والتي سوف تظهر جليا في البحث، خاصة عند الحديث عن مواضيع الهجرة، أو الإقتراضات والمساعدات المالية من طرف دول الضفة الشمالية لدول الضفة الجنوبية...

أدبيات الدراسة:

إن أي دراسة علمية أو الشروع في أي بحث أكاديمي يقتضي على الباحث أن يقوم بعملية تنقيب أو مسح معرفي لجميع الدراسات التي تم القيام بها في نفس المجال، وكذا الإطلاع بأكبر قدر على الدراسات والبحوث الصادرة في مجال البحث.

هذا وقد شهدت أدبيات الدراسات المتوسطية زخما كبيرا، الشيء الذي يدل على التوجه الجديد للدول المتوسطية من جهة، ومدى أهمية موضوع الدراسة من جهة أخرى، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن معظم هذه الدراسات صادرة عن الدول المتوسطية الأوروبية، من خلال مراكز بحث متخصصة ذات طابع سياسي، أمني، إقتصادي وعسكري، مثل مؤسسة فريديريك إيبرت الألمانية والتي تهتم بالعلاقات الأمنية للشراكة الأورومتوسطية، ومجموع الدراسات التي أشرف عليها معهد الدراسات الإستراتيجية والدفاع بسنغافورة سنة 2002م والدراسة التي قام بها كل من Amitav Acharya Stive Smith تحت عنوان: "مفهوم الأمن قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001".

بالإضافة إلى الدراسة التي أصدرها مركز الدراسات العربي–الأوروبي ببروكسل سنة 1997م تحت عنوان: "العلاقات العربية الأوروبية –حاضرها ومستقبلها".

بالإضافة إلى الدراسة التي قدمها "غيدو ليترى" مدير معهد الدراسات الأمنية التابع لإتحاد أوروبا الغربية تحت عنوان "أبعاد الإتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الأوروبية".

أما بالنسبة للدراسات الصادرة عن دول الضفة الجنوبية للمتوسط فهي قليلة مقارنة مع الظفة الشمالية، بالإظافة إلى أنها تتميز بنوع من الشمولية في المعالجة والطرح، وعادة ما يتم نشرها في المجلات والدوريات، وهذا أمر طبيعي بإعتبار أن الدول الأوروبية هي صاحبة المشروع، على غرار الدراسة الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بعنوان أوروبا وشركائها، بالإضافة إلى الدراسات التي أصدرها مركز الدراسات للوحدة العربية من خلال مجلة المستقبل العربي في الكثير من الأعداد، وكذلك نجد دراسة عبد النور بن عنتر، والتي تضمنها كتابه "الأمن المتوسطي"، ولو أنها جاءت مركزة على الجزائر، يضاف إلى هذا الدراسة التي قام بها الدكتور "بخوش مصطفى" في كتابه المعنون بـــ :" حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"، حيث أنه ذهب إلى التساؤل عما إذا كان الحوض المتوسطي بعد الحرب الباردة محيط جديد للتعاون أم للمواجه، بالإضافة إلى دراسات أخرى لا يتسنى لنا ذكرها كلها سواءا بالنسبة للدراسات الصادرة عن الضفة الشمالية أو تلك الصادرة عن الضفة الجنوبية، والملاحظ من كل هذه الدراسات أنها تنطلق من طروحات إقتصادية في التقديم، أكثر منها سياسية وأمنية، وهو الشيء الذي يبرز القيمة العلمية لموضوعنا، والذي يحاول أن يسلط الضوء على أهم الملفات والقضايا ذات الطابع السياسي والأمني، والتي أدت إلى عرقلة وإفشال مسار الشراكة والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

تقسيم الدراسة:

إعتمادا على المنهجية المتبعة في إطار إنجاز هذه الدراسة، ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية التي قمنا بتسطيرها، إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متسلسلة و متوازنة،بهدف الاحاطة بكل جوانب و حيثيات الموضوع المدروس وهي كالتالي: حيث حاولنا أن نركز في الفصل الأول منها على الجانب الجغرافي، الإستراتيجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي وضعناه تحت عنوان: المعادلة الجيوبوليتيكية في المتوسط، والموروث التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية، وقد تظمن المبحث الأول من هذا الفصل، تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط، مع محاولة إبراز الأهمية التي يحظى بها هذا البحر على مختلف المستويات: الحضارية، الإقتصادية والتجارية، وكذا الإستراتيجية، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا من خلاله إلى محاولة تبيان الخصوصيات التي تتميز بها كل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى التطرق إلى القواسم الثقافية والحضارية والإستراتيجية، والتي تقرب بين شعوب الضفتين، بمعنى التطرق إلى إشكالية الهوية الإقليمية في هذا البحر بينما حاولنا أن نستعرض في نهاية هذا الفصل، تاريخ العلاقات بين الضفتين، وذلك إنطلاقا من مرحلة الصراع والمواجهات ووصولا إلى غاية مرحلة التعاون والحوار.

بينما خصصنا الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى البنى المؤسساتية والأطر التنظيمية التي تجمع بين ظفتي البحر الأبيض المتوسط، من خلال التركيز على ثلاثة مباحث، تحدثنا في المبحث الأول عن البني المؤسساتية في كل ظفة من ظفتي هذا البحر، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن أولى صيغ الشراكة بين هاتين الضفتين، أي للحديث عن مسار الشراكة الأورومتوسطية في إطار عملية برشلونة، بينما ركزنا في المبحث الأخير من هذا الفصل عن برامج ومشاريع المبادرة الجديدة للشراكة الأورومتوسطية أي مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة والموسوم بالتحليل الأمني فقد تطرقنا من خلاله إلى واقع التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعن تأثيرها في مسار الشراكة الأورومتوسطية بين ضفتي هذا البحر، حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى تطور مفهوم الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المفهوم الأوروبي الجديد للأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أما المبحث الثاني فقد حاولنا أن نركز من خلاله على جملة من التهديدات والملفات الأمنية الخطيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تهدد أمن وإستقرار كافة الدول المحيطة بهذا البحر، أما المبحث الأخير من هذا الفصل، فقد حاولنا أن نقدم من خلاله نظرة مستقبلية عن مستقبل وآفاق الشراكة الأورومتوسطية في ظل الظروف والأوضاع التي تشهدها هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية للموضوع:

منطقة البحر الأبيض المتوسط – مشاريع الشراكة بين ضفتي المتوسط – الحروب و النزاعات الإقليمية – التهديدات الأمنية الجديدة.

الفصل الأول : المعادلة الجيوبوليتيكية في المتوسط و الموروث التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية

يعتبر المتوسط من بين أبرز الرهانـــات الإستراتيجية بالنسبة للقوى العالمية الكبرى ، و ذلك بحكم مميزاته الجـــغرافية الهامـــة (المجال ، الحركية، مرونة الاستخدام) بالإضافة إلى موقعه الفريد و المتميز ، إذ أنّه يتوسط ثلاث أكبر و أهم و أعرق قارات العالم (إفريقيا ، آسيا ، أوروبا) ، و تقاطع محوري شمال ، جنوب و شرق غرب ،

و نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي ، و مهد ثلاث ديانات توحيدية (اليهودية ، المسيحية ، الإسلام) . إلاّ أنّ البحر المتوسط النصف مغلق ليس كباقي البحار ، فهو فضاء متفتح تأججت في مياهه و أقاليمه التي تحيط به صراعات و تناحرات و مواجهات إستراتيجية على جميع الأصعدة[1] ، و ذلك لعدة اعتبارات لما يكتنفه هذا الإقليم من العالم من أهمية اقتصادية و سوسيو سياسية وجيو إستراتيجية ، و من هنا فإنّ أي دراسة تتعلق بالمتوسط أو تشير إليه في إطار العلاقات الدولية تضطر إلى طرح مشكلة تحديده سواءً كمفهوم أو كمجال جغرافي ... إذ تطرح هذه الخاصية بحدة أكثر من أي دراسة تتناول مجالاً آخر في العالم.

[1]: خالد عبد اللطيف ، **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ، مصر ، السياسة الدولية ، مركز الدّراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 123 ، 1996 ، ص 250.

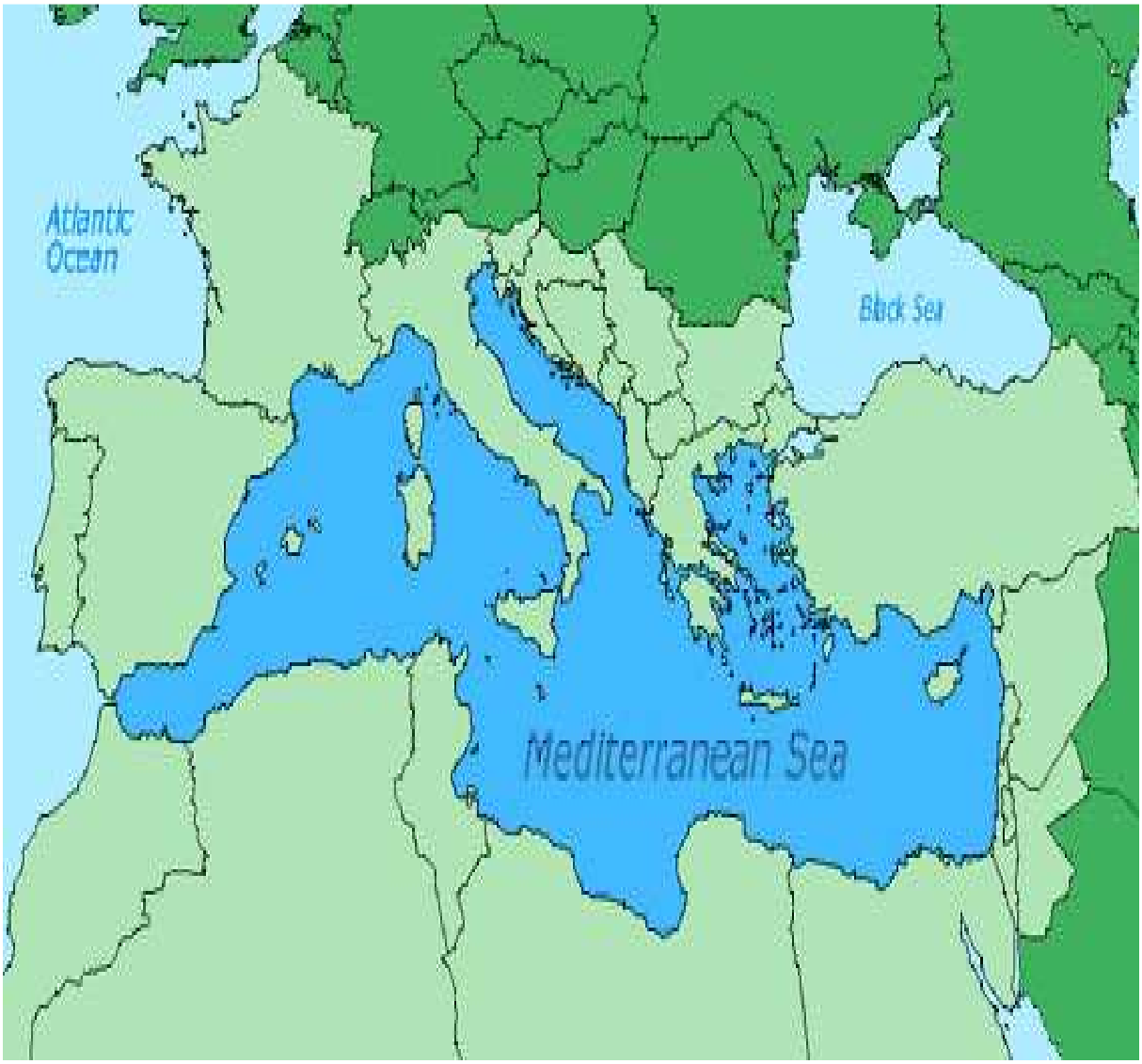

منطقة البحر الأبيض المتوسط

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AF%D9%88%D9%84512%3B5

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية و التي تؤثر في تحديد قوة الدولة و سياستها الداخلية و الخارجية ، و الموقع الجغرافي ليس مجرد أرض تقل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة و قدرتها التدميرية ، بل يتكون من مجموعة عناصر ذات أبعاد إقليمية و دولية حيث يرى **نيكولاس سبايكمن** " **nikolas sbaikmen** " أن قوة الدولة تعتمد اعتمادا كلياً على موقعها الجغرافي فضلا عن مواردها الغنية الأخرى من طبيعية و اقتصادية ، إذ أنّ كليهما ذو وزن عظيم في رسم السياسة الخارجية للدولة .[1]

المطلب الأول : تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط

ليس من السهل تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط فهو يشكل معطى و واقع جيوسياسي حضاري و ثقافي و تاريخي في آن واحد.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط كتلة مائية كبيرة ، جعلت منها الجغرافيا منطقة وسط و التقاء لأهم قارات العالم ، ألا و هي أوربا شمالا آسيا شرقا إفريقيا جنوبا ، و كلها يطل على ضفاف هذا البحر و من هنا جاءت تسمية المتوسط ، بمعنى أنّه يتوسط ثلاث قارات ، وهو بذلك يتوسط الأرض . وكلمة البحر الأبيض المتوسط مشتقة من كلمتين لاتينيتين: [2]

[1]: محمد عمارة ، **الهوية و التراث** ، ط1 ، دار الكلم ، بيروت ، 1984 ، ص39.

[2]: أسامة فاروق مخيمر ، **تعريف الدولة المتوسطية ، دراسة الخصائص الاجتماعية و الإقتصادية ، السياسة الدولية** ، عدد 129. يوليو 1997 ، ص42.

Médius و التي تعني المتوسط و **terra** أي الارض و هي تعني بذلك البحر الذي يتوسط الأرض أو البحر المتوسط ، و قد أطلق عليه الأمازيغ اسم " إيلال أغراكال " (Ilel Arakel) و التي تعني البحر بين الأراضي ، كما أطق عليه العثمانيون اسم

" أكدينيز" بمعنى البحر الأبيض (la mer blanche) ، و قد سماه اليهود ب: " بحر هندر " (Mer Hinder) و التي ترجمت إلى بحر الغرب (mer de l'ouest) أو البحر الأعلى (la mer supreme) و ذلك لوقوعه على الجهة الغربية للأرض المقدسة (أي فلسطين) ، كما أنّه يسمى باللّغة العبرية " حايام حاتيخون " أي البحر المتوسط (la mer du milieu)[1].

و هذا لم يشهد البحر المتوسط وحدة كاملة إلاّ خلال الإمبراطورية الرومانية حيث كان يسمى آنذاك (matre nostrum) و التي تعني " بحرنا" .[2]

و في الفترة الفاصلة بين القرن الثامن عشر (ق 18) و القرن التاسع عشر (ق19) أطلق الأوربيون اسم (la mediterannée) و جاء هذا التحول في الاسم بعد اكتشاف أوروبا من جديد للأهمية العظيمة التي أضحى يكتسبها البحر الأبيض المتوسط.[3]

و لعل هذه التسمية الجديدة لها دلالة أكثر من الناحية الجيو إستراتيجية ، فهي لا تعني فقط المتوسط الذي يعني ذلك البحر الذي يتوسط الأرض فقط .

---

[1] : www.wikipedia.org

[2]: الأمرال جون ديفورك ، " **حسن الجوار الإستراتيجي** " ترجمة : ج ، إسماعيل ، محاضرة بمجلة العيش ، عدد 498 ، جانفي 2005 ، ص:22.

[3] : Claude liazu **,l'europe et l'Afrique méditerranéenne de suez 1869 a nos jours**. bruxelles : complexe ,1994 p :17

بل تتعداه لتقصد الإقليم المتوسطي ككل ، أي كافة الدول التي لها واجهة تشرف أو تطل على البحر الأبيض المتوسط .

ما سبق ذكره هو تفسير لغوي لكلمة البحر الأبيض المتوسط ، أمّا إذا تحدثنا عن هذا البحر ككتلة طبيعية فمساحته تقدر ب:2509969 كلم مربع أو 969100 ميل مربع بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية ب:139670000 ميل مربع

و البحر الأبيض المتوسط هو في شكل منطقة شبه مغلقة لها ثلاث فتحات "CHECK POINTS" تصلها بالمسطحات المائية الأخرى ، و هي عبارة عن نقاط تحكم ذات أهمية إستراتيجية قصوى و هذه النقاط هي : مضيق جبل طارق ، الممرات المائية التركية الثلاث (البوسفور ، الدردنيل و بحر مرمرة) ، و كذا قناة السويس .

و نجد البحر الأبيض يمتد جغرافياً من ساحل المغرب الأقصى ، من جهة المحيط الأطلسي غربا إلى إيران شرقاً ، و من آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي و الساحل العربي الإفريقي و الصحراء.[1]

و بالتطرق إلى الدول التي لها ساحل متوسطي فإننا نجد أنّه يشكل من ثمانية (08) دول عربية و هي واقعة في ضفته الجنوبية ، و الشرقية و هي من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق كالآتي : المغرب الأقصى ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، فلسطين [*] ، لبنان و سوريا على مسافة أكثر من 3000ميل ، هذا و بالإضافة إلى مجموعة الجزر-(جزر قبرص و مالطا ، و الجزيرتين الإيطاليتين سردينيا و صقلية (La Sardaigne et la Sicle) و جزر الكريت و التي تشكل خطا يقسم البحر الأبيض

[1]:إبراهيم الدسوقي ، **القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط** ، السياسة الدولية القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع : 188 ، (1994) ، ص :84.

[*]: عند إعدادنا للبحث تم الإعتراف بفلسطين كدولة مراقبة غير عضوة في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ: 29 نوفمبر2012.

المتوسط إلى جزئين شمالي و جنوبي – فإنّنا نجد أنّه هناك 22 (إثنتان و عشرون) دولة تتشارك البحر الأبيض المتوسط ، و ذلك لامتلاكها ساحل يطل أو يشرف على المتوسط .

هذه الدول هي من ثلاث قارات : إفريقيا و التي نجد فيها (المغرب الأقصى ، الجزائر ، تونس ، ليبيا و مصر) ، آسيا : و التي نجد فيها (فلسطين ، لبنان ، سوريا، إسرائيل) ، و القارة الثالثة و التي لها حصة الأسد من مجموع الدول التي لها إطلالة أو ساحل متوسطي ، هي القارة الأوروبية و نجد فيها (إسبانيا ، فرنسا ، إمارة موناكو ، إيطاليا ، سلوفينيا ،كرواتيا ، البوسنة ، الهرسك ، يوغسلافيا ، ألبانيا ، تركيا ، اليونان، الجبل الأسود) .

و من حيث أن خط الجزر و كما تم ذكره سابقاً يقسم البحر الأبيض المتوسط إلى جزئين شمالي و جنوبي فإنّنا نجد أنّ جنوبه (ضفة المتوسط الجنوبية) تتحكم به الدول العربية ، في حين أنّ الدول الأوروبية تتحكم في جزئه أو في ضفته الشمالية . إلاّ أنّ الضفة الجنوبية خليجها أكثر إستواءً و أقل تعريجاً من الضفة الشمالية و الطقس بها ملائم و تحتوي على العديد من الموانئ الصالحة ، و كذلك و باعتبار أن البحر المتوسط هو بحر نصف مغلق ، فإّنا نجد أنّ دول الضفة الجنوبية تتحكم بمداخله ومخارجه أو بمنافذه[1] ، فنجد أنّها تتحكم و من الجهة الغربية بمضيق جبل طارق ، أمّا من الجهة الشرقية فنجد أنّها تتحكم بقناة السويس ، و من الجنوب فإنّها تتحكم بمضيق باب المندب ، و مضيق هرمز .

و من هنا يتوضح لنا أنّ البحر الأبيض المتوسط ليس فقط مجرد كتلة مائية أو بحيرة نصف مغلقة تتوسط العالم فحسب ، بقدر ما هو فضاء مليء بالحيوية و الحركية

[1]: أمين هويدي ، **أحاديث في الأمن العربي** ، بيروت ، دار الوحدة العربية ، ط1 ، 1980 ، ص:12.

و النشاط التجاري ، الشيء الذي جعل هذه المنطقة و منذ القدم مهدا للحضارات و الديانات ، كما جعل منها مسرحـــــا لأبرز الصدامات و الأزمات التي عرفتها الإنسانية .[1]

هذه المعدلة المتناقضة في المتوسط راجعة و بالأساس إلى التقاء المصالح تارة و تضاربها تارة أخرى و ذلك جراء تفاعل منظومة المجتمعات المشكلة للفضاء المتوسطي سياسيا ، ثقافيا ، حضاريا ، اقتصاديا ، و عسكريا . و هذا ما تؤكده الباحثة الأمريكية " إيلين لا بيسون" helene lipson حيث تؤكد أنّ معظم الناس يعتبرون أنّ البحر الأبيض المتوسط عبارة عن كتلة مائية تفصل بين أراضي ثلاث قارات و بحر محاط بشعوب وهويات مختلفة و مصالح متضاربة و متناقضة ، إلاّ أنّها على العكس فهي تنظر إلى هذا البحر على أنّه يوحد بالقدر الذي يقسم و يشتت ذلك أنّ الدول فيه تربطها ببعضها البعض علاقات جوار[2] ، و هذه الدول عضوة في مجموعة من التجمعات الإقليمية و التكتلات الإقتصادية، و نذكر من أهمها : إتحاد المغرب العربي Union Du Maghreb Arabe و الذي يضم خمسة دول المغرب العربي(الجزائر المغرب ، تونس ، موريطانيا و ليبيا) .

- جامعة الدول العربية (ligue des états arabes) و التي تضم 22 دول عربية .
- الإتحاد الأوروبي (union Europeénne) و الذي يضم27 دولة أوروبية .
- الفضاء الإقتصادي الأوروبي (Espase Economique Eurpéenne) و الذي يضم 17 دولة أوروبية .

[1]: جنادي إسماعيل ، **الجوانب الأمنية لتعاون الأورو متوسطي** ، الجيش : عدد 493 ، أوت 2004 ، ص17.

[2]: إيين لا بيسون ،**méditerrané quartely ,thinking a bout the mediterranean** ترجمة السيد ياسين ، مجلد أول ، عدد1 ، 1990 ، ص:50.

- منظمة الأمن و التعاون الأوروبي (OCSE) و التي تضم 47 دولة أوروبية .
- منظمة حلف شمال الأطلسي(otan) و التي تضم 28 دولة أوروبية زيادة على الولايات المتحدة الأمريكية و كندا.[1]

و من هنا يمكن القول أنّ البحر الأبيض المتوسط و بالاضافة إلى كونه كتلة مائية طبيعية أو كما وصفه ماك كيندر (MAC KINDER) بالممر المائي الهام ، فهو كذلك كتلة مشعة بالعلاقات و بالثقافات و الحضارات ، و الديانات ، و التي لطالما برزت و ترعرت على ضفافه . و بالرغم من الانقسامات و الاختلافات القائمة فيما بينها ، فإنّ شعوب المتوسط مجبرة على التعايش مع بعضها مما يسمح لها بالعيش بسلام. [2]

المطلب الثاني : أهمية االبحر الأبيض المتوسط

سعت العديد من الدّراسات في السياسة الدولية المعاصرة ، إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، أحد أبرز و أهم المواضيع التي تتناولها بالدّراسة و التحليل حيث أنّ هذه المنطقة الفريدة و المتميزة في العالم ، طالما عرفت أحداثاً و شهدت ولادة حضارات و ديانات ، و تأجّجت فيها نزاعات و صراعات كان لها نتائج و انعكاسات تداعيات بالغة في تحديد و تشكيل جيوبوليتيكيا الحوض المتوسطي ، و كذا في وضع وبلورة الأفكار و الأطروحات المتعلقة برسم وصنع السياسات في المتوسط.

و لعل الأسباب الكامنة وراء الاهتمام البالغ و المتزايد بمنطقة حوض البحر الأبيض راجعة إلى الأهمية الكبرى التي يكتنفها هذا الإقليم ، فالبحر الأبيض المتوسط لا يمثل

[1] : du cite : www .wikipedia .org
[2] : Mustapha Benchenane ; **« la situation géopolitique en mediterrannée »,** dans : www .fmes –France .org /img/rtf/benchenane , pp :01.

الملتقى الجغرافي فحسب بل ملتقي جيوسياسي حضاري و اقتصادي و غيره و هو بهذا محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة و من هنا فإنّ أهمية المتوسط تتجلى في الميادين التالية :

أولاً : الأهمية الحضارية حوض البحر المتوسط.

من الثابت تاريخياً أن منطقة البحر الأبيض المتوسط شهدت تعاقب عدة حضارات مختلفة ، كما أنّها تعتبر مهد لأكبر و أعرق الحضارات التي عرفها التاريخ مثل الحضارة المصرية القديمة (الحضارة الفرعونية) حضارات ما بين النهرين (الحضارة السومارية ، حضارة الأكاديون ، حضارة البابليون ، حضارة الآشورين ، حضارة الكندانيين' الحضارة الفينيقية ، الحاضرة الإغريقية ، الحضارة الرومانية ، الحضارة العربية الإسلامية ، إضافة إلى الحضارة الأوروبية المعاصرة. حيث ساهمت هذه الحضارات في بلورة الفكر السياسي و الحضاري العالمي خلال حقب تاريخية شاع فيها السلم في البحر المتوسط.[1]

حيث أن ما ميز هذه الحضارات والتي عرفتها ضفاف المتوسط هو الإبداع الفني والعلمي والأدبي والثقافي الذي أدى إلى تقارب الأفكار بين شعوب حوض المتوسط وشكل نسيجا تاريخيا طبع العلاقات بينهم بسمات مميزة، ما سمح بظهور مفهوم محدد لحضارة المنطقة وهي حضارة البحر الأبيض المتوسط [2] .الشيء الذي زاد من حرص وقناعة هذه الشعوب على حماية الإرث والتراث المتوسطي المشترك، الفريد والمتميز، خاصة التراث الديني الأصيل والذي يجمع بين ثلاث ديانات إلاهية بزغت نورها على سواحل المتوسط ألا وهي الديانة اليهودية، والديانة المسيحية والدين الإسلامي الحنيف.

والشيء الذي يؤكد أهمية الحوض المتوسطي الحضارية هو أن شعوب هذه المنطقة خاضعة لجدلية التواصل والصراع وجدلية الإنفتاح و الانغلاق، أي وكما سبق ذكره أن

[1]: محمد رفعت ، **التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط** ، ملتزمة طبع و انشر ، جنة البيان العربي ، سبتمبر1994 ، ص:05.

[2]: أبو العلاء الزوي، **السلم والأمن في البحر المتوسط** .طرابلس :د.د .ن،1989 ، ص.:09

البحر الأبيض المتوسط ساهم وعبر مر العصور في نقل سلعة الحضارات التي كانت تتداول عليه من حقبة زمنية إلى أخرى، وتوزيعها على شعوب المنطقة، عبر الاحتكاك الثقافي والتواصل الحضاري، كما هو شأن الإسلام الذي دخل أوروبا عن طريق التجارة مع الدول المتوسطية، ومن ثم شكل حضارته الخاصة بعد فتح الأندلس، وبالتزامن مع وصول الحضارة الإسلامية إلى ذروتها شيدت مراكز العلم في كبريات المدن الأندلسية على غرار طليطلة و اشبيلية.

وفي المقابل نجد أن الحضارة الغربية نقلت العلم إلى العالم العربي والإسلامي عن طريق الحملات الصليبية كحملة نابليون بونابرت على مصر، أو عن طريق الصراع الجدلي بين الأنا والآخر والذي يتجلى بوضوح في الحروب الصليبية على الدين الإسلامي، والاستعمار الغربي على دول الضفة الجنوبية للمتوسط وتوسعاته الإمبريالية.

ومن خلال كل ما سبق ذكره يمكن أن نقسم منطقة البحر الأبيض المتوسط حضاريا وثقافيا إلى ثلاث جماعات أو حضارات ضخمة وراسخة أولها" حضارة الغرب "وقد يكون من الأحسن أن نسميها بالحضارة المسيحية أو الحضارة الرومانية والتي كان امتدادها إلى غاية المحيط الأطلسي وبحر الشمال وإلى نهري الدانوب والراين، وما وراء المحيط الأطلسي .أما الحضارة الثانية - وهي أكبر شساعة وامتدادًا من الحضارة الأولى - الحضارة الإسلامية والتي تبدأ من المحيط الأطلسي غربا و تذهب إلى ما وراء المحيط الهندي .إلى أرخبيل جنوب شرق آسيا، إلى البحر المتوسط الذي نجد امتداده في الصحراء العربية الكبرى .والحضارة الثالثة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فهي الحضارة أو الشخصية الأرثدوكسية والتي تظم على الأقل مجمل جزيرة البلقان، ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا وروسيا الأرثدوكسية.

هذا وقد عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط حياة ثقافية مزدهرة ومتنوعة في مواردها وأدواتها ومضامينها وأشكالها وذلك جراء توالي وتداول الحضارات المختلفة عليها، حيث نشأت فيها الفلسفة والرياضة، والمسرح، وتطورت فيها العلوم النظرية والتجريبية، وأشكال العمران والنحت، كما تشكلت فيها المدارس الأدبية بمختلف منازعها، وظهرت فيها أجناس وأنواع أدبية جديدة كالرواية والقصة القصيرة والملحمة...

ثـــــانيـــــاً :الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط.

يعتبر المتوسط ملتقى الحضارات ومرتع الديانات ومأوى الشعوب المتنورة، وملاذ المهاجرين المتعطشين إلى العلم والمعرفة، كما أنه يعتبر من بين أكبر المناطق في العالم ازدهارا وانتعاشا على جميع الأصعدة والمستويات وذلك بفضل موقعه الجغرافي المميز والاستراتيجي في الملاحة البحرية بحيث أنه يعتبر معبر أساسي وهام للسفن التجارية نحو مختلف الأسواق في العالم يساهم في تنشيط وتسهيل عمليات تصدير و استراد وتصريف البضائع، هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية اكتسابها البحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة[1] فأثينا مثلا لم تزدهر حضارتها إلا بفضل احتكاكها مع الشعوب المجاورة، ولاسيما الحضارة المصرية وحضارات آسيا من خلال بناء أسطولها البحري، والتي هيمنت به على مياه البحر الأبيض المتوسط، وقد اتخذ هذا البحر كمسلك تجاري ومعبر ملاحي عند الفنيقين اللذين شيدوا عدة مدن على ضفافه كقرطاجة ورومادية (مليلية) وطنجيس وليكسوس (العرائش) وسيريني (الصويرة)... وغيرها .بيد أن هذا البحر كان عند الرومان معبرا فلاحيا بامتيازه، وذلك من خلال استعماله كممر لنقل ثروات وخيرات الشعوب التي كانت خاضعة لسيطرتها إلى أراضيها.

[1]: محمود مرسي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، الاسكندرية :دار المعرفة، 1998 ص.453 :

لكن وبعد مجيء الحضارة الإسلامية، سيطرت هذه الأخيرة على البحر الأبيض المتوسط في الفترة الممتدة بين القرنين التاسع الميلادي (ق09م) والقرن العاشر الميلادي (ق 10 م) إلا أن الوضع تغير بعد القرن الحادي عشر (ق11 م) لتصبح الهيمنة لصالح الدول الأوروبية مع اشتعال الحروب الصليبية التي استهدفت غزو المشرق لتحرير المقدس.

بيد أن هذا البحر عرف ركودا اقتصاديا وملاحيا مع اكتشاف كريستوف كولومبس للقارة الأمريكية سنة1492 م، ورأس الرجاء الصالح سنة 1498-1497 م .لتعود الأهمية لهذا البحر بعد حفر قناة السويس في مصر سنة 1869 لتسهيل الملاحة التجارية الدولية بين القارات بالإضافة إلى اكتشاف النفط في المنطقة بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر/ ق /19خاصة منطقة الشرق الأوسط والتي تمتلك ثلثي احتياطي العالم[1]

حيث عمدت القوى الكبرى في العالم إبان هذه الفترة التي اكتشف فيها النفط إلى التنقيب عنه مستعينة في ذلك بنقل كبريات شركاتها إلى الضفاف الجنوبية للمتوسط، الشيء الذي أدى إلى ازدياد وارتفاع حركية السفن الناقلة للنفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بملايين الأطنان يوميا، وبذلك أصبح المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط أكبر الشركات البترولية كشركة Mobil و Shell و Exxon حيث أن هذه الشركات أصبحت هي المتحكمة في السوق النفطية داخل وخارج المتوسط.

1) إن الموارد الطبيعية المعتبرة والثروات الاقتصادية و الطاقوية الإستراتيجية التي تحتوي عليها منطقة المتوسط تفسر الأهمية البالغة التي توليها القوى العالمية الكبرى لهذه المنطقة، من حيث اعتبارها شريان اقتصادي نابض وممول لإقتصاداتها سواءا تعلق الأمر بالثروات الطبيعية أو بالممرات الملاحية والتجارية الهامة،" فالمنطقة تحتوي على ثروات طبيعية تعد إستراتيجية وحيوية لهذه

[1] : Mohamed Boukhobza, **Guerre de golf engeux stratégique et conséquence a Long Term Prospective** institut Nationale d'Etude de Stratégie, N° 1, 1991, PP :85.

الدول الصناعية، ذلك أن أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا هذا البحر، ومقدار ثلث التجارة النفطية العالمية تتم أيضا عبر البحر المتوسط[1] ، كما يعتبر أحد التجمعات الخمسة في العالم من حيث كثافة تجمع السفن، وذلك لإحتواءه على موانئ كبيرة على غرار ميناء مرسيليا، جنوة، برشلونة وميناء الجزائر.[2]

وبالحديث عن الثروة النفطية فإننا نجدها في الجزائر ومنذ اكتشاف البترول في صحرائها سنة1956 ، أنها تستخرج ما قدره4 ، 47مليون طن سنويا، وهي بذلك تحتل المرتبة 15 عالميا من حيث تصدير البترول بحوالي 1.8 % من الإنتاج العالمي، والمرتبة الثانية عالميا من حيث إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي بنسبة10% من الإنتاج العالمي بعد روسيا، والمرتبة الرابعة عالميا من حيث الاحتياطي العالمي للغاز بما يقدر ب 3538 مليار متر مكعب .أما ليبيا فهي تحل المرتبة الرابعة عشر من حيث إنتاج واستخراج البترول بمقدار 1,2 %من الإنتاج العالمي، في حين أن احتياطها من الغاز الطبيعي أقل بمقدار لا يتجاوز 550مليار متر مكعب.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست فقط مخزونا للطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه .فنجد مثلا أن كل من الجزائر والمغرب تصدران زيادة على الغاز والبترول، الفوسفات والحديد -فهاتان الدولتان تتحكمان في ثلثي 2/3 ثروات المنطقة فيما يخص الحديد والفوسفات .حيث أن المغرب الأقصى يحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإحتياط العالمي للفوسفات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والأولى عربيا من حيث إنتاج الحديد، في حين تحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا في إنتاج الحديد من مناجم الونزة، بوحضرة، تندوف، غار جبيلات .إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية بالنسبة

[1] : Mustapha **Benchenane, opcil**, p:02
[2] : André Viagarie, **La mer et la Géostratégie des Nations,** Paris: économica et isc, 1995, p178.

إلى أطراف دولية عدة، والدول المتوسطية عامة، لا تغفل هذه الأهمية، فدول الظفة الجنوبية كل عملياتها التجارية تتم عبر هذا البحر من تصدير للنفط والمعادن، وكذا إستيرادها لإحياجاتها الغذائية، وأنشطها الاقتصادية واستردادها للأسلحة وصيدها للأسماك ...إلخ .نفس الشيء بالنسبة للدول الأوروبية التي تعي هي الأخرى الأهمية الكبيرة للمتوسط، حيث أنها لا يمكنها أن تستغني عن النفط الذي يأتيها من الضفة الجنوبية للمتوسط، الذي غالبا ما يصلها من دول الخليج أو من دول المغرب العربي، لفترة تزيد عن ثمانية أسابيع .حيث أنها اكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة .أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر قوة أو دولة خارجية عن الحوض المتوسطي، فهي الأخرى تعي أهمية هذه المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بإمداداتها النفطية، لذا فهي تعتمد على مخطط امني إستراتيجي يسهر على حماية مصالحها في المنطقة.

ثـــــالثـــا :الأهمية الجيو إستراتيجية لحوض البحر المتوسط

تكمن أهمية البحر الأبيض المتوسط الجيواستراتيجية في كونه نقطة تماس والتقاء ثلاث قارات، إذ أنه يصل بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وما تملكه هذه المنطقة من معطيات وخصوصيات سياسيةـ اقتصادية، وحتى حضارية وثقافية "فالبحر الأبيض المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق عدة مضايق وممرات يطلق عليها رجال الإستراتيجية البحرية نقاط الخناق"[1]، حيث أنه يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، ويتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس، ويتصل بالبحر الأسود المقفل عن طريق البوسفور والدردنيل.

[1]: محمد صابر عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي**، قضايا عربية، بغداد : عدد4 ، 1980، ص.149:

هذا ما يقودنا إلى استنتاج أن هذه المنطقة هي جد حيوية لإقامة القواعد العسكرية، إذ تمكن نقاط المرور السالفة الذكر من التحرك بسرعة، الشيء الذي يمنح إمكانية السيطرة على الأوضاع في أي أزمة أو حرب .وهو ما يؤكده ماك كيندر الذي يعتبر أنّ حوض البحر الأبيض المتوسط هو الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، وبالتالي فالمسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يسيطر على العالم .ولذلك كان البحر الأبيض المتوسط بؤرة توتر دولية جد حساسة، خاضعة لحسابات وضغوطات الإيديولوجيات القوية خاصة في فترة الحرب الباردة، وحتى بعد نهاية الحرب الباردة وتلاشي الإتحاد السوفياتي وعودة الإستراتيجية الطبيعية للمتوسط، والتي تجمع بين الوحدة والتركيب والتعقيد المترتبة عن التقسيم الجغرافي والذي أفرز بدوره مجموعة متعددة من السياسات والسلوكات المتوسطية التي تتسم بعدم التجانس الظاهر فيما بينها، فإن التناقضات التي تميز الإقليم المتوسطي خلال فترة الحرب الباردة، يبدو وأنها تستمر بأشكال أخرى غير تلك التي كانت سائدة من قبل، " وإذا سلمنا بأنه لم تكن هناك تهديدات عسكرية مباشرة في المتوسط فإن مخاطر عدم الاستقرار في المتوسط كثيرة ومتعددة وذلك بالنظر إلى إبقاء العديد من الدول المتوسطية على عدد هام من قواتها على المسرح المتوسطي[1] "

حيث أن التواجد الأمريكي في المنطقة والذي كان يعتبر رمزيا في بادئ الأمر ونظرا للأهمية الجيوإستراتيجية الكبرى الذي أضحى بتميز بها البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى القوى العالمية الكبرى، " سرعان ما تحول إلى وجود عسكري دائم ومكثف في المتوسط سواءًا تعلق الأمر بالأسطول السادس الأمريكي الذي يعتبر جزءًا فعالاً في قيادة الحلف الأطلسي[2] أو بالنسبة لقواعده العسكرية شمال إفريقيا والشرق الوسط

[1] Jean Dufoureq, **L'Inteligence de la Méditérannée,** dans: fmes-france.org/articlele266 p1.

[2] مراد إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق** – ص : 123

وقواعد أخرى متواجدة بإسبانيا، إيطاليا وجزر الكناري، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة ومنذ الحرب الباردة على إبعاد الاتحاد السوفياتي من لعب أي دور في البحر الأبيض المتوسط.

ذلك أنّ وحدات الأسطول السادس الأمريكي كانت متمركزة في المتوسط، أمّا وحدات الأسطول السوفياتي فكانت متمركزة في البحر الأسود، حيث كانت تنظر القوتان إلى بعضهما نظرة ترقب وحذر،[3] هذا مع فارق لصالح الأسطول السادس الأمريكي بفضل المساندة والدعم الذي يتلقاه من الدول الأوروبية المشكلة لحلف الناتو، من حماية الخطوط البحرية للاتصال والتموين، ومتابعة لحركات الوحدات البحرية السوفياتية، ومرافقة حاملات الطائرات الأمريكية في جميع تنقلاتها على مياه البحر المتوسط، لا سيما في ممراته الضيقة... إلخ.

[3]- أمين هويدي ، **أحاديث في الأمن العربي** ، ط1 ، بيروت ، دار الوحدة ، 1980 ، ص20-21.

المبحث الثاني: ميزات المتوسط وإشكالية هويته الإقليمية

إن المعطيات التي يمتلكها البحر الأبيض المتوسط الفريدة والمتنوعة جعلته ومنذ القدم يكتسب أهمية بالغة في الأطروحات الإستراتيجية للقوى الدولية، سواءا بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي والحيوي المميز، والذي يجعل منه معبر أو ممر تجاري دولي، أو باعتباره مورد هام للثروات الاقتصادية الطبيعية منها و الطاقوية، كما أن البحر البيض المتوسط يشكل منطقة اتصال واحتكاك بين شعوب وثقافات مختلفة "فهو يضم في مجموعة 22 دولة، تمثل أكثر من 30 تقليد إجتماعي وثقافي وديني إلى جانب أكثر من 20 لغة، الشيء الذي يجعل من هذه المنطقة غنية ثقافيا واقتصاديا، لكنها وفي نفس الوقت فقيرة من حيث التجانس بين شعوبها"[1] ، ومن هنا إرتأينا في هذا المبحث أن نتطرق أولا إلى استعراض بعض الخصائص المميزة لكل ضفة من ضفتي المتوسط، الشمالية والتي تشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها الدول غير المطلة على المتوسط، بالإضافة إلى تركيا والضفة الجنوبية والتي تتشكل من 8 دول عربية لها ساحل متوسطي بالإضافة إلى إسرائيل.

-إن دراستنا لخصائص ومميزات ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية تنطلق من المسلمة التالية:

إن تحديد الخصائص المميزة لضفتي البحر الأبيض المتوسط ضرورة حتمية، ذلك أن لهذه الخصائص والمميزات تأثير كبير على طبيعة العلاقات بين الضفتين.

المطلب الأول: الخصوصيات الإقليمية المتوسط

تضم ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من الدول والملاحظة أن هذه الدول مختلفة عن بعضها البعض في مستويات وجوانب عدة نبرزها فيما يلي:

[1] : Jean François Dguzan, Raoul Girardet**, La méditerranée : nouveaux défis, nouveaux risques**, Paris, pubisud, Coll Géostrategie, 1995, pp : 97.

أولا: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية:

تتصف المؤشرات الديمغرافية في المجال المتوسطي باختلافها بين بلدان الشمال والجنوب، وكذا بوجود نمو سكاني غير متكافئ، حيث يتميز القسم الشمالي بارتفاع نسبة الكثافة السكانية (105 نسمة كلم^2)، كما تتميز بارتفاع نسبة الشيخوخة نظرا لانخفاض نسبة التزايد الطبيعي وارتفاع أمد الحياة إلى 78 سنة، في حين يتميز القسم الجنوبي المتوسط بانخفاض نسب الكثافة السكانية حيث تقارب (38،5 نسمة كلم^2) و بالفتوة ، و هذا راجع إلى ارتفاع نسب التزايد الطبيعي و انخفاض أمد الحياة إلى 71 سنة.[1]

-هذا وقد كانت تحصر الدول المتوسطية في سنة 1950 ما مجموعة 212 مليون ساكن، موزعين على كافة الدول المطلة على المتوسط، وثلثي هذا العدد في الشمال والثلث الباقي في الجنوب، وفي سنة 1985 أصبح العدد 360 مليون موزعة بالتساوي بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية، لكن وببلوغ سنة 2004 وصل عدد سكان المتوسط إلى حوالي 460 مليون نسمة، وما نسبته 60 بالمائة من هذا العدد يعيشون على الضفة الجنوبية.[2]

وقد أشارت إحدى الدراسات التي تتعلق بالبحر الأبيض المتوسط والتي تم إعدادها في إطارها ما يعرف بالمخطط الأزرق أن عدد سكان المتوسط سيصل بحلول سنة2025 م إلى حوالي 525 مليون ساكن، كما أشارت إلى أن 60 بالمائة من نسبة سكان الظفة الجنوبية ستكون أعمارهم أقل من25 ، مع نسب بطالة تصل إلى 25 بالمائة، وهو ما يؤدي إلى تزايد الرغبة لدى هؤلاء الشباب في الهجرة نحو دول شمال المتوسط[3]

[1] : http:www.aljazera.net/nt/exercs/fc66Bffd-Bdff-412E-8509c1dd.htm.

[2] : les notes de Ipemed "**Migrants et Migrations dans le bassin de la Méditerranée**" France, Etudes analyses, Septembre 2009, p:03

[3] :Paul Balta , Cludine Rulleau , **laméditerranée , berceau de l'avenir** , Francé édition –Milan , 2006 pp :42.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي تتعلق بالبحر الأبيض المتوسط والتي تم إعدادها في إطارها ما يعرف بالمخطط الأزرق أن عدد سكان المتوسط سيصل بحلول سنة2025 م إلى حوالي 525 مليون ساكن، كما أشارت إلى أن 60 بالمائة من نسبة سكان الضفة الجنوبية ستكون أعمارهم أقل من25 ، مع نسب بطالة تصل إلى 25 بالمائة، وهو ما يؤدي إلى تزايد الرغبة لدى هؤلاء الشباب في الهجرة نحو دول شمال المتوسط-. أما فيما يتعلق بالتوزيع السكاني لدى الدول المتوسطية فإننا نجد أنه هو الآخر يتسم بعدم الانتظام، حيث أن الكثافة السكانية ترتفع بالمدن الساحلية، وعلى طول الأنهار الكبرى في حين أنها تنخفض بالمناطق الجبلية وبالصحاري نظرا لقساوة ظروف العيش بها.

إضافة إلى الاختلاف الشديد في نسب النمو الديمغرافي والتوزيع السكاني بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإننا نلاحظ كذلك وجود اختلافات في الجوانب الاجتماعية ويظهر هذا من خلال الاختلاف في المستويات المعيشية واختلافات في الجوانب الثقافية، حيث نجد اختلاف في الأديان والحضارات، ذلك أن الدين المسيحي والثقافة الأوربية تغلب بشكل عام على الضفة الشمالية، مقابل البيئة العربية والدين الإسلامي الذي يسود معظم أرجاء الضفة الجنوبية، باستثناء دولة إسرائيل التي تعتمد على الديانة اليهودية كدين رسمي .إضافة إلى تعدد اللغات واللهجات وهو عامل مشترك بين الدول في ظفتي المتوسط، حيث تصل إلى 20 لغة وعشرات اللهجات.

- وتجدر الإشارة هنا إن هذا التباين والاختلاف في الأديان والثقافات والحضارات يتم استغلاله من طرف بعض التيارات الفكرية السياسية الغربية، والتي تزعم أن الدين والأصولية الإسلامية تشكل خطر يهدد الحضارة الأوروبية كدعوى المفكر الأمريكي **صامويل هانتنغون** (**SAMUEL HUNTINGTON**)في كتابه صدام الحضارات،

والسياسي الإسرائيلي **شمعون بيريس** (**SHIMON PERES**) [*] في كتابه الشرق الأوسط الجديد.

ثانيا :**مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي** يمكننا أن نميز في هذا المستوى بين مستويين جزئيين :الأول يتعلق بالإنتاج الفلاحي والثاني بالنشاط الصناعي:

1-يتميز المنتوج الفلاحي في ضفتي البحر الأبيض المتوسط بالاختلاف والتفاوت حيث يحتكر القسم الشمالي الجزء الأكبر من إنتاج الحبوب بكمية تصل إلى 115 مليون طن سنويا مقابل9،72مليون طن بالنسبة لإنتاج الدول الجنوبية، أما فيما يخص المنتوج الحيواني فإن تربية المواشي في دول الضفة الشمالية أعلى بكثير من دول الضفة الجنوبية، حيث يرتبط هذا الاختلاف زيادة على العوامل الطبيعية شساعة الأراضي الرعوية وتوفر الأعلاف والكلأ، وملائمة المناخ الذي يساعد على تربية المواشي في الدول الأوروبية بعوامل أخرى تقنية وتنظيمية، بالإضافة إلى الوازع الديني، حيث أن تربية الخنازير مثلا قد تكون شبه معدومة في دول الضفة الجنوبية بسبب المعتقدات الدينية.

2-أما فيما يخص النشاط اصطناعي فتتميز ضفتي البحر الأبيض المتوسط بعدم التجانس وبالتوزيع الغير متكافئ للموارد، الشيء الذي أدى إلى خلق بيانات اقتصادية هي الأخرى غير متكافئة .فدول شمال الحوض يفوق ناتجها الوطني الخام ما يعادل 45 مرة الناتج الوطني الخام لدول الجنوب، حيث بلغ في دول الشمال وفقا لإحصائيات أجريت سنة

[*]: شمعون بيريس :هو رجل سياسي إسرائيلي ولد في 2 من أغسطس سنة 1923 ببلندا/ روسيا البيضاء /حسب الحدود الدولية الحالية و اسمه الحقيقي شمعون بيرسكي، تولى رئاسة حزب العمل، ثم انتقل إلى حزب كاديما سنة2006 ، تولى رئاسة وزراء إسرائيل على فترتين الأولى من سنة 1984 إلى غاية 1986 والثانية من سنة 1995 إلى غاية1996 ، تم انتخابه من طرف الكنيسيت الإسرائيلي لرئاسة دولة إسرائيل في 15 يوليو 2007 م، لمزيد من المعلومات أنظر BBC : News, Profils SHIMON PERES من الموقع-http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/middle-east/3887605.stm:

2007ما نسبته 20 % من الناتج الداخلي العالمي، فيما لم يتجاوز في دول الجنوب ووفقا لنفس الإحصائيات ما نسبته 3% من الناتج الداخلي العالمي [1].بالإضافة إلى الاختلاف في بنية الصادرات بين الضفتين، حيث يعد المجال المتوسطي غني بالمعادن، ومصادر الطاقة، كما أنه يتوفر على قاعدة صناعية قوية، غير أن هذا النشاط غير متكافئ بدوره بين القسمين الشمالي والجنوبي للمتوسط، فعلى مستوى المعادن ومصادر الطاقة، فإنها تتمركز معظمها في الجزء الجنوبي(غاز، بترول، حديد، فوسفات)..حيث يتم تصدير هذه المواد إما خاما أو بعد معالجة جزئية إلى دول الشمال والتي تمتلك قاعدة صناعية قوية، حيث تقوم هذه الدول بإعادة تصديرها على شكل سلع إلكترونية، وتجهيزات صناعية، والتجهيزات الخاصة بالنقل ... إلخ.

ومن زاوية أخرى هناك تفاوت وفرق شاسع فيما يخص مساهمة دول ضفتي المتوسط في التجارة العالمية، ففي حين تساهم دول الإتحاد الأوروبي بنسبة تقدر ب 19% فإن الدول العربية لا تساهم سوى ب: 2.9%

-وتجدر الإشارة هنا أن النفط يشكل ما نسبته 67% من إجمالي الصادرات العربية، والتي تكون في غالبيتها موجهة لدول الإتحاد الأوروبي، فيما يقدر إجمالي واردات الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته 45% [2]، حيث تشير بعض الإحصائيات التي وردت في تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لسنة2007 ، أن عملية التبادل التجاري بين دول المغرب العربي مثلا ضعيفة جدا، فهي لا تتجاوز2.5 %من إجمالي المبادلات التجارية لهذه الدول، في حين يبين نفس التقرير أن معظم المبادلات التجارية لهذه الدول تتم مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تقدر نسبة الصادرات التونسية الموجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي ب78 %من إجمالي صادراتها الموجهة نحو الخارج، بينما

[1] : Jean François Jannet, "**Les défis politiques et économiques de l'unions pour la méditerranée**" In qustions, France Fondation Schuman, N°: 93,25 Mars 2008, p:10.

[2]: إحصائيات المنظمة العالمية لتجارة لسنة 2007 ، من الموقع www .wto.org .

يضمن الإتحاد الأوربي ما نسبته % 72 من الواردات إليها، كما تشير نفس الإحصائيات أن نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الإتحاد الأوروبي تقدر ب62%، أما وارداتها منه فتقدر ب:58%

وبخصوص المغرب الأقصى وموريطانيا فإن مبادلاتها التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي يقدران على التوالي ب: 60% و 50%

وإضافة إلى التباين والاختلاف الشديد في طبيعة النشاطات وفي البيانات الاقتصادية لدول ضفتي البحر المتوسط"[4] .نلاحظ كذلك وجود مجموعة من التحديات التي تواجه دول الضفة الجنوبية كنسب المديونية المرتفعة التي تقع على عاتقها منذ عقود"، والنمو الديمغرافي المتسارع الذي يقابله نمو اقتصادي بطيء بسبب غياب التنمية التقنية وغياب الخطط والبرامج الناجعة والتي تمكن من التوظيف الحسن للموارد والإمكانيات المتوفرة لديها، وفي المقابل نلاحظ أن دول الضفة الشمالية، وبالرغم من امتلاكها لاقتصاديات قوية، إلا أنها تتعرض من فترة لأخرى إلى تقلبات اقتصادية وأزمات مالية تجبرها أو تدفعها للاعتماد على خطط تقشف من أجل تجاوزها، كما يمكن أن تكون هذه الأزمات حادة جدا بحيث تهدد بقاء بعض الدول ضمن منطقة اليورو، خاصة تلك الدول التي لا تمتلك اقتصاديات كبيرة بالمقارنة مع اقتصاديات المجموعة الأوروبية وهو ما يحدث مع اليونان في الفترة الأخيرة، رغم المساعدات التي قدمت لها من طرف دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدوليــ حيث بلغت هذه المساعدات وفق آخر الإحصائيات ما يقارب 250 مليار أورو[5].

---

[4]- تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول :**المغرب العربي في مفترق الطرق**، تونس 31 :ماي2007 م، ص 6-9من الموقع:www.politics.ar.com/ar/index.php/permalik/3020/htm :

[5]- بشار خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**،/ ترجمة :جوزيف عبد الله/، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1993 ، ص.163 :

-وتجدر الإشارة هنا ومن خلال كل ما سبق ذكره أن الاختلال والهوة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية -تعتبر ومن جهة النظر الأوروبية وحتى العربية، أنها المغذي الرئيسي للهجرة السرية الغير شرعية، كما أنها تشكل من جهة أخرى تهديدا للأمن في المتوسط.

ثالثا :الاختلاف على المستوى السياسي والمؤسساتي:

إن الاختلاف السياسي الذي يميز دول حوض المتوسط يتعلق بطبيعة الحكم في كل دولة، وذلك لوجود لأنظمة سياسية متعددة ومختلفة، بحيث أن هذه الأنظمة لا تخضع للمعيار الجغرافي أو النسقي في تشابهها أو اختلافها بين المجموعات السياسية المشكلة لضفتي البحر المتوسط بقدر ما هي خاضعة لمعايير أخرى تاريخية، واقتصادية وإستراتيجية في نفس الوقت، حيث نجد مثلا أنظمة ملكية دستورية كما هو الحال في إسبانيا، وأنظمة أخرى ملكية مقيدة كما في المغرب الأقصى والأردن، وأنظمة برلمانية كما هو الحال في ألمانيا، إيطاليا، لبنان، وأنظمة أخرى شبه رئاسية كما هو الحال في فرنسا، الجزائر...إلخ.

-إلا أن الاختلاف السياسي الجوهري، الذي يميز دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط وبغض النظر عن الاختلاف في طبيعة الحكم وتعدد الأنظمة السياسية، يكمن في الوضعية السياسية المستقرة في دول الضفة الشمالية مقابل وضعية سياسية صعبة ومتقلبة في دول الضفة الجنوبية، وما تعانيه هذه الأخيرة من غياب للديمقراطية وانتهاك لحقوق الإنسان، وهنا يمكن ذكر بعض الحالات على سبيل المثال:

- في البلدان العربية التي شملتها رياح التغيير والتي أصطلح عليها باسم **بلدان الربيع العربي**[*]، فتتميز التجربة الديمقراطية في هذه البلدان بالهشة و المتعثرة حيث

[*]: أول من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية هم الغرب، حيث كانت صحيفة الأنديبندنت أول من استخدم هذا المصطلح في فترة تغطيها لثورة الياسمين التونسية التي اندلعت في منتصف شهر ديسمبر -كانون سنة 2010 م . وقد تكون لهذه التسمية علاقة بثورات الغرب التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع الأوروبي .لمزيد من التفاصيل أنظر :ماذا بعد الربيع العربي؟ من الموقع:
http/www.dpp.gove.jo/2012/15htm

وبعد مرور أكثر من سنتين عن جناح الثورة بها، وإسقاط نظام الرئيس السابق بتاريخ 14 جانفي 2011 إلا أنها لا تزال تعيش في حالة من الفراغ السياسي ولم تهب عليها رياح التغيير الفعلي والديمقراطية الحقيقية بعد، ذلك أن النخبة التي تسير شؤون المرحلة الانتقالية لم تحدث قطيعة شاملة مع النظام القديم بمؤسساته وشخصياته ورموزه، وقامت بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية للفترة الانتقالية أفرزت نظاما برلمانيا تسيطر عليه حركة النهضة الإسلامية بقيادة زعيمها راشد الغنوشي، في حين تم انتخاب منصف المرزوقي رئيسا للبلاد.

-أما في مصر فبعد نجاح ثورة الغضب التي اندلعت بتاريخ 25 يناير 2011 في إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك بتاريخ 11 فيفري2011 م إلا أن بعض رموز ومكونات وآليات النظام السابق لا تزال فاعلة في الواقع المصري الحالي، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات الرئاسية ووصول الرئيس مرسي ذو التوجه الإسلامي إلى سدة الحكم إلا ان الحالة السياسية في مصر لا تزال غير مستقرة، وهو ما تترجمه أحداث العنف والغضب والغليان المتتالية والتي تدعو إليه أطراف من المعارضة، وهو ما يجعل البلاد تدخل في مرحلة من الفوضى والانسداد السياسي.

أما الوضع السياسي في ليبيا فبعد نجاح ثورة 17 فبراير 2011 والتي أدت إلى مقتل رئيس البلاد معمر القذافي بتاريخ 20 أكتوبر2011 ، فهو يبدو جامد في مقابل تدهور الوضع الأمني نتيجة انتشار الأسلحة بين أيدي المواطنين والجماعات التي ترفض الانصياع للدولة وتسعى لتطبيق مخططاتها على حساب المصلحة العامة، لذلك فالرهان الحقيقي في ليبيا هو استعادة الأمن والاستقرار، ومن ثم البدء في بناء الدولة بمؤسساتها وجميع هياكلها.

-أما بالنسبة للمشهد السياسي في سوريا ومنذ اندلاع ثورة الأحرار السورية بتاريخ 15 مارس 2011 فهو يعرف حالة من الفوضى والفراغ والانسداد، منذ أن لجأ النظام إلى

الخيار الأمني، واختياره للعنف كحل وحيد في تعامله مع المتظاهرين والمنتفضين ضده، هذا وقد أصبح الوضع في سوريا مفتوحا على جميع الاحتمالات، بالرغم من التحذيرات الدولية والعربية من دخول سوريا في دوامة من الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية.

-أما في باقي الدول العربية والتي لم تجري بها ثورات فقد انعكست أحداث الربيع العربي عليها في شكل إصلاحات متفاوتة في الحجم والعمق مست مختلف المجالات والميادين، ففي الجزائر مثلا ورغم الإنفتاح السياسي والإعلامي، واعتماد العديد من الأحزاب الجديدة وحرية التعبير والصحافة الحرة، ورفع قانون الطوارئ... إلا أن إقامة دولة ديمقراطية ودولة القانون أمر لا يزال بعيد المنال، أما بالنسبة للمغرب الأقصى فتتميز التجربة الديمقراطية والتحول الديمقراطي -منذ الإصلاحات التي باشرها العاهل المغربي محمد السادس كردة فعل عن الاحتياجات والمظاهرات المطالبة بإجراء إصلاحات - بالهشة على الرغم من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة إثر فوزه بالانتخابات البرلمانية بقيادة رئيسه عبد الإله بن كيران، إذ يعتبر هذا الحزب أول حزب إسلامي يترأس الحكومة المغربية في تاريخها المعاصر.

-وبالإضافة إلى الاختلاف السياسي بين دول ضفتي البحر المتوسط، فإننا نلاحظ كذلك أن دول الضفتين تختلفان من الناحية المؤسساتية، ففي الحين الذي تقوم فيه دول الضفة الشمالية على أساس علاقات تعاونية نظامية فيما بينها بشكل عميق، وتتقاسم خطوط عريضة ثقافية وسياسية واقتصادية واحدة، وذلك من خلال اندماجها وتكتلها إقليميا في الإتحاد الأوروبي، فإن دول الضفة الجنوبية وبالرغم من امتلاكها لخصائص الوحدة، ربما وعلى حسب بعض المهتمين، أكثر من دول الضفة الشمالية(الامتداد الجغرافي، التواصل الحضاري والثقافي والديني)إلا أن الواقع أبقاها مشتتة ودون توحد، حيث يمكن تفسير هذا من خلال ترابط بعض الخصوصيات التاريخية التي كان لها دور في تكريس هذا الوضع.

المطلب الثاني :الهوية الإقليمية للمتوسط(القواسم المشتركة)

-بعد استعراضنا لأهم الخصائص المميزة لكل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والمتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والجنوبية المتمثلة في بلدان المشرق والمغرب العربيين، إلا أنها قاعدة شاذة لبعض الدول كالأردن و موريطانيا وهذا حسب الرؤية أو المعيار الإستراتيجي الأوروبي للمتوسط.[1]

وقبل أن نتطرق إلى الحديث عن تاريخ العلاقات بين هاتين الضفتين ، ارتأينا أولا أن نتطرق إلى إشكالية الهوية الإقليمية للمتوسط، حيث أن هذا الموضوع طرح بشدة في السابق، ولا يزال يطرح في إطار المسار الجديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط، وهو ما سنحاول أن نوضحه في هذا الجزء من الدراسة.

حيث وكما سبق وأن وضحنا فإن حوض البحر المتوسط يشكل معطى وواقع جيوسياسي، تاريخي، حضاري وثقافي في آن واحد، والجغرافيا جعلت منه منطقة وسط وتلاقي ثلاث قارات، غير أن تحديده جغرافيًا يصطدم دوما بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، سواءا تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي، فالحدود الجغرافية للمتوسط تتغير وفقا للمتغيرات الأمنية في المنطقة، كما أنها تتغير بتغير إدراكات الفاعلين الأساسيين لهذه الجهة من حيث تأثيرها على مصالحهم واحتياجاتهم الأمنية.

لكن إذا كان المتوسط ببساطة هو ذلك الفضاء البحري الممتد على مسافة 3800 كلم، ونقطة إلتقاء ثلاث قارات بمميزاتها وخصائصها المختلفة، فإن دراسته كإقليم بشمل بطبيعة الحال ضفتيه الشمالية والجنوبية والحضارات التي تحيط به، والشعوب التي تأهله بثقافاتها المختلفة، الشيء الذي يجبرنا إلى طرح الإشكال الجوهري والأكثر حدة وهو الإشكال المتعلق بهويته الإقليمية.

---

[1]: بشار الجعفري، مؤتمر **برشلونة للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط**، دمشق :مركز المعلومات القومي، مجلة معلومات دولية، العدد/.30 :أيلول ./1995 ص15 :.

إن موضوع الهوية يجب ألا يؤخذ بتلك البساطة العفوية، إذ لا يزال يلفه الكثير من الغموض، ولا يزال يعرف كثيرا من الجدل بين أوساط السياسيين والمفكرين حول تحديده كمفهوم وذلك لأبعاده وارتباطاته الفلسفية والثقافية والسياسية، ومن هنا كان لزاما علينا أن نحدد في بادئ الأمر مفهوم الهوية القومية حتى يتسنى لنا فهم واستيعاب مفهوم الهوية الإقليمية، وهذا بسبب الارتباط والتكامل بين هاذين المفهومين.

الهوية القومية :

تعرف الهوية بمعنى التفرد، فالهوية الثقافية لقوم معين، تعني التفرد الثاقفي لذلك القوم بكل ما تعرف الكلمة من معنى، من عادات وأنماط، وسلوك، وميل وقيم، ونظرة إلى الكون.

وتعرف أيضا بأنها مركب (Complex) من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الإجتماعي.[6]

-وهي من حيث المفهوم الفلسفي الميتافيزيقي تحدد شخصية الأمم، الشعوب والثقافات المختلفة بجوهر أو تركيب نفسي، عقلي ثابت، ينطلق منه بغض النظر عن الأوضاع الإجتماعية، الاقتصادية، التاريخية والفكرية التي تحيط به، فيعالج مستقبلها، ونمط حياتها وكأن هذه الأوضاع غير موجودة، أو من دون أثر مهم في تغيير وتعديل أو تحويل ذلك التركيب أو الجوهر[7].

-أما المفهوم السوسيولوجي التاريخي لمفهوم الهوية القومية فهو يرى بأن هذه الأخيرة تعنى في أحسن الحالات فقط طرق تفكير وشعور وسلوك متماثلة ومهيمنة نسبيا، وتعتبر مع حركة التاريخ وتحولاتها الجذرية، فالهوية القومية هي هوية نسبية وتاريخية يحققها

---

[6]- إمانويل رينو ، **مفاهيم عالمية :الهوية من أجل حوار بين الثقافات**،/ تر :عبد القادر قنيني/، ط1، المغرب :المركز الثقافي العربي،2005 ، ص.143 :

[7]- ندبم البيطار ، **حدود الهوية القومية، نقد عام**، ط2، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان2002 :، ص : 13.

شعب ما عن طريق تفاعل أو عن طريق علاقاته الدياليكتيكية مع التاريخ ولا يرثها من تركيب نفسي أو جوهري متأصل فيه.[8]

إن الهواية القومية ووفقا لما تم ذكره هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية والتراكم المعرفي وانتاجات العمل والفنون والآداب والتراث، والقيم والعادات والتقاليد، والأخلاق والتاريخ والمصير المشترك، ومعايير العقل والسلوك وغيرها من المقومات التي تتمايز في ظلها الأمم والشعوب والمجتمعات وتزرع فيها إحساس لانتماء لأمة أو مجموعة بشرية معينة.

إذن فكسف بإمكاننا أن ننظر إلى المجتمعات التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط بحضاراتها وثقافتها ودياناتها وسلوكها وأنماط عيشها على أن لها هوية قوية مشتركة؟ وكيف يمكن أن ندرسها على أنها إقليم واحد؟

إن العناصر المشكلة للهوية القومية هي عناصر غير ثابتة متحركة ومتطورة باعتبارها مشروع آني ومستقبلي يواكب مستجدات العصر وهي غير قابلة للتأثير والتأثر فكلما وجد قدر كبير من الثقافة يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات يوجد أيضا قدر كبير من الثقافة الإنسانية المشتركة بين مجموعات بشرية مختلفة نتيجة التفاعل والتوصل الناجم عن الهجرة والتنقلات أو عن طريق الغزو الاستعماري أو عن طريق التطور الهائل الذي عرفته مجالات الاتصال والمعلومات.

حيث اقترن مفهوم الهوية بالوقت الراهن وفي ظل نظام الدولي الجديد مع مفهوم العولمة وما تشهده من تطور في تقنيات المعلومات وتنوع مجالات المعرفة الإنسانية وانتاجاتها والتحكم فيها واستخدامها كوسيلة من طرف المجتمعات المتقدمة علميا وتكنولوجيا للسيطرة على المجتمعات المتخلفة والضعيفة تحت شعار عولمة الثقافة.

[8]- نديم البطار **نفس المرجع** .ص13.

الأمر الذي يعني أن الوجه الجديد للاستعمار في عصر العولمة الاقتصادية والثقافية هو الهيمنة اللغوية والثقافية.

- **الهوية الإقليمية:** اماعن الهوية الاقليمية للمتوسط فيتعارض فيها اتجاهان قويان :

- الاتجاه الأول نظري: ويذهب هذا الاتجاه على اخذ المتوسط بمصطلحات غير إقليمية حيث أنه هنالك العديد من المقاربات والنظريات في العلاقات الدولية والتي وضعت مجموعة من المعايير ومن الشروط يجب توفرها في منطقة معينة حتى يتسنى أن يطبق عليها مصطلح إقليم، هذه المعايير هي:

- الامتداد الجغرافي للبلدان المعني بمعنى أن تكون هذه البلدان ضمن منطقة جغرافية واحدة متواصلة ومن دون انقطاع.

- وجود درجة من التداخل بين هذه الدول بالإضافة إلى وجود مؤشرات التنافس والتصادم مع وجود حدة وقوة انتظامية في العلاقات التي تربط بين هذه الدول.

- كذلك لابد أن يكون مستوى التأثير والتأثر المتبادل بين مختلف هذه الفواعل.

- الإحساس والشعور بالانتماء إلى هذا الإقليم، إضافة على أهمية وجود درجة من التجانس السياسي والاقتصادي والثقافي في توزيع السلطة وفي مدى قوة وصدى التأثير لأي قوة أجنبية وخارجية.

- وانطلاقا من هذه المعايير نجد انه من الصعب بما كان تأسيس مقاربة إقليمية للأمن في المتوسط وذلك لعدم التجانس البارز بين وحداته السياسية خاصة ما إذا كان اعتمادنا في التحليل منصب على المفهوم التقليدي الضيق للأمن، لكن إذا ما اعتمدنا على المفهوم الموسع للأمن في التحليل فبإمكاننا أن نبني مقاربة تجعل من المتوسط إقليميا دوليا فريدا و متميزا. ولعل من بين الأسباب التي عمقت أوجه النظر و الخلاف حول هوية المتوسط الإقليمية هو غياب التجانس على جميع مستوياته اقتصاديا اجتماعيا و مؤسساتيا و هو ما يؤدي إلى استحالة الوصول إلى صياغة مشتركة و جماعية

لمفاهيم الأمن الإقليمي بين الوحدات السياسية التي تنتمي إلى المتوسط الشيء الذي أدى الى تقوية المواقف النظرية للتيارات الكلاسيكية في العلاقات الدولية و التي أصرت على الطبيعة اللااقليمية للمتوسط.

حيث أن مواقف هذه التيارات كانت مبنية أساسا على عدم توفر بعض أو كل الشروط الضرورية المتعلقة بصفة إقليم دولي في منطقة المتوسط. واعتبرت أن الإقليم المتوسطي هو مجموعة أقاليم فرعية تتقاسمها الضفتان الشمالية والجنوبية للمتوسط (إقليم شمالي وهو يمثل دول الإتحاد الأوروبي، إقليم دول المغرب العربي، إقليم دول المشرق العربي)، ولكل إقليم من هذه الأقاليم مجال ثقافي وحضاري وسياسي واقتصادي منفرد، وفي نفس الوقت متميز عن الإقليم الآخر.

ومن هنا وحسب هذه الرؤية فإن غياب صفة الإقليمية للمتوسط تعود أساسا إلى افتقار المتوسط لمجموعة أو لجملة الخصوصيات والمؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية، ويمكن حصر هذه المؤشرات في:- غياب الكثافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين وعدم تميزها بنوع من النسبية والإنتضام، إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين، كاللغة والدين، التاريخ المشترك، ولعل أهم مؤشر هو غياب النزعة أو الإحساس المشترك بالانتماء إلى هوية متوسطية.

لهذه الأسباب يبدو المتوسط كمجال للتنوع الإقليمي، وبالتالي فإن مفهوم الإقليم المتوسطي من زاوية أو جهة النظر والدراسة الكلاسيكية يبقى بعيدا تمام البعد عن الواقع والحقيقة، الشيء الذي أكدته طروحات "البرادليم" البنيوية في الدراسات الأمنية وهذا من خلال الإسهامات التي قدمتها"مدرسة كوبنهاغن"، والتي اعتبرت أو رأت أن المتوسط لا يمكن أن يشكل مركب أمن،بمعنى أن الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط لها أجندات وإستراتيجيات أمنية مختلفة عن بعضها البعض، فأمن(جنوب-جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن(شمال-جنوب) خاصة في

الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وهو الشيء الذي يؤكد دائما التفسير الإقليمي المتعدد للسياسات المتوسطية(Multi Régional) لكن ليس فقط للدراسات النظرية والمقاربات والمفاهيم من أخذت أو تناولت المتوسط بمصطلحات غير إقليمية، فالعامل المؤسساتي أيضا وكما سبق وأن أشرنا قد ساهم وبشكل كبير وحاد في تباعد الوحدات السياسية المحيطة بمياه حوض المتوسط، وأدت إلى النزعة الإقليمية الفردية والفرعية وبالتالي تعدد الأقاليم في المتوسط، حيث وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم ترى منظمة الأمم المتحدة(ONU) أنه من الضروري بناء ولا حتى إقليم متوسطي فرعي فبقي بذلك المتوسط مقسما جغرافيا بين دول شمال إفريقيا، وآسيا و أوروبا، ولم يدخل قاموس المفاهيم الجيوسياسية.

لذا لم يكن المتوسط كوحدة إقليمية، بقدر ما كان منطقة هيمنت عليها قوة الانقسام والصراع والحسابات الإستراتيجية على حساب قوة التعاون والشراكة والتوحد بالإضافة على تأثير قوى خارجية غير متوسطة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على طبيعة العلاقات وعلى الشؤون المتوسطية، ويظهر هذا جليا من خلال الدور المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بمشاريعها الأمنية في المتوسط، وذلك في إطار الشركات الأمنية لحلف الناتو مع الدول المتوسطية الغير أروبية، وكذا في مشاريعها الاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط.

كما أن العملية الاندماجية التي مست دول أروبية متوسطية جديدة خلال سبعينات وثمانينات إلى تسعينات القرن الماضي ساهمت هي الأخرى في تعميق الهوة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، حيث اتجهت الدول الأوربية الى المؤسسات الجماعية والتكتلات الاقتصادية وصولا إلى الوحدة والاندماج، في الوقت الذي فضلت

فيه الدول المتوسطية الجنوبية(العربية) التوجه نحو العالم العربي، ليصبح بذلك المتوسط يفصل بين عالمين سياسيا، اقتصاديا وحضاريا.

ومن هنا نجد أن المتوسط لا يستجيب أو يستوفي كافة الشروط اللازمة حتى يطلق عليه مصطلح إقليم، وبهذا أصبح يتشكل المتوسط يتشكل من مجموعة أقاليم دولية فرعية أكثر ما هو إقليم متجانس بحد ذاته، إذ يعتبر الإتحاد الأوربي أكثر هذه الأقاليم تكاملا ووحدة و إنتاما، يقابله في الجهة المقابلة ما يمكن تسميته بالإقليم العربي– المتوسطي، والذي يتشكل بدوره من إقليمين فرعيين هما: المغرب العربي والمشرق العربي، تدور بينهما علاقات بين إقليمية.[1]

إلا أنه وفي مقابل هذا الاتجاه نجد أن الكثير من المفكرين والمحللين والباحثين المهتمين بالشأن المتوسطي من أجزم أو اعتقد بإمكانية أخذ وتناول المتوسط على أنه إقليم واحد، وتحدثوا في دراساتهم عن المتوسط بصفة الإقليمية، وهذا نتيجة التقارب الجغرافي بين وحداته السياسية ونتيجة كذلك للقدر الكبير والتماثل من الثقافة والتراث الإنساني المشترك بين شعوبه ومجتمعاته بفعل التواصل والتفاعل الحضاري والثقافي المستمر والدائم بين هذه المجتمعات جراء التنقلات البشرية، والحركة التجارية، والحملات الاستعمارية، والتطورات الكبيرة التي تشهدها ميادين الاتصالات والمعلومات.

بالإضافة إلى رغبة دول الحوض مجتمعة في بناء إقليم متوسطي، والمحاولات والمساعي المتتالية التي بذلت و لا تزال تبذل في سبيل ذاك، إنما هي ناجمة عن الإدراك الجمعوي لهذه الدول للأهمية الجيوإستراتيجية التي يحضى بها هذا الإقليم. فمن مصلحة الدول الأوروبية أن تحافظ على مناطق نفوذها التقليدية في جنوب المتوسط

[1]: ناصيف يوسف حتي،**مستقبل العلاقات العربية الأروبية**، مصر: المستقبل العربي، العدد:205، مارس1996،ص:103.

في حين أن دول الضفة الجنوبية من مصلحتها الإستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي والتقني الكبير الذي تشهده الدول الأوروبية.

المبحث الثالث: تاريخ العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط

ترتبط ضفتي البحر الأبيض المتوسط بعلاقات تاريخية، ثقافية اقتصادية، سياسية وحتى علاقات صراعية. ومن حيث أن العامل التاريخي يكتسي أهمية بالغة في بناء أي سياسة ثم في فهمها وتفسيرها، لذا فلا يمكننا أن نفهم أو نفسر طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تدور بين البلدان المتباطئة لحوض المتوسط، إلا إذا رجعنا إلى القاعدة الصلبة التي ترتكز عليها والتي تسمى بالكتلة التاريخية (Bloc Historique) أو الموروث التاريخي للعلاقات بين دول ضفتي المتوسط، والتي تمثل ذلك التراكم التاريخي المستمر لكل الأحداث والواقع التي ميزت علاقات شعوب وأمم المتوسط عبر التاريخ، علاقات اتخذت أشكالا صراعية أحيانا، وتعاونية أحيانا أخرى. حيث أعطت لمنطقة المتوسط ديناميكية متميزة، احتلت بموجبها قلب العالم لفترة زمنية طويلة، ومن جهة أخرى فإن ديالكتيك الصراعات التاريخية أعطت ميلاد قيم ومفاهيم وطموحات متشابهة، وذلك بالرغم من تنافرها وتصارعها".[1]

المطلب الأول: مرحلة الصراع والمواجهة.

عرفت منطقة حوض البحر المتوسط على مر العصور، ومنذ فترات تاريخية بعيدة صعودا لكثير من القوى العالمية، حيث نشأت على مياهه العديد من الإمبراطوريات التوسعية، والتي دارت بينها صراعات، وصدامات، وأزمات إقليمية كبيرة، "فقد اصطدم فوق مياهه الإغريق والفرس، روما و قرطاجة، الإسلام والمسيحية في إطار الحروب الصليبية"، حيث ساد في فكر السياسيين والإستراتيجيين اعتقاد مفاده أن من يسيطر ويتحكم في مداخل ومخارج البحر المتوسط يستحوذ على القوة وذلك من

[1] - :Daniel.j. Grange; **" La méditerranéé:Berceau ou frontière**? ",La méditerranéc dans les relattions Internationales, N° :87,(1996),p:244.

خلال مراقبة المناطق الجيوإستراتيجية، وهو الشيء الذي يفسر تلك الجولات التنافسية المتعددة عبر الأزمنة على هذه المنطقة، حيث يستند التنافس الدولي على منطقة المتوسط على نظريتين رئيستين وهما: النظرية الرومانية والنظرية الإسلامية.

أولا: النظرية الرومانية للسيطرة على المتوسط:حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أنه من يتحكم أو يسيطر على السواحل الجنوبية للمتوسط يمكنه السيطرة والتحكم الفعلي على سواحله الشمالية أي وحسب هذه النظرية فإن السيادة الرومانية على القارة الأوربية لن تكون حقيقة إلا من خلال السيطرة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، وأن الإمبراطورية الرومانية لن تكتمل إلا من خلال السيطرة على كافة البلدان المشاطئة للمتوسط، وهذا تعبير عن الإستراتيجية الرومانية في منطقة المتوسط، من أجل خلق إمبراطورية عظمى تمتد حدودها على كافة سواحل المتوسط شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

ثانيا: النظرية العربية للسيطرة على المتوسط: حيث تبين هذه النظرية من خلال الفتوحات الإسلامية والتي شملت العديد من الدول الأوربية، بالإضافة إلى الدور الراسخ تاريخيا، الذي لعبته الدولة العثمانية ما بين القرنين17و 18 الميلادي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا من خلال استغلالها لأسطولها البحري القوي والتميز في مراقبة مداخل ومخارج البحر الأبيض المتوسط، وكل السفن الأوربية التجارية والحربية التي تعبر من خلاله، ليتحول بذلك المتوسط إلى بحيرة إسلامية عربية متغلغلة وسط وجنوب أروبا.[1]

[1]: بكر مصباح تتيرة ، **التطور الاستراتيجي للسياسية الأمريكية في لوطن العربي** ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ، ط2 ، 1985 ، ص : 99

إن تأثير هاتين النظريتين على السلوكات التوسعية للقوى الاستعمارية الجديدة كان واضحا للغاية، حيث زادت حدة التنافس بين هذه القوى من أجل السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم خاصة مابين فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تتنافسان على خلافة الإمبراطورية العثمانية في المنطقة، واقتسام مراكز نفوذهما، وهذا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي.

وهنا نشير إلى أن الفكرة التوسعية للقوى الاستعمارية كانت ناجمة عن إدراك هذه الأخيرة لأهمية العوامل الجغرافية، والمتغيرات الديناميكية، كأهمية السيطرة والتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط ومخارجه، وهذا بغية تحقيق القوة وحماية المصالح وكذا لجلب الموارد الولية، وفتح الأسواق لبضائعها...الخ، الشيء الذي أدى إلى تحويل هذه المنطقة كمسرح مفتوح لتيارات الصراع الإستراتيجي والتنافس الشديد على تقسيم الدوار ومناطق النفوذ بين هذه القوى الاستعمارية.

إن شدة التنافس والصراع بين القوى الاستعمارية حول مناطق النفوذ والتوسع أدى إلى نشوب عدة حروب ومواجهات حيث اندلعت حرب البلقان الأولى مابين1912 و1913 وبعدما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة1914م والتي انتهت بعد انعقاد مؤتمر الصلح أو مؤتمر باريس للسلم سنة1919م، أما الحرب العالمية الثانية والتي اندلعت سنة1939م فكانت أكبر حرب قامت أو اندلعت على أساس التناقض في المصالح والإستراتيجيات بين القوى الاستعمارية، حيث أدت هذه الحرب إلى نتائج كارثية ووخيمة على شعوب وبلدان البحر الأبيض سوءا فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح إذ يقدر عدد ضحايا هذه الحرب بالملايين، أو فيما يتعلق الأمر بالخسائر الاقتصادية و البني التحتية...إلخ، حيث تحولت منطقة البحر المتوسط إلى مسرح للعمليات العسكرية والتي استخدمت فيها أحداث التقنيات و التكنولوجيات الحربية و الأسلحة

المتطورة كسلاح الجو والغواصات وأسلحة الدمار الشامل.[1].إلا أن هذه الحرب وكسابقتها انتهت بالتوقيع على "اتفاق يالطا" سنة1945، حيث وفي نفس السنة عقد مؤتمر واشنطن" المؤسس للمنظمة الدولية الراعية للسلم والأمن الدوليين.

ومما لاشك فيه أن الاستعمار الأوربي الحديث يعتبر أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تغيير خريطة لسياسية، والتأثير في شكلها تأثيرا كبيرا، حيث شهد القرن التاسع عشر(19م) الميلادي مرحلة هامة من مراحل التوسع الاستعماري خاصة في قارتي إفريقيا وآسيا، حيث حضيت كل من بريطانيا وفرنسا بالنصيب الأكبر من استعمار هاتين القارتين.

ونشير هنا إلى أن غالبية الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط، كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي، هذا الأخير الذي بدأ نفوذه في شمال القارة الإفريقية من خلال احتلاله للجزائر سنة 1830م، ثم إعلانه للحماية على تونس سنة1881م، فالانتداب على المغرب سنة1912م، ليمتد نفوذه إلى دول الهلال الخصيب في المشرق العربي، حيث أعلن الانتداب على هذه الدول، أما باقي الدول العربية المتوسطية فقد كانت مصر خاضعة للسيطرة البريطانية والإيطالية بالنسبة إلى ليبيا والإسبانية بالنسبة لموريتانيا، والصحراء الغربية.

ومن حيث أن شكل الاحتلال اختلف من يلد لآخر، فإن أسلوب التحرر الذي انتهجته شعوب البلدان التي تعرضت للاحتلال اختلف هو الآخر، حيث نجد أن الاحتلال بالجزائر كان إستطانيا، وذلك من خلال اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، الشيء الذي دفع بالمستعمر إلى محاولة تدمير البنية التحتية والهيكلية، وطمس الهوية والذات

[1] : Emile Témime,**«La migration européenne en Algérie aux Siècle:migration organiséc ou migration toléré?»,** De l'occident musulman et de la méditerranée, confluence miditerranée,N°41,paris, janvier1987,pp31-45.

الجزائرية، مما أدى بالجزائريين إلى انتهاج أسلوب المقاومة الشعبية والكفاح المسلح واستخدام القوة والعنف ضد هذا المستعمر من أجل نيل الحرية والاستقلال، في حين أن شكل المقاومة في باقي البلدان العربية المتوسطية والتي كانت تحت طائلة الاستعمار كان يميل إلى العمل السياسي، وذلك باعتبار أن المستعمر لم يمس أجهزة الدولة في هذه الدول ولم يتعمد إلى طمس هوية وتراث شعوب هذه البلدان.

إن هذا الاختلاف في أساليب الاستعمار والذي خلق أسلوب خاص للتحرر بالنسبة لكل منطقة، أدى أيضا إلى توجه الدول العربية لتبني النهج الرأسمالي، في حين تبنت الجزائر النهج الاشتراكي المناهض لنهج المستعمر، وذلك أن هذا الأخير أبقى على الطبقة الحاكمة البرجوازية في الدول التي فرض عليها الحماية، ولم يستهدف قاعدتها التقليدية وهياكلها الاجتماعية، بخلاف الجزائر التي وزيادة على نهب لخيراتها الاقتصادية و الطاقوية، حاول تدمير هويتها العربية، وهياكلها الاجتماعية والدينية.

كان التوجه الأوربي نحو الاستعمار، بهدف توسيع مناطق النفوذ والسيطرة والتزود بالمواد الأولية من أجل دفع عجلة التصنيع والتنمية في الدولة الأم، وذلك من خلال استنزاف موارد الدول المستعمرة، والطاقوية منها على وجه الخصوص.

حيث وبعد الاستقلال وجدت هذه الأخيرة– أي الدول التي كانت تحت نير الاستعمار وجدت نفسها هشة وضعيفة اقتصاديا، سياسيا...إلخ وهذا نتيجة الاستنزاف الكبير، والاستغلال اللاعقلاني الذي تعرضت له خيراتها ومواردها من طرف المستعمر أثناء الحقبة الاستعمارية وحتى بعدها من خلال استمرار تبعية هذه الدول للمستعمر، وبذلك أصبح البحر الأبيض المتوسط يفصل بين عالمين مختلفين كليا، ومتناقضين في كل

المجالات والميادين، ومنطقة حدود وانشطار بين الشمال والجنوب، شمال متقدم وجنوب متخلف.[1]

المطلب الثاني: مرحلة التعاون والحوار

شهدت طبيعة العلاقات بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية مراحل مختلفة، وتقلبات متعددة، حيث أنها كانت تميل للإيجابية أحيانا وللسلبية أحيانا أخرى، تبعا للتحولات الدولية والتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وتبعا كذلك إلى الحسابات والخيارات الإستراتيجية، والمصالح المتبادلة، وما مرحلة التعاون إلا امتداد لتلك العلاقات التاريخية التي تربط الدول الروبية بدول الحوض المتوسط، فكما كان الصراع والصدام سجلا متكافئ كان التعاون والسام خيارا إراديا ناجما عن قناعة جميع الأطراف بضرورة التعاون والتعايش، وهذا الأخير الذي تحكمه معايير القوة والضعف والمصلحة، فالدول الأوروبية تبحث عن تعايش الهيمنة والوصاية على دول الضفة الجنوبية، في حين أن هذه الأخيرة تبحث عن نمط جديد من العلاقات المتكافئة، والهادفة إلى خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية في أقطارها. وتجدر الإشارة هنا أننا سنحاول أن نسلط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على موضوع التعاون الأورومتوسطي كواقع للعلاقة التي كانت قائمة بين المجموعة الأوربية ودول الحوض المتوسط أو كسياسات دول الإتحاد الأوربي المنتهجة تجاه الدول المتوسطية في فترة ما قبل الشراكة أي الفترة التي سبقت ندوة برشلونة1995م حيث سنحاول أن نبين واقع هذه العلاقات التي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وأن نوضح القواعد التي حكمتها خلال هذه العقود، وأن نستخلص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية.

[1] : بشار الجعفري ، **مرجع سابق** ، ص:30.

بما أن مرحلة التعاون الأورومتوسطي تعني تلك السياسات الأوروبية المنتهجة تجاه المتوسط، فهي بذلك تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الإتحاد الأوربي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط سواء الدول الأوربية من غير أعضاء الإتحاد الأوربي أو في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[1]حيث أن الأوربيين يرون أن دورهم في منطقة البحر البض المتوسط هو دور أساسي ويسعون دائما إلى تقوية وترسيخ هذا الدور في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة أسباب وعوامل أهمها تلك العوامل الثابتة والمستقرة بطبيعتها وتكوينها، والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع الأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط، والموقع الإستراتيجي والمركز الحضاري لأوروبا بالإضافة إلى عوامل أخرى كالارتباط الأوربي بمستعمراتها التقليدية الواقعة جنوب المتوسط من خلال لعب دور الوصاية عليها، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي والعلمي والثقافي الكبير للدول الأوربية.

هذا ويمكن تقسيم سياسات المجموعة الاقتصادية الأوربية تجاه الدول المتوسطية من حيث الفترات الزمنية التي جاءت فيها هذه السياسات، ومن حيث المعايير والقواعد التي سيرتها خلال هذه الفترات، وكذا من حيث المضامين والمبادرات والإجراءات التي جاءت بها إلى:

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية:

إن الخطوات الأولى للتعاون بين المجموعة الأوربية ودول حوض البحر المتوسط تعود إلى سنة1957م، وهي السنة التي تم فيها تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية في25مارس1957، بموجب إتفاقية روما، هذه الأخيرة التي حددت علاقة دول المجموعة الأوربية مع جوارها الجغرافي.

[1]: نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأروبية**، مصر: السياسة الدولية، 1983، ص:32.

فمنذ نشأتها عملت المجموعة الأوربية على إقامة سياسة متميزة بالنسبة لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، هذه السياسة اعتمدت في بدايتها على الروابط الاقتصادية التفضيلية، تخللها اتفاقيات من النوع الثنائي، فهي تربط كل دولة متوسطية على حدي مع المجموعة الأوربية، وكانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى ترسيخ التيارات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية، وعليه نلاحظ أن الطبيعة التجارية تغلب على مضمون هذه الاتفاقيات، فهي تهتم بالصادرات الزراعية التي تدخل إلى السوق الأوربية في حالة إعفاء من الرسوم الجمركية، وفي إطار احترام ضوابط وأدوات الحماية حددتها السياسة الفلاحية المشتركة(الأسعار المرجعية، الحصص والتوقيت الزمني).

فمنذ سنة 1963 طالبت كل من المغرب وتونس- ونظرا للعلاقة الاستعمارية التي تربط فرنسا بالدولتين- بفتح المفاوضات لتوقيع عقود انتساب مع الدول الستة الأعضاء في المجموعة الأوربية، حيث تم التوصل في سنة1969 إلى إبرام اتفاقيات شراكة لمدة5سنوات، وقبل هذا كان قد تم إمضاء معاهدات تفضيلية خاصة بالشراكة والتجارة بين المجموعة الأوربية وكل من اليونان في01نوفمبر1962 وتركيا في12سبتمبر1963، فإسرائيل في نفس السنة ،وفي هذه الاتفاقيات كانت المجموعة الأوربية تبحث عن الاستقرار في جهتها الشرقية والجنوبية ضد ما كان يسمى بالخطر الأكبر، أي بمعنى خطر التوسع السوفياتي في الحوض المتوسط، ولقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات نذكر منها أساسا اعتماد السياسة الفلاحية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من سنة1962، إلا أن الرفض البريطاني لهذه السياسة قوبل من طرف الأوربيين بالتفاوت في تحقيق وتيرة الاندماج، وكذا أسلوب التعاون المدعم أو المكثف،

وقد نتج عن هذين الأسلوبين ما سمي بأوربا بسرعتين او"وتيرتين"، هذا ومن جهة أخرى تدهور معدلات التبادل البيئة الأوربية على حساب بلدان الجنوب.[1]

إن الاتفاقيات التي أبرمتها دول المجموعة الأوربية مع الأطراف المتوسطية المختلفة في فترة الستينات هي عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية مدتها5سنوات وهي لا تشمل المساعدات المالية، بل تقف عند حد التعامل التفضيلي، حيث بلغت الصادرات الزراعية في التعاملات داخل الاتفاقية مثلا حوالي50% من الصادرات الزراعية المغربية وحوالي70% من الصادرات التونسية تحول إلى دول المجموعة الأوروبية.[2]

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة:

وقعت المجموعة الأوربية في بداية السبعينات مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعة من الدول، وكان للدول المتوسطية نصيب من هذه الاتفاقيات، وهي عبارة عن الجيل الثاني أو الجديد من المعاهدات والتي جاءت لدعم المبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية[3]، حيث شرعت المجموعة الأوربية بداية من سنوات السبعينات في إعادة هيكلة سياساتها المتوسطية لتظهر بشكل وتسمية جديدة أطلق عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة".

حيث وفي سنة1971 تقدمت اللجنة الأوربية بمبادرة للمجلس الوزاري الأوربي تحتوي على تقييم العلاقات الاقتصادية للمجموعة الأوربية مع دول المتوسط، في إطار التعاون السياسي الأوربي، حيث أكد المجلس على أن هذا التداخل في المصالح الأوربية والمتوسطية باستثناء ليبيا، جوهر هذه السياسة كسابقتها يخدم المصلحة الاقتصادية

[1]: عبد المنعم سعيد،**الجماعة الأروبية تجربة التكامل والوحدة**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986، ص:213.

[2] : Bichara Khadara(sousdirection),L'**EUROPE ET LA MIDITERRANEE GIOPOLITIQUE DE LAPROXIMIME°**, PARIS,1997,P: 251.

[3]: محمد محمود الإمام، **اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها التكاملي**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة:1997، ص:19

للمجموعة الأوربية عموما، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات فتح السواق الأوربية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات في المنتجات الزراعية لكافة الدول باستثناء تركيا وإسرائيل اللتان التزمتا بالفتح الكامل لأسواقهما أمام المنتجات الأوربية وهذا لتقدمها الاقتصادي النسبي.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة هي مدى قدرتها وباعتبارها سياسة شاملة على التعامل مع الاختلافات في الاتفاقيات القائمة بين المجموعة الأوربية وبين عدة دول متوسطية، فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية القائمة بينها. إلا أنها فتحت أمام جميع الدول المتوسطية أفقا أوسع من مجرد اتفاقيات بين المجموعة الاوروبية وهذه الدول بدءا بإسرائيل التي أمضت معها اتفاقا تفضيليا في ماي1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوربية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساع مع كل من تركيا واليونان كان الهدف من خلالها إدماجها في المجموعة الأوربية على المدى البعيد، حيث منحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولهما الأسواق الأوربية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء إتحاد جمركي، ثم الاتفاق على إمضاء اتفاقيات تعاون مع ثلاث بلدان مغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل1976.

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي(مصر، الأردن، سوريا، لبنان) فبعد اتفاقي كل من مصر ولبنان سنة1972 والأردن في العام نفسه جاء اتفاق سوريا سنة1974، لكن ومنذ 1976 بدأت المجموعة الأوربية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، إلا أنه وفي سنة 1977 ثم التوقيع مع كل من مصر، الأردن وسوريا على اتفاقيات

مماثلة لاتفاقيات دول المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي1977 بعد مفاوضات طويلة.

حيث كانت صيغ هذه الاتفاقيات مماثلة، بين جميع الدول المتوسطية، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون للتجاري، والقسم الثاني مجالات التعاون المالي والتقني، أما القسم الثالث فقد شمل مجالات التعاون في اليد العاملة، كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون يعمل على تنفيذ هذه الاتفاقيات بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية، على أن تجدد هذه البروتوكولات كل فترة خمس سنوات، حيث تحدد فيها المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشرط القروض التي يقدمها بنك الإستثمار الأوربي [1]

جدول رقم(1): يوضح اتفاقيات التعاون بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية والدول المتوسطية

البلد	تاريخ الإمضاء على الاتفاقيات	نوع الاتفاقيات
اليونان	01نوفمبر1962	اتفاق مشاركة
تركيا	12سبتمبر1963	اتفاق مشاركة
مالطا	05ديسمبر1970	اتفاق مشاركة
قبرص	12ديسمبر1972	اتفاق مشاركة
إسرائيل	11ماي1975	اتفاق تبادل وتعاون
تونس	25أفريل1976	اتفاق تعاون شامل

[1]: – محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص:20.

الجزائر	26أفريل1976	اتفاق تعاون شامل
المغرب	27أفريل1976	اتفاق تعاون شامل
مصر	11جانفي1977	اتفاق تعاون شامل
الأردن	11جانفي1977	اتفاق تعاون شامل
سوريا	11جانفي1977	اتفاق تعاون شامل
لبنان	03جانفي1977	اتفاق تعاون شامل
يوغسلافيا	02أفريل1980	اتفاق تعاون

Source: Bichara khadra, le partenariat euro-méditerranée: après la conférence de Barcelone, paris: L'harmttan,1997,p:31.

من خلال تقييم السياسة الأوربية الشاملة نجد أنها جاءت لهدف جوهري هام وهو تدعيم التبادل التجاري بين دول المتوسط والجماعة الأوربية، وكذا لدعم القطاع الصناعي والفلاحي، إلا أن واقع الأمر، وبعد أعوام من إطلاق هذه السياسة بقيت التبادلات التجارية غير متوازنة وازدادت تبعية الدول المتوسطية بدول المجموعة الأوربية، الشيء الذي يؤكد أن سياسة المجموعة في هذه الفترة هي بالأكثر إستراتيجية تسعى إلى توسيع مناطق النفوذ والتبادل التجاري في المتوسط، وفيما يلي جدول يوضح نسب المبادلات التجارية بين بعض الدول العربية المتوسطية ودول المجموعة الأوربية خلال هذه الفترة.

جدول رقم(2): نسب صادرات بعض الدول المتوسطية العربية إلى أروبا من جملة صادراتها خلال الفترة:1974-1989.

	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%66,9	%68,4	%58,2	%74
الجزائر	%52,4	%38,3	%58,1	%70,8
المغرب	%56,7	%61,3	%57,00	%,59
الأردن	%2,7	%1,2	%2,4	%5,6
سوريا	%45,7	%52,3	%50,9	%37,2
لبنان	%17,1	%6,5	%7,5	%18,4
مصر	%18,4	%39,4	%43,5	%39,1

المصدر:مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.

جدول رقم (3): نسب واردات بعض الدول المتوسطية العربية من أروبا من جملة وارداتها خلال فترة:1974-1989.

	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%63,2	%66,1	%67,5	%66,6
الجزائر	%61,8	%60,3	%59,2	%59,5
المغرب	%52,9	%4,4	%36,7	%52,2
الأردن	%33,6	%37,4	%32,3	%30,9
سوريا	%36,8	%37,4	%30,9	%36,7
لبنان	%44,3	%48,4	%45,0	%46,9
مصر	%35,00	%39,9	%41,7	%39,8

المصدر: مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.

الحوار العربي–الأروبي:

تزامن الحوار العربي الأوربي مع فترة السياسات المتوسطية الشاملة، حيث بدأ هذا الحوار من الناحية الشكلية غداة حرب الستة أيام بين العرب وإسرائيل في أكتوبر1973، إلا أنه بدأ بالفعل مع البيان الصادر في 15ديسمبر1973 عن القمة الأوربية التي انعقدت في العاصمة الدانمركية كوبنهاغن، والذي جاء فيه فتح باب التفاوض بين دول المجموعة الأوربية والدول المتوسطية بأسعار معقولة، هذا البيان الذي صدر في أعقاب الإعلان الأوروبي المشترك في06 ديسمبر1973 بخصوص تسوية النزاع في الشرق الأوسط، والذي أكدت فيه الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

والملاحظ أنه كان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسي، بمعنى أنه كان بين الجماعة الأوربية المصغرة آنذاك والجامعة العربية خلال الفترة الممتدة من1974 إلى غاية1992، إلا أنه لم يكتب له النجاح، وذلك يعود إلى أنه وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تسعى لاستثمار المؤتمر في خدمة القضية الفلسطينية من خلال إلحاحها على مشاركة منظمة التحرير فيه، كانت الدول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها، وضمان التزود بالنفط ومصادر الطاقة.[1]

كما كان هنالك أيضا خلاف حول جدول الأعمال، حيث كانت هنالك رغبة أوروبية في التركيز على التعاون الاقتصادي وخصوصا في المجال النفطي، وذلك بعد الهزة النفطية التي عاشتها أوروبا سنة1973 قابلتها رغبة عربية في إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار.

[1] : Paul Balta, **Les en jeux de la conférence de barcelone dans l'annuaire de l'afrique denord**,france:edition,CNRS,1985,P:188.

وعليه نقول أن الحوار الأوربي العربي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين العربي والأوربي وليس على أساس أرضية وتصورات مشتركة، حيث كان لكلا الطرفين جداول مختلفة، ففي الوقت الذي سعت فيه الدول العربية إلى كسب تأييد ودعم أرويي لمصالحه السياسية، سعت الدول الأوربية للحصول على فوائد اقتصادية، وهو ما أدى إلى فشله بفعل الضغوطات المتبادلة[9]، كما يمكننا أن نقرر أن ما طرحه الأوربيون ليس حوارا عربيا أوربيا بقدر ما هو حوارات جزئية منفصلة تجري بين بعض العرب وأوربا، كحوار مجموعة(5+5) أي دول غرب أوروبا المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، ودول المغرب العربي، وهناك جوار جزئي آخر، وهو بين دول المجموعة الأوربية ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن لكل من هذين الحوارين الجزئيين جوهر اقتصادي، من خلال التركيز الأوربي على الجوانب الاقتصادية وتغييب الجانب السياسي وهو الشيء الذي دفع بالدول العربية إلى الاقتناع بالشراكة مع الدول الأوربية كخيار بديل للحوار معها.

[9]: أسامة الباز، **الحوار السياسي الأروبي العربي، العلاقات العربية الأروبية حاضرها ومستقبلها** ط1،باريس: مركز الدراسات العربي الأروبي، 1997،ص:59.

جدول رقم(4): يبين مساعدات السوق الأوربية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية(1978-1991).

الوحدة:(مليون إيكو)

الدول	البروتوكولات	قروض البنك الأروبي للإستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	_
الجزائر	الأول:1978-1981	70	44	114
	الثاني:1981-1986	107	44	151
	الثالث:1987-1991	183	56	239
مصر	الأول:1978-1981	93	77	170
	الثاني:1982-1986	150	126	276
	الثالث:1987-1991	249	200	249
الأردن	الأول:1978-1981	18	22	40
	الثاني:1982-1986	37	26	63
	الثالث:1987-1991	63	37	100

لبنان	الأول:1978-1981 الثاني:1982-1986 مساعدات طارئة:1977-1978 مساعدات طارئة:1982-1986 الثالث:1987-1991	20 34 20 50 53	10 16 - - 20	30 50 20 50 73
المغرب	الأول:1978-1981 الثاني:1982-1986 الثالث:1987-1991	56 90 151	74 109 173	130 199 224
سوريا	الأول:1978-1981 الثاني:1982-1986 الثالث:1987-1991	34 64 110	26 33 36	60 97 146
تونس	الأول:1978-1981 الثاني:1982-1986 الثالث:1987-1991	41 78 131	54 61 93	95 139 224
المجموع	الأول:1978-1981 الثاني:1982-1986 الثالث:1987-1991	332 560 940	307 415 615	639 975 1555
المجموع العام	-	1832	1337	3169

المصدر: بشار خضر، **أوروبا والوطن العربي(القرابة والجوار)**، تر:جوزيف عبد الله، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، ص:191.

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة

مع نهاية سنة1989، ونظرا لعدم تحقيق السياسة المتوسطية الشاملة للنتائج المرجوة منها، بدأت المجموعة الأوربية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الإعتبار التحديات التي تواجه الجانبين على ضوء المتغيرات التي أخذ يشهدها النظام

الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة، فعملت على تجيد السياسة المتوسطية إبتداءا من 1988.

حيث وانطلاقا من جوان1990 أصدرت اللجنة الأوربية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات أطلق عليها" نحو سياسة متوسطية جديدة" ، وفي ديسمبر1990 أقر مجلس الجماعة الأوربية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقة التقليدية بن الدول الأوربية والدول المتوسطية، عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا شروط الدخول للسوق الأوربية المشتركة.

وفي 12جويلية 1991 طلب البرلمان من مجلس الجماعة الأوربية إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة/ مما دفع باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوربية غلى وضع تحديات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991 [10] ، حيث تمثلت هذه التحديات في : دعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية للدول المتوسطية، والعمل على إنشاء فضاء اقتصادي أور ومتوسطي في حدود 2010، مساعدة دول المشرق وإسرائيل في الجهود الساعية إلى إيجاد حل للصراع العربي–الإسرائيلي، مما يسمح بإنشاء سوق جهوية، بالإضافة إلى دعم الجهود الساعية إلى التقليص السريع لنسبة النمو الديمغرافي لدول الحوض المتوسط.

إن السياسة المتوسطية المتجددة ومنذ اعتمادها سعت إلى استكمال النقائص التي عرفتها السياسة المتوسطية الشاملة، حيث أنها أضافت محورين جديدين للتعاون وهما البيئة ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية، وكذا محاولة ترقية التعاون الأفقي خاصة مع ازدياد المطالبة بتحويل التعاون التقليدي إلى شراكة فعلية. إلا أنها تبقى كسابقتيها موجهة أو مرتبطة أساسا بالمصالح الاقتصادية والتجارية للمجموعة الأوربية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية، أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية متضامنة، رغم تأكيدات المفوضية

[10]: محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص:35.

الأوربية بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، وهذا ما أشار غليه بيان القمة الذي انعقد في العاصمة البرتغالية لشبونة في جوان1992[1]، والذي تضمن التأكيد على أن الظفتين الجنوبية والشرقية للحوض المتوسط تماما كالشرق الأوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوربي بمصالح قوية، تتمثل زيادة على المصالح الاقتصادية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، حيث أن تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أرويا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض أمن أرويا للخطر.

جدول رقم (5): يبين مساعدات الإتحاد الأوربي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة(1991-1996)

الوحدة(مليون إيكو)

الدول / -	قروض البنك الأروبي للإستثمار	مساعدات ميزانية المجموعة الأروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

المصدر: بشار خضر، **أروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

تحدثنا فيما سبق عن علاقات التعاون التي جمعت بين دول المجموعة الأوربية والدول المتوسطية والتي جاءت في إطار السياسات المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوربية، وكنا قد ذكرنا أنها عبارة عن اتفاقيات تجارية تتميز خاصة بطابعها الثنائي، إضافة إلى

[1]: سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، القاهرة: مكتبة مديولي،1999، ص:225.

تميزها بالجزئية، حيث أنها كانت مقتصرة على التعامل في المجال الاقتصادي والتجاري، وأما عن المبادرات التي جاءت خارج المجموعة الاقتصادية الأوربية، والتي تعتبر أيضا أطر أساسية من أجل فهم مسار العلاقات الأرو متوسطية فهي وبإيجاز كالتالي:

- الندوة حول الأمن والتعاون في المتوسط: هي فكرة أو مشروع إيطالي-إسباني اهتم بقضية الأمن والسلام في المتوسط، عقدت أول اجتماع لها في لافاليت LA VALETTE في سنة 1979، إلا أن هذا المشروع لم يصل لحد دخول حيز التنفيذ بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا له، وبالإضافة إلى التحفظات الفرنسية.

- الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط: هي عبارة عن تجديد أو إعادة إحياء للندوة حول الأمن والتعاون في المتوسط، عقدت أول اجتماع لها مابين 15-20 جوان من سنة 1992 بمدينة ملغا MALAGA الاسبانية هذه الندوة و بالرغم من أنها تعتبر خطوة هامة نحو الشراكة و التعاون في الفضاء المتوسطي الا انها و بدورها لم ترى النور بفعل الرفض الأمريكي لها.

المنتدى المتوسطي: هو فكرة فرنسية تسعى إلى ترقية الحوار والتعاون الأورومتوسطي بالإضافة إلى تطوير التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل في أصلها على جمع جملة من المسؤولين والإداريين، ورجال السياسة والجامعيين من الدول الأوروبية ومن الدول المتوسطية في إطار غير حكومي، عقدت أول إجتماع في الإسكندرية بين3و4 جويلية1994 وتلاه عدة اجتماعات إلا أنه لم يصل إلى تحقيق تجاوب كافة الدول.

- مجلس المتوسط: يعتبر هذا المشروع مبادرة جديدة لمحاولة إنشاء هيكل للأمن والتعاون في منطقة المتوسط، وجاءت فكرة إنشاءه من إقتراح وزير الخارجية المالطي

في مارس1992 وهو يعبر عن دبلوماسية إيجابية تشجع الحل السلمي للأزمات التي تمس أمن وإستقرار المنطقة، إلا أنه وبعد 3سنوات من إقتراحه أصبح شبيه بالرسالة الميتة لأنه لم يلهم الدول.[1]

إن ما يمكن أن نخلص إليه في نهاية هذا الفصل، هو أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد منطقة بالغة الأهمية على المستوى الجيوسياسي والإستراتيجي، باعتبارها منطقة تتوسط ثلاث قارات، كما تعد منطقة ذات أهمية دينية وحضارية وثقافية متنوعة، فهي مهد لثلاث ديانات كبرى: الإسلام، المسيحية، اليهودية، مما يوحي بأنها تتميز بإرث حضاري وثقافي مميز.

- كما لا يفوتنا الذكر أنها منطقة تتمتع بثروات اقتصادية هامة وخاصة في ميدان الثروات الطبيعية والمجال الطاقوي: النفط، الغاز، الحديد، الفوسفات... كما أنها تعتبر منطقة عبور دولية بامتياز، حيث أنها تربط بين البحار والمحيطات من خلال قنوات طبيعية وأخرى اصطناعية: مضيق جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، إضافة إلى قناة السويس مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض، وشريان اقتصاد القوى الدولية، الشيء الذي دفع بالقوى العالمية الكبرى لأن تتسابق نحو السيطرة على هذه المنطقة وجعلها تحت نفوذها بغية ضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية، وهذا ما يبرر أو يفسر الجولات التنافسية المتعددة عبر الأزمنة على هذه المنطقة، كالصراع بين دول المحور ودول الحلفاء سابقا، والصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، وقد أصبحت اليوم مسرحا للتنافس كالتنافس الأمريكي–الأوربي، ومسرحا أيضا للتعاون على غرار التعاون الذي يسعى الإتحاد الأوربي لإقامته مع دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسط.

[1] - :Bichara Khadara, **opcit,p**:270,271.

– كما تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول المتوسطية كانت شديدة التأثر بالتغيرات والتحولات المستجدة على الساحة الدولية، وكانت وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل داخلية: كالنمو الديمغرافي الكبير و المتسارع، بالإضافة إلى التخلف، الفقر، الهجرة، الإرهاب...

– وبالنظر إلى قرب دول الإتحاد الأوربي، من المنطقة، ونظرا للتحولات والتغيرات الدولية المتسارعة، كان الإتحاد الأوربي عازما على القيام بدور إقليمي اكبر في المنطقة، وقد تجسد ذلك من خلال سياسات التعاون الاقتصادي التي انتهجتها المجموعة الأوربية تجاه الدول المتوسطية منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن هذه السياسات والمبادرات جاءت استكشافية تبحث عن إطار مرجعي يمكن أن تجمع حولها الدول المتوسطية لهدف إقامة تعاون وحوار حقيقي ف بالمنطقة، فهذه المبادرات لم تكن مثمرة، ولم تصل إلى تحقيق الهدف المرجو منها، مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى محاولة إيجاد مبادرة جديدة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، حيث أن هذه الأخيرة، ولاعتبارات عدة منها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بحاجة ماسة إلى مبادرة وإطار جديد لتحقيق التعاون بين ضفتي المتوسط، وكذلك فتح مشروع شراكة شاملة بعيدا عن التعاون التقليدي الذي طالما ساد العلاقات بين هذه الدول من قبل، حيث توجت هذه المحاولات بعقد مؤتمر برشلونة سنة1995، والذي يعتبر حجر الأساس ونقطة البداية للشراكة الأورومتوسطية الجديدة، ولمشاريع الشراكة والتعاون المتلاحقة بين ضفتي البحر الأبي المتوسط فيما بعد.

الفصـــل الثـــاني
الأطـر التنظيميـــة للعلاقـات الأورومتـوسطيـة

في عالم متغير، وبالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية والإقتصادية والحضارية الكبرى التي إنفردت بها منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي جعلتها تكتسب أهمية بالغة في إستراتيجيات القوى الكبرى، حكمت طبيعة العلاقات بين ضفتي هذا البحر مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفاهيم الحرب والسلم، الصراع والتعاون، حاولت من خلالها دول المنطقة بناء علاقات إختلفت طبيعتها من فترة زمنية إلى أخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذو طبيعة صراعية.

إن حالة التعاون الأوروبي المتوسطي التي قامت أساسا على عملية تنظيم التعاون وتبادل المنافع بين دول ضفاف المتوسط، انطلقت من محاولة تصحيح أخطاء الماضي والإستفادة منها وكذا من محاولة العمل على إيجاد مزيد من سبل الفهم المتبادل والمشترك بين الثقافات والتجارب السياسية والإجتماعية، وجاءت كضرورة حتمية بفعل الجغرافيا، التاريخ والمصلحة المتبادلة.

حيث تأثرت سياسات المجموعة الأوروبية نحو المتوسط في بداياتها وبشكل كبير بإشكالية تحديد الإقليم، وهو الشيء الذي أنتج سياسات عديدة ومختلفة وجزئية، كانت موجهة بالأساس نحو دول دون الأخرى، أو إلى مجموعة من الدول دون الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل هذه السياسات والمبادرات المقترحة في الماضي، كون هذه الأخيرة إفتقرت إلى عامل هام وهو الإجماع حولها.

إلا أن الإتحاد الأوروبي وفي ضوء التحولات الدولية، والتغيرات الإقتصادية والسياسية التي طرأت على الساحة العالمية، وبالنظر إلى التطور الحاصل في مفاهيم الصراع والتعاون خصوصا في فترة مابعد الحرب الباردة، أين أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والشراكة في مختلف المجالات ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وأيضا في ظل تنامي التهديدات والتحديات التي تخص الأمن بمختلف مفاهيمه وأبعاده وهو مادفع بالإتحاد الأوروبي إلى إقامة

سياسات متوسطية جديدة تقوم على الحوار مع دول الحوض المتوسط، ووضع إطار متعدد الأطراف للتعاون بين أوروبا ودول البحر المتوسط من جهة، وتعزيز العلاقات الثنائية، ذلك عن طريق الحفاظ على علاقة مع كل دولة على حدى من جهة أخرى.

إن الجيل الجديد من إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية يختلف عن إتفاقيات الشراكة في الستينات وإتفاقيات التعاون في السبعينات، والتي كانت عبارة عن إتفاقيات تجارية بحتة، وتقتصر أو ترتكز على جانب واحد، وهو الجانب الإقتصادي، وعلى العكس من ذلك حيث نجد أن الإتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، وتشمل ميادين مختلفة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الثاني من هذه الدراسة،وذلك من خلال التعريج على واقع ومضامين هذه الإتفاقيات الجديدة، ودراسة دوافعها وأهدافها، بالإضافة إلى تطوراتها المتلاحقة.

المبحث الأول: البنى المؤسساتية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط

سعى الإتحاد الأوروبي، خاصة منذ بداية التسعينات لإعادة تشكيل نظريته تجاه الجهة المتوسطية بصفة عامة، والضفة الجنوبية منها بصفة خاصة، وهي النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الأوروبية تجاه المرجعية المتوسطية، كما إجتهدت دول الجنوب بدورها كطرف آخر في المعادلة في تقديم نفسها كشريك في مسار بناء هذه العلاقات بإعتبار أن مسار التعاون بين ضفتي المتوسط يتضمن فرصة للعمل المشترك[11]، هذا التعاون الذي يمكن تعريفه بأنه عملية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط[12]، فمن الواضح أن الإقتصاد العالمي يشهد منذ بداية العقد الحالي تغيرات واضحة في ملامح وبنية وأسلوب تنظيم الدول لأنشطتها الإقتصادية المتمثلة في إزدياد الإندماج الإقليمي لما يحققه ذلك الإندماج من مزايا لا تخفى[13] .

إلا أنه يعترض من يتصدى لموضوع العلاقات الأورومتوسطية لا محالة لصعوبة تمهيدية وذلك أيا كانت ماهيته، هذه الصعوبة تتمثل في وضع التعريف والتشخيص الواضح لقطبي العلاقة: هل تناول جماعتين جغرافيتين وتاريخيتين أم حقبتين ثقافيتين تعتبران مصادر لقيم محددة وتشتركان في تاريخ طويل من المواجهات والمواقف المتبادلة؟

إن القراءة الواضحة لكلمة الأورو–متوسطية توحي بتواجد شطرين فيها، وهذا يعني أن هناك علاقات قائمة بين دول الإتحاد الأوروبي، هذا مايدل عليه إسم الأورو، أما

---

[11]– زياني صالح ، حجيج آمال، **السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح**، جامعة الجزائر –3–: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص75.

[12]– خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، عدد:123، جانفي 1996، ص150.

[13]– د. حسين عمر، **الجات وخصخصة الكيانات الإقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية**، مشكلات إقتصادية معاصرة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 1997، ص35.

الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول الحوض المتوسط، أي هناك مشاريع شراكة قائمة بين الإتحاد الأوروبي ممثلا للضفة الشمالية للمتوسط مع الضفة الأخرى من الحوض وهي الدول الجنوبية.

ومن هنا إرتأينا أن تخصص الجزء الأول من هذا الفصل لتسليط الضوء على الواقع التنظيمي والمؤسساتي في كل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي

تتطلب دراسة موضوع العلاقات الأورو–متوسطية، وبما أن الإتحاد الأوروبي يعتبر وكما سبق وأن ذكرنا طرف هام ورئيسي في هذه العلاقة، أن نتطرق أولا وقبل الحديث عن مشاريع الشراكة مع دول الضفة الجنوبية، إلى عملية تكوين أوروبا ممثلة في الإتحاد الأوروبي منذ نشأته كفكرة لأول مرة على يد مجموعة من المفكرين والسياسيين الأوروبيين، إلى أول ميلاد للمجموعة الإقتصادية الأوروبية في ماي 1950، ووصولا إلى غاية الإمضاء على المعاهدة المنشئة للإتحاد الأوروبي، وهي معاهدة "ماستخريت" التي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993.

كما أن طبيعة موضوعنا تستلزم كذلك دراسة البنية المؤسساتية لهذا الإتحاد من خلال التطرق إلى جميع أجهزته السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكذا القضائية، بالإضافة إلى التنظيم العملياتي والتنسيق المؤسساتي للإتحاد الأوروبي.

أولا: المسار التاريخي للوحدة الأوروبية

في البداية وقبل الحديث عن الأشواط والمراحل التي قطعتها الدول الأوروبية في سبيل الوحدة والإندماج، تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين الوحدة الأوروبية كأفكار ومشاريع، والوحدة الأوروبية كواقع وكيان له بنية مؤسساتية وهيكل تنظيمي، ومن هنا إرتأينا أن نتطرق في بداية هذا المطلب إلى الخلفيات الفكرية والسياسية للوحدة الأوروبية.

1-الوحدة الأوروبية كمشاريع وأفكار عامة:

حيث تعود جذور الوحدة الأوروبية كأفكار عامة أو مشاريع إلى تلك المحاولات والدعاوي التي تقدم بها عدد من المفكرين والفلاسفة الأوروبيين قبل عدة قرون، إلا أن أبرزها المشروع الذي جاء به **إيمانويل كانت (Emanuel Kant)** سنة 1775، والذي عرف باسم " المشروع الفيلسوفي للسلم الدائم"، وهو عبارة عن نظام يظمن الأمن والسلم للدول الأوروبية، وهو مؤسس على منظومة قانونية في شكل فيديرالي يسير بواسطة قوانين مشتركة ومتفق عليها بين الدول الأوروبية[14]

ومن جهة فقد دعى الكاتب والمفكر **فيكتور هيغو (Victor Higo)** من خلال المداخلة التي قدمها في مؤتمر السلام الذي إنعقد بباريس سنة 1848م، اين دعى الدول الأوروبية إلى الإتحاد والتوحد حيث قال مستشرفا:" سيأتي يوم نجد فيه قوتين كبيرتين وجها لوجه في مجال تبادل المنتجات، التجارة، الصناعة... هاتين القوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والولايات الأوروبية المتحدة"[15] .

وتجدر الإشارة أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى إرتفعت أصوات الساسة والمفكرين الأوروبيين المنادين بالوحدة الأوروبية وذلك لما تحققه هذه الوحدة من إستتباب للأمن والسلم في القارة الأوروبية، والإستقرار الداخلي، الإنتعاش الإقتصادي، والرخاء والتنمية الإجتماعية...ولكن لم يكتب لأي من هذه الأفكار النجاح ذلك ان معظم هذه الدول لا هي كبيرة حتى تحمي استقلالها، ولاهي صغيرة لدرجة تجعلها تقتنع بتقبل الخضوع لحكومة فيدرالية، وهو ما أدى إلى فشل هذه المشاريع، وبقائها مجرد أفكار وتصورات.

---

[14] –Jean Barrot**, Europe,espaces en recomposition**, France : edition Albin Michel S.A, aout, 1995, p49.

[15] – Jean Barrot,.**opcit** , p09.

إلا أن الحرب العالمية الثانية، وماشهدته من أحداث بشعة، وماخلفته من خسائر بشرية ومادية مروعة، كانت أكبر حافز لأن تتخذ بعض الدول الأوروبية الخطوات الأولى نحو الوحدة، حيث وقعت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ إتفاقا نقديا في 21 أكتوبر 1943. تلاه إتفاق جمركي بين نفس الدول في 05 سبتمبر 1944، فبروتوكولات لتوحيد التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان الأخرى في 14مارس 1947، هذا بالإضافة إلى إقتراح تشرشل في خطابه الذي ألقاه بجامعة زيوريخ الألمانية بتاريخ 19سبتمبر 1946، أين دعي إلى إنشاء نوع من الولايات المتحدة الأوروبية، كما ألح على أن تتم اللبنة الأولى لهذا الإتحاد بالمشاركة بين فرنسا وألمانيا، وإقامة بنيان إقليمي وتشكيل مجلس لأوروبا[16].

إلا أن تجسيد فكرة الإتحاد الأوروبي وتفعيلها، وبنائها لتصل إلى واقع الإتحاد الذي هو عليه اليوم، مرت بعدة مراحل، وقطعت عدة أشواط، وشهدت كذلك التوقيع على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات، إستجابت في مجموعها للحقيقة القائلة بأن أوروبا تتأسس كل يوم[17].

2-مراحل بناء الإتحاد الأوروبي:

بعد قرون من الصراعات والحروب الدامية، والتي كانت آخرها الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من الإختلافات الثقافية والحضارية والتضارب في المصالح الإقتصادية، تمكنت الدول الأوروبية من تفعيل فكرة الوحدة وتحقيقها، إذ تعتبر أهم تجربة إندماج جهوية في العالم[18] .

---

[16]– عبد العظيم الجنزوري، **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**، القاهرة، دار المعارف، ص09.

[17] - Leonelle Gabrici**, La politique européenne de Voisinage**, Confluences internationales, 2005, p 51.

[18]– فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997، ص38.

حيث كانت البداية حين تم الإتفاق البداية حين تم الإتفاق على توحيد إنتاج الحديد والصلب بين ستة دول أوروبية وهي: بلجيكا، هولندا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، ولكسمبورغ بباريس في 18 أفريل 1951 وذلك بعد الإقتراح الذي قدمه وزير الخارجية الفرنسي **روبرت شومان (Robert Choman)** والذي دعا إلى ضرورة تجاوز نقاط الخلاف بين الدول الأوروبية وجعلها كنقاط قوة ومصدر للتعاون فيما بينها، حيث وبموجب هذه الإتفاقية تم إنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والحديد" والتي يمكن إعتبارها كمختبر أول أو الحجر الأساس للإندماج الأوروبي، ذلك أنها زودت بمجلس برلماني إجتمع لأول مرة في سنة 1952 بستراسبورغ، وهي تتكون من الأجهزة التالية:[19]

-السلطة العليا- مجلس الوزراء- الجمعية الإستشارية- محكمة العدل الأوروبية- بتاريخ 25 مارس 1957 قامت الدول الستة السالفة الذكر بالتوقيع على معاهدة روما، والتي وبموجبها أنشئت الجماعة الإقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، لتقوم هذه الدول وبتاريخ 25 مي 1957 بالتوقيع على إتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان الهدف أو الغاية من ورائها: إرساء وتدعيم أسس الوحدة بين الشعوب الأوروبية بالإضافة إلى التقليل من فوارق التنمية بين الدول الأعضاء، تنمية المبادلات التجارية فيما بينها، إرساء تعاون إقتصادي مع العالم الخارجي، إلى جانب الدفاع والمحافظة على المصالح الإقتصادية للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة.

كما تضمنت الإتفاقية قاعدتين أساسيتين وهما: القاعدة الأولى وتتضمن أربعة حريات:

[19]- نيرمين النواوي، **الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد:200، ص185.

-حرية نقل السلع- حرية تنقل الأشخاص- حرية تنقل الخدمات ورؤوس الأموال، أما القاعدة الثانية فهي متعلقة بالسياسات المشتركة ونجد فيها إنشاء سياستين مشتركتين في قطاعين أساسيين لبناء الصرح الأوروبي لإقتصاديات الدول الإعضاء وهما: القطاع الفلاحي وقطاع النقل[20] وبتاريخ 27 مارس 1965 تم التوقيع على إتفاق دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث (الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، الجماعة الإقتصادية الأوروبية، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) في هيئة واحدة وضعت حيز التنفيذ سنة 1961.

وفي 01 جويلية 1968 ألغيت كافة القيود الجمركية بين الدول الأوروبية الستة، وتم إعتماد وحدة جمركية موحدة تجاه الخارج في خطوة مهمة نحو السوق الداخلية الموحدة[21].

إن هذا العامل الإقتصادي، والتي بدأت به الدول الأوروبية مسارها التكاملي كان له دور جد فعال في تفعيل المجالات الأخرى، من خلال إعتماد الدول الأوروبية على آليات فعالة للإستمرار نحو الوحدة والتكامل، وعلى رأس هذه الآليات، إعتماد الدول الأوروبية على المرحلية سواءا في المجال الإقتصادي، إنطلاقا من منطقة التبادل الحر، ثم الإتحاد الجمركي ووصولا إلى السوق المشتركة، أو حتى بالنسبة للبدء بالمجال الأكثر مرونة وحيوية وتحقيقا للمصالح الأوروبية بداية بالمجال الإقتصادي ثم السياسي فالثقافي والإجتماعي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام باقي الدول الأوروبية من أجل الإنظمام التدريجي، حيث وقعت تسعة دول أوروبية منها ثلاث دول حديثة الإنظمام على العقد أو الإتفاق الأوروبي الموحد بتاريخ 17فيفري1986، حيث جاء هذا الإتفاق لتعديل معاهدة

---

[20] -R-Tavition**, le systeme économique de la communauté européenne**, paris édition Dalloz, 1990, p26.

[21]- صلاح الدين حسين السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، القاهرة**، عالم الكتاب ، 2003، ص13-14.

روما لتضمن التطورات التالية: -النص على ضرورة إستكمال إنشاء السوق الداخلية الإقتصادية الأوروبية قبل 31 ديسمبر 1992، وزيادة فرص العمل من خلال الوصول إلى أوروبا من دون حدود، الشيء الذي يسمح بالإنتقال الحر للأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، -العمل على إصدار عملة أوروبية موحدة ومصرف مركزي قبل 31 ديسمبر1992، وكذا وضع وتنفيذ سياسات خارجية موحدة للمجموعة الأوروبية، وقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ بدءا من 01 جويلية 1987 [22].

وبتاريخ 07فيفري 1992 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في مدينة ماسترخت، والتي تم فيها الإتفاق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة إقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة موحدة، كما أسفرت هذه المعاهدة على إتفاق رؤساء، حكومات الدول المشاركة، والتي كانت قد بلغت إثنتي عشر دولة أوروبية على ضرورة تكثيف، وتمتين التعاون بين شعوب الدول المعنية، حيث إمتدت بنود هذه المعاهدة من الجوانب الإقتصادية والتجارية إلى جوانب أخرى مالية، أمنية، سياسية، إجتماعية، ودفاعية[23]، حيث دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في الفاتح من نوفمبر سنة 1993، وأصبح الإتحاد الأوروبي بفضلها ينتقل تدريجيا في إنجاز المرحلة الأخيرة بإتجاه الوحدة الكلية حيث إتخذ عدة خطوات للدخول في مرحلة مابعد المعاهدة في ميادين الإقتصاد والنقد والسياسة الخارجية والأمن والدفاع المشترك والمواطنة الواحدة ووصولا إلى حكومة كنفدرالية للدول الأعضاء .

ومن ثم نجد معاهدة أمستردام والتي حددت الخطوط العريضة للإندماج السياسي الأوروبي سنة 1997، ذلك أن الدول الأوروبية إعتمدت ومنذ البداية على مبدأ التوسع لكن مع ضبط الشروط لتتمكن من ضم إثنتي عشرة دولة في حدود سنة 2007.

[22]- أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص62.

[23]- أسامة المجذوب، **نفس المرجع**، ص62.

جدول رقم 06: معاهدات دول الإتحاد الأوروبي الرئيسية

المعاهدة	تاريخ الإتفاق عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والحديد	18 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الإتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الإتحاد الأوروبي (مايسترخت)	07 فيفري 1992	01 نوفمبر 1993

المصدر : اعتمادا على المرجع التالي: أسامة المجذوب،العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط1، الدار المصرية اللبنانية 2000.

ثانيا: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي

يتمتع الإتحاد الأوروبي وبإعتباره كيان أو فاعل دولي له شخصيته القانونية المستقلة ببنية هيكلية ومؤسساتية ضخمة وفريدة ومعقدة في نفس الوقت تسمح بتسيير الأمور المتعلقة بالإتحاد ككل وفي مختلف المجالات، وأهم هذه المؤسسات والأجهزة هي:

1-المؤسسات الرئيسية:

-**المجلس الأوروبي:** يعتبر هذا الجهاز أعلى مستويات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، كما أنه يمثل مستودع السلطة العليا، تم تأسيسه سنة 1974، وهو يظم رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد ورؤساء حكوماتها ووزراء خارجيتها إضافة إلى رئيس – المفوضية الأوروبية، يجتمع بصفة دورية أربعة مرات في السنة تحت رئاسة أحد رؤساء،

الدول أو الحكومات الأعضاء، وهو هيئة إستشارية، يهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة والسياسة الخارجية، حيث تتمثل مهام المجلس فيمايلي:

- إتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بمستقبل الجماعة الأوروبية.
- السماح بتبادل وجهات النظر بين أعلى المستويات الحكومية للدول حول مختلف القضايا المتعلقة ببناء الصرح الأوروبي وبعلاقات المجموعة مع العالم الخارجي.
- وضع إستراتيجية عمل السوق الاوروبية المشتركة وإقتراح مشاريع جماعية ومتابعة تنفيذية[24] .

-**البرلمان الأوروبي:** تأسس في 17 جويلية 1979، مقره ستراسبورغ، وهو عبارة عن جمعية برلمانية للإتحاد الأوروبي، تمثل شعوب الدول الأعضاء في الإتحاد، ينتخب نوابه من طرف هذه الشعوب عن طريق الإنتخاب العام والمباشر لمدة خمسة سنوات، وهو يمثل الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات والبحث في السائل المتعلقة بإنظمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية.

-**اللجنة الأوروبية (المفوضية الاوروبية):** تنشط هذه اللجنة في صميم الإتحاد الأوروبي، وتقوم بالإشراف على تطبيق القوانين والإتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري، لها سلطة إتخاذ القرارات الخاصة بها ولها الحق في تقديم إقتراحات بمشاريع القوانين من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي.[25]

وتؤدي هذه اللجنة ثلاثة وظائف وهي:[26]

- الحق في المبادرة

---

[24] –R. Tavitian**, le système économique de la communauté europérnne**, opcit, p36.

[25] – صلاح الدين حسين السيسي، **مرجع سابق**، ص 21–22.

[26]– مجلة الإتحاد الأوروبي، **العدد:2**، أفريل/ماي، 2001، ص:13–14.

- مراقبة الإتفاقيات
- تسيير السياسات الأوروبية والمفاوضة حول الإتفاقيات التجارية والعلاقات مع العالم الخارجي.

-محكمة العدل الأوروبية: هي الهئية القضائية في الإتحاد الأوروبي، تتشكل المحكمة من ثلاثة عشر (13) قاضيا، يعينون بالإتفاق بين حكومات الدول الأعضاء وستة محامين عامين وكاتب المحكمة، يعينون لمدة ستة سنوات.

2- **المؤسسات الأخرى:** وهي المؤسسات التي كانت موجودة قبل التوقيع على معاهدة المنشئة للإتحاد الأوروبي، وقد تم الإتفاق على بنائها وهي:[27]

-محكمة مراجعي الحسابات: تأسست هذه الهيئة وفقا لإتفاقية 22 جويلية 1955، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جويلية 1977، يوجد مقرها في لكسمبورغ، وضيفتها تتمثل في التدقيق في حسابات مؤسسات الإتحاد الأوروبي للتأكد من سلامة وشفافية المعاملات، عدد أعضائها إثني عشرة عضوا، يعينون من قبل مجلس وزراء الإتحاد بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي.

- **اللجنة الإقتصادية والإجتماعية:** أو المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وهو هيئة إستشارية تمثل أصحاب المال والأعمال، والعمال وبعض الفئات الأخرى ذات المصالح المشتركة مثل إتحاد المستهلكين والمزارعين في الدول الأعضاء... الخ يعين أعضائها من قبل المجلس الأوروبي لمدة أربعة سنوات وتعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا لمدة سنتين، وتحتوي على أقسام متخصصة، وتشمل القسم الزراعي وقسم النقل.

-لجنة المناطق: تأسست هذه اللجنة بمقتضى معاهدة الإتحاد الأوروبي، مقرها بروكسل، تتكون من 22 عضو، يعينون من طرف المجلس الأوروبي باقتراح من طرف

[27]– صلاح الدين حسين السيسي، **نفس المرجع**، ص22.

الدول الأعضاء لفترة أربعة سنوات، وهي مراقبة من طرف المجلس الأوروبي، أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا في ستة مجالات، حيث تتمثل هذه المجالات في:

-التركيبة والشباب والثقافة- التماسك الاقتصادي والاجتماعي- شبكة النقل الأوروبية- الاتصال- الطاقة.

-مفوضية الجماعة الأوروبية: تعتبر الذراع البيروقراطي للمجموعة الأوروبية، وهي مقسمة إلى عدد من الخدمات والمكاتب وثلاثة وعشرون (23) مديرية عامة، يرأس هذه الهيئة رئيس مفوضية المجموعة الأوروبية، حيث يقود هذا الأخير مجموعة المفوضين البالغ عددهم سبعة عشرة (17) مفوضا، والذين يتم تعيينهم بواسطة حكومات الدول الأعضاء، لمدة أربعة سنوات، ويعين الرئيس ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد، تمارس هذه المفوضية سلطتها الممنوحة لها من طرف المجلس الأوروبي.

-بنك الاستثمار الأوروبي: يمثل هذا البنك الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية، مقره لكسمبورغ، تم إنشاءه بهدف تسهيل تمويل المشاريع التي تستدعيها إقامة السوق المشتركة تدريجيا، ومن أجل مصلحة الدول الأعضاء، وهو يشمل ثلاثة أجهزة رئيسية وهي : -مجلس المحافظين- مجلس المديرية- ولجنة الإدارة[28] .

-مما سبق نصل إلى القول بأن دول الظفة الشمالية للمتوسط مؤسسة على أساس علاقات تعاونية نظامية فيما بينها بشكل عميق، وتتقاسم فيما بينها خطوط عريضة لثقافة، وسياسة واحدة ومصالح مشتركة، في إطار إتحاد وإندماج سياسي وإقتصادي فريد ومتميز وبتنظيم هيكلي وبناء مؤسساتي هائل يسمح بالتسيير الأنجع والفعال لكل الأمور والقضايا المتعلقة بهذا الإتحاد سواءا على المستوى الداخلي، وحتى على الصعيد الخارجي،و ذلك في إطار سياسات الإتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.

[28]- صلاح الدين حسين السيسي، **نفس المرجع**، ص: 22-23.

-وبالتالي نتساءل عن حظ ونسبة توفر هذه الخصائص لدى دول الظفة الجنوبية للمتوسط من الجانب الهيكلي والتنظيمي والمؤسساتي، وهو الشيء الذي سنحاول أن نبرزه أو أن نسلط عليه الضوء من خلال الجزء الموالي من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الواقع التنظيمي في دول الضفة الجنوبية للمتوسط

تمتلك دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وعلى العكس من دول الضفة الشمالية مقومات فريدة ومتميزة تجعلها قادرة على تحقيق الإندماج والتكامل الإقليمي، ويتعزز الحديث هنا إذا ما تطرقنا إلى تلك الخصائص المشتركة بين شعوب هذه الدول، والتي تعتبر في غالبيتها شعوب عربية يجمعها الدين واللغة الواحدة، بالإضافة إلى القرابة والامتداد الجغرافي، والترابط الثقافي، والحضاري والتاريخي، وهو مايجعل من هذه الشعوب تحس بالانتماء إلى هوية واحدة، إلا أن الواقع أوجد وحدة دون توحد، وهذا راجع إلى كون هذه المنطقة إقليم سياسي متأزم،وغير مستقر، و هو ما جعل دول هذا الإقليم غير مؤهلة للدخول في إندماج أو تكتل اقتصادي وسياسي.

-حيث تشكلت فكرة الوحدة العربية، وتبلورت بالتزامن مع تشكل فكرة القومية العربية، في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، أي خلال الفترة التي تحصلت فيها غالبية الدول العربية على إستقلالها إذ طرحت فكرة إنشاء دولة عربية واحدة تظم كافة الأراضي العربية من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، هذا الطرح السياسي الذي آمن به ودعى إليه مجموعة من القوميين العرب، على الرغم من إختلاف مشاريعهم السياسية، ومعتقداتهم ومذاهبهم، يقوم على أساس دمج كل الأقطار العربية في إطار إقتصادي، وسياسي واحد يزيل الحدود بين هذه الدول، وينشئ دولة قوية إقتصاديا، وبشريا، وعسكريا، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة، وبالتزامن مع عصر الكتلات القتصادية والسياسية برز أو طرح مفهوم جديد للوحدة العربية، يعتبر قريبا من المشروع الوحدوي الأوروبي، أي الدعوة للإنصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل

إقتصادي كبير يقوم على التكامل الإقتصادي والعملة الموحدة، وحرية إنتقال الأفراد والبضائع بين الأقاليم والأقطار العربية المختلفة، بالإضافة إلى تفعيل إتفاقية الدفاع العربي المشترك للوصول إلى إتحاد عربي مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية للأقطار العربية كل على حدا.غير أن تفعيل أو تجسيد هذه الأفكار والطروحات، إصطدم بواقع سياسي وأمني متأزم في هذه الأقطار، خصوصا قضية السلام في الشرق الأوسط، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، تحديد مفاهيم الإرهاب والمقاومة، الصراعات والنزاعات الحدودية... بالإضافة إلى ترابط بعض الخصوصيات التاريخية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، والتي كان لها دور كبير في تكريس هذا الوضع، حيث بقيت دول المنطقة العربية بصفة عامة، ودول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، (مادام أن غالية دولها دول عربية) بقيت مشتتة ودون توحد.

إذن يمكن التأكيد من خلال ما تم التعرض إليه، أنه لا توجد وحدة إقليمية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط إلا أن هذا لا يحجب وجود مشاريع تكاملية في هذه الضفة، والتي يجب أن نتطرق إليها على الرغم من فشلها كمشروع إتحاد المغرب العربي الغير مكتمل، والذي جمدت هياكله منذ 1995، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، هذه المنظمة الغير فعالة، والتي لم تتمكن من الوصول إلى تكريس إندماج ووحدة إقليمية حقيقية في هذه المنطقة.

أولا: إتحاد المغرب العربي:

تجد الفكرة المغاربية جذورها في فترة الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي، وقد تبلورت هذه الفكرة في أوائل القرن العشرين، وتطورت عقدا بعد عقد، كما تعددت المراكز التي تمت منها الدعوة إليها، من اسطمبول إلى باريس، ثم إنتقلت إلى الأقطار المغاربية ذاتها (الجزائر- تونس- المغرب) في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أصبحت أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية المغاربية، كما وضعت في صدارة

برامج الجمعيات الثقافية والسياسية، وأصبحت مع أوائل الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة، حيث ربطت نضالها من أجل التحرير وبتبشيرها بمشروع بناء المغرب العربي.

غير أن الميلاد الرسمي للفكرة وتجسيدها في صياغة محددة يعود إلى المؤتمر الذي إنعقد في مدينة طنجة المغربية في سنة 1958، وكان ذلك غداة إستقلال كل من المغرب وتونس، حيث ضم هذا اللقاء منظمات التحرر الرئيسية في المنطقة ونقصد بالذكر (حزب الإستقلال المغربي، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، الحزب الدستوري الجديد التونسي)، حيث أجمع المختصون على أن هذا المؤتمر يعتبر بمثابة النواة الأولى لبلورة المشروع المغاربي، كما أنه تم بعد مضي أربعة أشهر من تنفيذ إتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية[29].

وفي سنة 1964 جرت محاولة لتطوير الفكرة المغاربية على قاعدة تعاون إقتصادي متدرج فنشأت اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي، ولكنها لم تفلح في مهمتها فأصابها الفشل.

وإنتظر المغرب العربي أزيد من ثلاثين سنة ليجتمع رؤساء الدول المغاربة الخمسة (الجزائر- تونس- المغرب- ليبيا- موريتانيا) في مدينة زرالدة الجزائرية يوم 12 فيفري 1988، قبل أن يوقعوا جميعا على نص إتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، هذه الإتفاقية التي شهدت على الميلاد الرسمي لإتحاد المغرب العربي، حيث توفرت مجموعة من الظروف والشروط الذاتية والموضوعية والتي ساعدت على التوقيع على هذه الإتفاقية، والمتمثلة في وجود مجموعة من الأخطار الأمنية والإستراتيجية

[29]- فتح الله ولعلو، **مرجع سابق**، ص08.

والإقتصادية، والتي تفرض على الدول المغاربية ضرورة مواجهتها بشكل جماعي[30]. هذا ونصت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضهم ببعض.
- تحقيق التقدم والرفاهية للشعوب المغاربية، والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية إنتقال الأشخاص، بالإضافة إلى إنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية.

- كما أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة الخارجية المشتركة لإتحاد المغرب العربي تهدف إلى الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعظاء، وإستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك.
- في الميدان الدفاعي: صيانة إستقلال كل الدول الأعضاء، وإستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك.
- في الميدان الإقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء وإتخاذ ما يلزم من وسائل للوصول إلى هذه الغاية.

[30]– أحمد محيو، **إتحاد المغرب العربي، دول تبحث عن تعاون**، مجلة الإدارة، المجلد التاسع، العدد1، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 1999، ص 22–37.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، مع الحفاظ على القيم الروحية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي، وصيانة الهوية القومية العربية.

- إلا أن هذه الإتفاقية وبحسب المختصين جاءت عامة، غامضة ، خالية من الآليات اللازمة لتفعيل مايتم الإتفاق عليه[31].

كما أنها تميزت بعدم المرونة كإعتماد أسلوب الإجماع في إتخاذ القرارات، وهو ما أدى إلى نشوب الخلاف بين دول الإتحاد حول تطبيق بنود المعاهدة، وبالتالي بقيت فكرة التأسيس الفعلي لإتحاد المغرب العربي رهينة الإرادة السياسية للدول الأعضاء، والتي كان من المفترض أن تصل إلى إقامة إتحاد جمركي سنة 1995، وإنشاء سوق مغاربية على مشارف سنة 2000[32]، إلا أنها لم تصل حتى إلى إقامة منطقة تبادل حر، ولعل الإنجاز الذي يستحق الذكر هو أن هذه الدول وعلى الرغم من التوتر الشديد بينها خصوصا بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، إلا أنها لم تدخل في حرب، كما أنه تم الإنشاء الهيكلي الكامل للإتحاد المغاربي سواءا تعلق الأمر بالهياكل التقريرية أو الإستشارية أو حتى لجان المتابعة، حيث وحسب إتفاقية التأسيس، فإن إتحاد المغرب العربي يتكون من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية على النحو التالي:

1- **مجلس الرئاسة:** يتألف هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز في الإتحاد ولإجتماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة إتخاذ القرارات، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي على رئاسة هذا المجلس لمدة سنة.

---

[31]- بوكساني رشيد، د. بش أحمد، **مقومات، ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي**، مجلة البصرة، العدد04، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004، ص88.

[32]- أحمد محيو، **مرجع سابق**، ص 22-37.

2- **مجلس وزراء الخارجية:** مهمة هذا المجلس هي التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في إقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، يتكون هذا المجلس من وزراء وأمين عام اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الإتحاد.

3- **لجنة المتابعة:** تتألف هذه الهيئة من الأعضاء اللذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس ووزراء دولته أو لجنته الشعبية لمتابعة شؤون الإتحاد، كما تقوم بمتابعة قضايا الإتحاد بصفة تكاملية مع بقية الهيئات، وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

4- **اللجان الوزارية:** عمل مجلس رئاسة الإتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 23 جانفي 1990، وهي أربعة لجان وزارية متخصصة كالآتي:

- لجنة الأمن الغذائي
- لجنة الإقتصاد والمالية
- لجنة البنية الأساسية
- لجنة الموارد البشرية

5-**الأمانة العامة:** مقرها الرباط، تتكون هذه الهيئة من أمين عام يتم تعيينه من طرف مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتضطلع بالمهام التالية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع كافة أجهزة الإتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الإتحاد.

- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانات العامة للتجمعات الإقليمية العربية لتحديد ميادين التعاون وتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والدولية.

6-**مجلس الشورى:** يمثل الجهاز التشريعي للإتحاد. يتألف من عشرين (20) عضوا عن كل دولة في الإتحاد، يبدي هذا المجلس رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة مع مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع إلى مجلس الرئاسة مايراه من توصيات، ومقره الجزائر.

7-الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة في الإتحاد، تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاثة سنوات، مقرها نواكشط، وهي تخص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتسيير وتطبيق المعاهدات والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد، والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، وتكون أحكامها ملزمة ونهائية.

-على الرغم من توفيق الإتحاد المغاربي في إستكمال منظومته المؤسساتية التي إرتآها القادة المؤسسون، إلا أن هذا الإطار المؤسساتي لم يستطع تجاوز المشاكل والخلافات والنزاعات أو حتى الإنقاص منها أو الحل التدريجي لها، حيث نجد بناء فوقي لم يتبعه بناء تحتي، أكثر من ذلك أنه في السنوات الأخيرة دخل إتحاد المغرب العربي في حالة جمود، بعد آخر إتفاقية والتي كانت في 24جويلية 1994، حيث أصبحت الدول الأعضاء بعد هذا التاريخ غير قادرة على عقد قمة مغاربية بسبب تفاقم الخلافات بينهما،

خاصة بين الطرفين الجزائري والمغربي حول قضية الصحراء الغربية، وهو ما أدى إلى تجميد هياكل ومؤسسات الإتحاد المغاربي سنة 1995 [33] .

ثانيا : جامعة الدول العربية

تمثل جامعة الدول العربية منظمة إقليمية، تظم دولا في الشرق الأوسط وإفريقيا، ويعتبر أعضائها دولا عربية، حيث تسهل المنظمة إجراء برامج سياسية وإقتصادية وثقافية وعلمية وإجتماعية، لتنمية مصالح العالم العربي، وذلك من خلال مؤسسات وأجهزة مختلفة، بالإضافة إلى أنها تعتبر بمثابة منتدى لتنسيق المواقف السياسية للدول الأعضاء، ولتداول ومناقشة المسائل ذات الإهتمام المشترك، ولتسوية بعض النزاعات والخلافات العربية والحد منها.

حيث مرت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية بعدة مراحل كانت دافعا قويا في تشكيل هذه الوحدة كنتيجة لابد منها، بالنظر إلى تأزم الأوضاع في المنطقة العربية، وهذا بعد إجتياح موجة الإستعمار الإمبريالي لها منذ القرن التاسع عشر، لتصبح هذه المنطقة عبارة عن فسيفساء من المستعمرات كالسيطرة الفرنسية على الجزائر وتونس والمغرب، والسيطرة الإيطالية على ليبيا، والإحتلال البريطاني لمصر وبلدان الهلال الخصيب والخليج العربي[34].

وتجدر الإشارة إلى أن أول من دعى إلى فكرة الوحدة العربية، هو وزير الخارجية البريطاني "أنطوان إيدان" في 29 ماي 1941، والذي أكد ترحيب بريطانيا بفكرة الوحدة العربية وإستعدادها للتظامن مع الدول والحكومات العربية لتحقيق هذا المسعى، كعرفان أو تقدير منها للجهود والخدمات التي قدمتها الدول العربية لدول الحلفاء إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.

---

[33]– **عشرون عاما من حياة الجامعة العربية**، جريدة المجاهد، الجزائر: العدد 256، 25 مارس 1965، ص18

[34]– مفيد محمود شهاب، **جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها**، دار نافع للطباعة، القاهرة، مصر: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1978، ص08.

إلا أن تفعيل هذه الفكرة وتجسيدها شهد العديد من المحادثات والمشاورات، كما عرف خلافات حادة بين وفود ورؤساء حكومات الدول العربية، حول الكيفية التي تتم بها الوحدة العربية، حيث برز إتجاهان، ينادي فيه الإتجاه الأول بإتحاد فدرالي أو كونفدرالي بين هذه الدول، بينما ينادي الإتجاه الثاني بصبغة إتحادية تجمع هذه الدول وتدعم التعاون بينها في جميع المبادين، شريطة أن تحافظ كل دولة على سيادتها وإستقلالها.

ليقوم بعد ذلك وزير الخارجية المصري "مصطفى النحاس" بتوجيه دعوة إلى الحكومات العربية من أجل إرسال مبعوثيها للإشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي الذي إنعقد بمدينة الإسكندرية بتاريخ 12 جوان 1944، هذا المؤتمر الذي تولى صياغة مشروع الوحدة العربية وكان ذلك بحضور مندوبي كل من (مصر، سوريا، لبنان، العراق، السعودية، الأردن، بالإضافة إلى مندوبين عن عرب فلسطين)، وقد نص بروتوكول الإسكندرية على الأهداف التالية:[35]

- قيام جامعة الدول العربية المستقلة التي تقبل الإنضمام إليها، ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدر من المساواة.
- مهمة مجلس الجامعة هو مراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول فيما بينها من إتفاقيات، وعقد إجتماعات لتوثيق الصلات بينها وبين خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة إستقلالها وسيادتها من كل إعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، وقرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها.
- الإعتراف بإستقلال وسيادة الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلا.
- لايجوز إستخدام القوة لفض النزاع بين دولتين من الجامعة العربية، كما لايجوز لأي دولة من دولها أن تتبع سياسة خارجية تضر بمصلحة أي دولة أخرى عضوة في الجامعة .

[35]– مفيد محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص11.

- يجوز للدول المنظمة أو العضوة في الجامعة العربية أن تعقد إتفاقيات ثنائية فيما بينها لا تتعارض مع نصوص وأحكام الجامعة.

حيث مثل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرسمية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده كل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى البروتوكول بإنشائها أو بتشكيلها ومندوبي الدول العربية الموقعين على البروتوكول، حيث أقر هذا الميثاق على الكيفية التي يتم فيها هذا التعاون بين الدول العربية، المستقلة منها والغير مستقلة، ليتم التوقيع عليه بتاريخ 22 مارس 1945 بحضور مندوبي الدول العضوة عدا السعودية واليمن اللتان وقعتا عليه لاحقا[36].

هذا وتتكون جامعة الدول العربية بعد تعديل ميثاقها سنة 1961 من الهيئات التالية:

مجلس الجامعة: هو الهيئة الرئيسية والعليا في الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية، والمشرف على شؤونها، يتكون من ممثلي الدول الأعضاء بالإضافة إلى ممثلي السلطة الفلسطينية.

الأمانة العامة: وهي الجهاز الدائم لجامعة الدول العربية، يرأسها أمين عام ويساعده مجموعة من الأمناء المساعدين، وتتكون من عدة إدارات، ومكاتب وأقسام متخصصة (مكتب الأمين العام، مكتب الأمناء المساعدين، إدارة السكرتارية، الإدارة المالية والمستخدمين...الخ).

اللجان الدائمة: وتشمل مجموعة من اللجان التي تعمل في صميم الجامعة وتشمل: اللجنة السياسية، اللجنة الإقتصادية، اللجنة الثقافية.

[36]– محمد عبد الوهاب الساكت، **الأمين العام لجامعة الدول العربية**، دار الفكر العربي، 1973، ص55.

مجلس الدفاع المشترك: هو أحد الأجهزة الرئيسية التي أنشأتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء، وهو مشكل من ثلاثة هيئات:

- الهيئة الإستشارية العسكرية.
- اللجنة العسكرية الدائمة.
- الأمانة العسكرية.

المجلس الإقتصادي: أنشأ هذا الجهاز بمقتضى معاهدة التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة، إذ يضطلع هذا الجهاز بقضايا التعاون والتنسيق الإقتصادي بين الدول العربية، ويحتوي على أقسام متخصصة، تشمل مختلف المجالات الإقتصادية.

رغم ما تتمتع به الجامعة العربية كونها منظمة إقليمية قامت إستجابة لشعور الشعوب العربية ودواعي الوحدة بينهم، وسعيها لبناء نهضة سياسية وإقتصادية وإجتماعية شاملة، من خلال محاولاتها المتكررة لتوحيد المواقف العربية بخصوص مختلف القضايا، بالإضافة إلى دعمها وترويجها لمبادئ قومية عربية موحدة[37]. إلا أنها وعلى العكس من الإتحاد الأوروبي لم تحقق مقدارا كبيرا من الإندماج والتكامل الإقليمي، ذلك أنه لاتوجد علاقة مباشرة بين الجامعة العربية، والدول الأعضاء فيها، حيث احتفظت هذه الدول بإستقلاليتها الكاملة في الشؤون التشريعية والتنفيذية والقضائية في مختلف القضايا السياسية والإقتصادية، وبحقها في التمثيل الخارجي، وهي بهذا تشابه مع منظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا، والإتحاد الإفريقي، في إنشائها لأغراض ساسية، ولكن الملاحظة أن هذه الجامعة بنيت على أسس ثقافية وليست جغرافية، وتتماثل بهذا مع الإتحاد اللاتيني، والتجمع الكراييبي.

[37]– عصمت عبد الحميد، **دور الجامعة العربية في التنمية الإقتصادية العربية، التحديات الإقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1995، ص31.

ومن هنا وفي نهاية هذا المبحث والذي حاولنا فيه أن نقترب من طبيعة وواقع الجوانب الوحدوية والمؤسساتية والتنظيمية بين دول كل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط نخلص للقول أن دول الضفة الجنوبية لهذا الحوض، وبالرغم من إمتلاكها لخصائص الوحدة وذلك لتقاسمها مجموعة من النقاط أو الروابط المشتركة كاللغة والدين والثقافة والتاريخ والحضارة، إلا أنها بقيت في الواقع مشتتة، ولم تستطع أن تحقق وحدة كلية، وعلى النقيض من هذا فإن دول الضفة الشمالية لنفس الحوض، وبعد قرون من الحروب والصراعات بينها، وعلى الرغم من الإختلافات الثقافية والحضارية إلا أنها تمكنت من تفعيل فكرة الوحدة وتحقيقها، وإنصهرت دولها في كتلة إقتصادية وسياسية واحدة، مؤسسة على أساس علاقات تعاونية نظامية فيما بينها بشكل عميق، وعن طريق بنية هيكلية ومؤسسات ضخمة تسمح بتسيير أمورها في مختلف المجالات وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومن حيث هذا الفراغ الإقليمي، والضعف المؤسساتي للضفة الجنوبية للمتوسط، وبالنظر كذلك إلى المخاطر والأزمات التي تحتوي عليها، والتي تهدد أمن الإقليم المتوسطي ككل، وباعتبار أن الإتحاد الأوروبي فاعل مهم ورئيسي في هذه المنطقة، تسعى هذا الأخير أو بادر وعلى ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة المتولدة عن نهاية الحرب الباردة إلى إعادة تنميط علاقاته مع جيرانه المتوسطين بما يضمن الأمن والاستقرار والتنمية لجميع الدول المتوسطية، وذلك من خلال طرحه لمشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية هذه الأخيرة، والتي سنحاول أن نتطرق إلى دوافعها وأهدافها، وكذا المجالات التي تناولتها في الجزء الموالي من هذه الدراسة .

دول الشراكة الأورومتوسطية

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%088%.com%252Fusers%252FMedSea%252Fphotos%252F1238088227%3B640%3B480

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية من خلال عملية برشلونة .

شكلت منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبحكم أهميتها الإستراتيجية الكبيرة محور رئيسي للعلاقات الأورومتوسطية، حيث وكما سبقت الإشارة إليه، فإن مختلف إستراتيجيات التعاون المنفذة منذ إنشاء الإتحاد الأوروبي لم تصل إلى إقامة علاقات شاملة ومتوازنة بين ضفتي البحر المتوسط، بل وعلى العكس من هذا، فإن الإختلافات التي تفصل ضفتي هذا البحر وفي مختلف الميادين تعمقت أكثر، وبالتالي أدرك الطرفان وخاصة الطرف الأوروبي ضرورة إعادة تنمية هذه العلاقات.

حيث تأكد هذا التوجه لإعداد علاقات تعاون جديدة بين ضفتي البحر المتوسط بالنظر إلى التحولات السياسية والعسكرية والإقتصادية العميقة التي عرفتها الساحة الدولية منذ أواخر الربع الأخير من القرن العشرين، فمع نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وسقوط حائط برلين، وظهور مفهوم عولمة الإقتصاد العالمي، وتغير مفهوم الأمن وغيرها من الأحداث، كل هذه الأمور شجعت الإتحاد الأوروبي على القيام بمبادرة شراكة إتجاه جيرانه المتوسطيين.

حيث تمثل هذه الشراكة تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواءا كانت أوروبية، أو إفريقية أو آسيوية، وتقسم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي الواقعة في شمال المتوسط سواءا كانت متوسطية أو غير متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول المتوسطية الواقعة في الضفة الجنوبية والشرقية للحوض المتوسطي ، وقد بعثت أو فعلت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية بالدعوة التي وجهها الإتحاد الأوروبي لكافة الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، من أجل عقد مؤتمر بمدينة برشلونة سنة 1995، حيث عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة بين 27 و 28 نوفمبر 1995، وجاء ليغطي ثلاث مجالات أساسية للتعاون بين الضفتين: (المجال السياسي– الأمني، المجال الإقتصادي – المالي، والمجال الإجتماعي – الثقافي)،

وقد شارك في هذا المؤتمر 27 دولة، خمسة عشرة دولة أوروبية، أو عضوة في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إثنتي عشرة دولة من جنوب المتوسط[38].

المطلب الأول: دوافع وأهداف الشراكة.

أولا:دوافع الشراكة

مما لا شك فيه أن للظروف الدولية والإقليمية التي ميزت المشهد السياسي والإقتصادي الدولي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تأثير كبير على الدوافع المؤدية لإنعقاد مؤتمر برشلونة 1950، هذا الأخير القاضي بإعلان ميلاد الشراكة الأورومتوسطية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، حيث تعددت الدوافع والأسباب المؤدية إلى بعث وإرساء مثل هذه الشراكة من دوافع دولية وإقليمية إلى أخرى محلية وداخلية، وهو ما سنحاول أن نتطرق إليه في هذا الجزء من الدراسة.

1-الدوافع الدولية:

إن نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتفكك الإتحاد السوفياتي، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى، وهو ما يعني أنها ستنفرد بإدارة العالم كله، دون إعطاء أي إعتبار لباقي الدول، وحرب الخليج خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد معتمدة في ذلك على قوتها العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية[39] .

---

[38]- **آليات التعاون على المستوى السياسي والأمني بين دول ضفتي المتوسط**، في مجلة: دراسات دولية، تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، عدد: 101، 4 /2006، ص90.

[39]- أركيه رامازاني، **الشراكة الأورو – متوسطية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د.س.ط ، ص: 10.

إن الوزن الذي إكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعود بالدرجة الأولى إلى قوتها الإقتصادية الهائلة، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية نجد أن نسبة التدفقات المالية الأمريكية الموجهة للدول المتوسطية تقدر بضعف التدفقات المالية الأوروبية الموجهة لهذه الدول مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة[40].

إن إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بحل النزاعات والصراعات في مختلف مناطق العالم، أو مايسمى بالسلام الأمريكي زاد من هيمنة ونفوذ هذه الدول على العالم بأسره، وما عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، والمساهمة في الإمضاء على إتفاقية أوسلو 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية لخير دليل على ذلك، ومن هنا بات من المؤكد لدي باقي دول العالم والدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب أمورها وحساباتها حتى يتسنى لها الإستفادة من التقسيمات الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة على الساحة الدولية، وهو الشيء الذي يمكنها من البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خلق نوع من التوازن في القوة والمصالح، وهو ماتجسد ميدانيا بإقتراح إيطاليا لأول مرة فكرة جديدة تتلخص في تطبيق مبادئ هلنسكي على الساحل الجنوبي للحوض المتوسطي، وقد أطلق على هذا المقترح إسم "مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط"، ومن جهتها بادرت فرنسا بطرح خطة تهدف إلى الجمع بين دول الإتحاد الأوروبي وعدد من دول المغرب العربي، وقد أطلقت على هذا المقترح " الخطة الأوروبية لإلغاء القطبية في سياق الأمن في منطقة البحر المتوسط".

[40] – Isablle Bensidoum, Agnes Chevallier, **Europe – Méditerrainée : Le pasit de l 'ouverture**, paris, centre d'études prospectives et d'information internationales, 1996 ; p : 13-14.

إلا أن الإصرار الجمعوي الأوروبي على القيام بدور أكبر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، قد وجد الأول مرة عقب مؤتمر برشلونة، إبان الهجوم الضاري الذي شنته إسرائيل على لبنان سنة 1996، حيث كان قادة الإتحاد الأوروبي آنذاك مدعمين بإيطار برشلونة الذي يلزمهم على تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة، ومنطلقين كذلك من وجهة النظر التي تستند على أنه لايجب أن تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية عمليات السلام لنفسها، ضف إلى ذلك رغبة دول الإتحاد الأوروبي في تحقيق الإزدهار والرفاه الإقتصادي في ظل عولمة النظام العالمي وخاصة في جانبه المالي والتجاري منذ التوقيع على إتفاقية مراكش في أفريق 1994 القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC [41] (organisation Mondial du commerce)، حيث وفي جانفي 1995 تم إستبدال GATT* بـــ OMC ، هذه الأخيرة التي فرضت هلى الدول الفقيرة إعادة ترتيب وهيكلة إقتصادياتها، وفق ما يتطلبه النظام الإقتصادي والمالي الجديد في مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوروبي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط في خطة إستراتيجية تمكنه من المحافظة على مفوذه السياسي والإقتصادي في المنطقة[42].

إن هذا التغيير الذي عرفه الإقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياساتها تجاه جيرانها من جنوب وشرق حوض البحر المتوسط، حيث أصبحت تنظر إلى دول هذه المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون والمساعدة في علاقاتها معها، وهو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو-متوسطية مع دول الجنوبية للمتوسط، سعيا منها إلى تكوين قطب إقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة والتي أفرزت العديد من الأقطاب الإقتصادية التي تهدف إلى

---

[41]- عصمت عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص35.

[*] - GATT: الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية.

[42]- عبد القادر محمد عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999، ص: 233-234.

التعاون والتكتل الإقتصادي على غرار NAFTA (إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) MERCOSUR (رابطة دول أمريكا الجنوبية)، APEC (التعاون الإقتصادي لدول الباسفيك)، إضافة إلى ASEAN (تجمع دول جنوب شرق آسيا)[43].

2-الدوافع الإقليمية:

الدوافع الأوروبية:

لقد تأكد للدول الأوروبية، وفي ظل التداعيات والإفرازات التي فرضها النظام الدولي الجديد أن أمنهم وإستقرارهم بات مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والإستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من أجل الوصول إلى هذا المبتغى، وهو ماتجسد في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، والذي تم فيه التأكيد على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن الأمن والسلم والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعتبر مكسب مشترك كما يتعهد كل المشاركين بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم[44].

التخوف الأوروبي من إمكانية إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية والتي تعتبر قريبة جغرافيا من أوروبا، وهو ما قد يهدد أمنها ومصالحها، فبإمتلاك العرب للتكنولوجيا النووية من شأنه أن يمكنهم من تجاوز تأخرهم العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل والوحدة، وهو مايثير مخاوف الإتحاد الأوروبي، ويهدد مصالحه الإقتصادية والتجارية في المنطقة العربية[45].

---

[43] –stephen Broune**, le régionalism au service du développement de partenariat la téraux coopération**, N :2 , 1998, p : 106-108.

[44]– ناظم عبد الواحد جاسور، **جامعة الدول العربية، ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية**، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 99، سبتمبر 1999، ص 18.

[45]–برهان غليون، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العالم والعرب**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص 58.

كما أن تنامي ظاهرة الإرهاب والأصولية والتطرف الديني في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومايترتب عليها من مخاطر كثيرة ومتعددة كالتطرف، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات ...وغيرها وبحكم قرب هذه المنطقة من أوروبا، فإن هذه الظواهر أصبحت تثير الرعب والذعر في الأوساط الأوروبية وذلك خوفا من إنتشارها ووصولها إليها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الضفة الجنوبية للحوض المتوسط تعاني من ظاهرة النمو الديمغرافي المتسارع ومن الإنفجار السكاني، حيث تمثل هذه النطقة 3/2 من سكان المتوسط، وهو ما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح لسكان هذه المناطق إلى الدول الأوروبية، وذلك هربا من الفقر والبطالة وتدني الأوضاع الإجتماعية والمعيشية وحالة عدم الإستقرار السياسي في دولهم الأصلية، وهو الشيء الذي قد يهدد حالة الإستقرار والإزدهار الإقتصادي، كما أنه قد يؤثر على ديناميكية النمو الديمغرافي للدول الأوروبية، لذلك سعت هذه الأخيرة لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب[46].

البحث عن دور إقليمي أكبر، ونقصد هنا بأن أوروبا أصبحت تسعى لإيجاد دور إقليمي لها في منطقة البحر المتوسط، وفي حل النزاعات على مستواه، وذلك بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القضايا الدولية وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وذلك رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام الدولي الجديد، إضافة إلى رغباتها في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة. نظرا لما تلعبه هذه الدول من دوره في إقتصاديات الدول الأوروبية، خاصة لضمان تدفق النفط والغاز من هذه الدول التي تعتبر قريبة منها

[46]– إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص246.

جغرافيا، كما تربطها بعلاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الإستعمارية بالإضافة إلى أن هذه المنطقة سوق واسع لتسويق المنتجات الأوروبية.

كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي واللغوي والفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي، مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية والثقافية، وذلك نتيجة للتمازج والإحتكاك الثقافي بين الضفتين الناجم عن الفترة الإستعمارية[47].

دوافع الضفة الجنوبية:

إن الفراغ على المستوى الإقليمي للضفة الجنوبية للمتوسط، والذي نتج عن فشل المشاريع التكاملية العربية والمغاربية[48]، جعل من دول هذه المنطقة تلجأ إلى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كحل من أجل إنشاء المنطقة الإقتصادية الحرة، وفتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطية.

فحتى تتمكن دول جنوب المتوسط من مسايرة ومواكبة تداعيات النظام الدولي الجديد فكان عليها أن تملك أجهزة تكنولوجية قادرة على جلب إهتمام الأسواق العالمية، غير أن غالبية دول هذه المنطقة لديها إمكانيات ضعيفة وقليلة في هذه القطاعات، وتجد نفسها مهمشة غير أن الإحتكاك بالخبرة والتجربة الأوروبية في كافة المبادين بمكنها من تحسين منتجاتها، بالإضافة إلى الإستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي، في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية والتمهينية،

[47]– برهان غليون، **مرجع سابق**، ص 58.

[48]– لخضر عزي ومحمد يعقوبي، **الشراكة الأورو – متوسطية وآثارها على المؤسسة الإقتصادية**، مجلة العلوم الإنسالية، المسلية ، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004، من الموقع : http//www.uluminasamia.net

وبتطوير الإستثمارات المحلية والأجنبية، مما يمكنها من خلق فرص عمل والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي القضاء على الآفات الإجتماعية.

إلا أن الدافع القوي لدول الضفة الجنوبية للدخول في هذه الشراكة، هو إدراك دول هذه المنطقة أن التعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة والدخول في الإقتصاد العالمي.

3-الدوافع المحلية:

ونقصد بها بروز وتنامي العديد من الحركات الأصولية وظواهر التطرف الديني والعنف السياسي... وغيرها، والتي ظهرت بشكل خاص على ضفاف المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وخاصة دول شمال إفريقيا، وهو مايهدد أمن وإستقرار الدول الأوروبية القريبة منها جغرافيا.

وتجدر الإشارة أن هذه الظاهرة ساهم في بروزها العديد من العوامل الداخلية المحلية، والتي لها صلة بالمشاكل الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حيث أن شعوب هذه الدول تعاني نوعا من الفقر والحرمان والبطالة، بالإضافة إلى عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات[49].

ومن هنا فإن الدول الأوروبية تخشى من تأثير هذه الآفات والأزمات على بلدانها، وطالما إعتبرت ذلك تهديدا لأمنها،وخوفها من إمتداد هذا التأثير إلى أراضيها بحكم القرب الجغرافي لأوروبا من بلدان هذه المنطقة، إذ ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي

[49]– Calliers de Calliers Bruno , **Méditerranéé, quelle politique envers les états du sud ?** défence national, paris, france, 1996, p 95.

يحمل عداءات شديدة لها، وما الإعتداءات والهجمات و التفجيرات التي شنت على رعاياها وسفاراتها في هذه الدول لخير دليل على ذلك.

ضف إلى هذا تخوف الدول الأوروبية من إنتقال هذه الأزمات إلى بلدانها عن طريق الجاليات العربية والإسلامية المتواجدة على أراضيها[50] . أو عن طريق الهجرة السرية غير شرعية إلى بلدانها حيث أدرك الأوروبيون بأن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون مصدرا للفوضى وعدم الإستقرار في بلدانهم، وذلك بسبب البطالة التي أخذت ترتفع يوما بعد يوم داخل الأوساط الأوروبية وخاصة في الدول الأكثر إستقطابا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول المغرب العربي على وجه الخصوص، ضف إلى ذلك تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة نظرا لإختفاء الحدود بين دول الإتحاد الأوروبي، وشيوع البطالة بين المهاجرين القادمين من الجنوب، وهو ما أدى بالبعض منهم إلى اللجوء لما يعرف بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال... وغيرها من الافات.

ومن هنا فإن كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من دول الإتحاد الأوروبي تتيقن وتدرك نوعية المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن وإستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالتالي تهديد أمن وإستقرار الدول الأوروبية، ولأجل هذا سعت هذه الدول جاهدة إلى بعث شراكة أورومتوسطية مع دول الضفة الجنوبية.

من الملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي وفي إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، تتفاوض مع هذه الأخيرة كمجموعة ومن منطلق قوة، وذلك بغية تحقيق بعض الأهداف المعلنة والغير معلنة، المتمثلة في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأس مال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة مايسمونه بالأصولية الإسلامية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والهجرة العمالية

[50]– عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب في مفترق الطرق**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 398.

من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية. وشيوع البطالة بين المهاجرين القادمين من الجنوب، وهو ما أدى بالبعض منهم إلى اللجوء لما يعرف بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال ... وغيرها .

ومن هنا فإن كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من دول الإتحاد الأوروبي تتيقن وتدرك نوعية المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن وإستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالتالي تهديد أمن وإستقرار الدول الأوروبية ولأجل هذا سعت هذه الدول جاهدة إلى بعث شراكة أورومتوسطية مع دول الضفة الجنوبية.

ثانيا: أهداف الشراكة

من الواضح أن الهدف الرئيسي والمعلن من الشراكة الأورو- متوسطية يتمثل وبشكل عام في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا للحوار والتبادل والتعاون، من أجل تحقيق السلم والإستقرار والإزدهار وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وإحترام حقوق وتنمية المنطقة المتوسطية إقتصاديا وإجتماعيا وبشكل دائم، وذلك بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، لكن ومما لاشك فيه أن لكل طرف أهداف أخرى مرجوة من خلال هذه الشراكة، ومن هنا يمكننا تلخيص أهداف كلى الطرفين فيمايلي:

1-أهداف الشراكة من الجانب الأوروبي:

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإتحاد الأوروبي والذي كما سبق وأن ذكرنا بأنه دخل في مسار إندماج إقتصادي ووحدة سياسية، وببلوغه مرحلة متقدمة في هذا المسار، كان يجب عليه إعادة النظر في سياساته اتجاه جيرانه المتوسطين، وذلك على أساس مبدأين إثنين: إعداد سياسة مشتركة وشاملة للمنطقة المتوسطية، بالإضافة إلى جعل المساعدات المالية والتقنية المقدمة لدول جنوب جنوب البحر الأبيض المتوسط تكون جماعية، والملاحظ هنا أن نظرة الدول الأوروبية لدول الضفة الجنوبية قد تغيرت في إطار سياساتها الجديدة من التعاون إلى الشراكة، ومن هنا يمكننا أن نلخص أهداف هذه الشراكة من الوجهة الأوروبية فيما يلي:

-توسيع مناطق نفوذ الدول الأوروبية، لتشمل دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ودول الشرق الأوسط بصفة عامة.

-السعي الأوروبي للعب الدور الإقليمي والدولي، وذلك بفرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة الذي إنفردت وحدها بقيادة العالم، وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يخدم المصالح الأوروبية.

-الحد أو التقليل من معدلات الهجرة الغير شرعية الزاحفة من دول البحر الأبيض المتوسط إتجاه أوروبا، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر والتوزيع الغير العادل للثورة، والتطرف الديني .... وغيرها.

-السعي والعمل على توفير عوامل الأمن والإستقرار في المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة في دول هذه المنطقة، وتشجيع الإصلاح الإقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة، حيث أن ضمان تحقيق الأمن في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، يضمن عدم إنتشاره وإنتقاله إلى الدول الأوروبية.

-حاجة الدول الأوروبية إلى إقتحام أسواق دول الجنوب، من أجل تسويق منتجاتها فيها، بالإضافة إلى سعيها لضمان تزويدها بالمواد الأولية الصناعية (خاصة البترول والغاز الطبيعي) من هذه الدول .

-سعي دول الإتحاد الأوروبي لإيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن معدلات النمو الديمغرافي الرهيبة في هذه الدول، والتي يقابلها معدلات نمو إقتصادية بطيئة، وتدني الأوضاع المعيشية والإجتماعية ... وغيرها، سوف يؤدي إلى تزايد موجهات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا، وهنا ترى دول المجموعة الأوروبية أنه لابد من إحتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الإقتصادي، وتبني سياسات سكانية محكمة.

-تهدف دول الإتحاد الأوروبي إلى دعم تشجيع الإصلاح السياسي وإحترام حقوق الإنسان، والحرية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى دعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الحوض في مجالات البيئة، الطاقة والإستثمار.

2-أهداف الشراكة من جانب دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط:

تهدف الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة إلى الإرتباط بواحدة من أكبر وأقوى، إقتصاديات العالم، وذلك بغية الدفع في عجلات التنمية في أقطارها، وتفعيل حركة النمو الإقتصادي، وبالتالي الإندماج في الإقتصاد العالمي، ومسايرة التطورات الإقتصادية في العالم، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات وتكتلات إقتصادية عديدة، كإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، ومنطقة التعاون الإقتصادي لدول غرب آسيا... وغيرها من التجمعات الإقتصادية الإقليمية، ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتوجات الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من دول الإتحاد الأوروبي

لتنمية إقتصاديات هذه الدول، وكذا دعم عمليات الإنفتاح والتحرير والإصلاح الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

ويمكننا تلخيص الأهداف التي تطمح إليها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال هذه الشراكة فيمايلي:

-الإستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها، وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حماية السياسة الزراعية للمجموعة الأوروبية.

-رغبة هذه الدول في الحصول على المساعدات الفنية والتقنية، بالإضافة إلى القروض من المؤسسات المالية الأوروبية من أجل تمويل مشاريعها، وكذا جلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا.

-ضف إلى ذلك سعي دول الجنوب إلى الإستفادة من نقل التكنولوجيا إلى أقطارها، وذلك من خلال فتح المجال أمام الدول الأوروبية لإقامة المشاريع الإستثمارية.

لكن وحتى تتمكن دول الجنوب من خوض هذه المنافسة، ومسايرة التطورات المتلاحقة في إقتصاديات العالم، كان عليها أن تمتلك أجهزة تكنولوجية قادرة على إستقطاب إهتمام الأسواق العالمية، إلا أن واقع هذه الدول يثبت العكس من هذا، حيث أن غالبية هذه الدول تتوفر على إمكانيات قليلة وضعيفة في هذه القطاعات، وبالتالي وجدت نفسها مهمشة، وبقيت تابعة نسبيا لدول الشمال في المبادلات التجارية.

-ومن هنا فإن الشراكة بالنسبة لدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط تعتبر مشروع إندماج ظمن فضاء إقتصادي لايمكن رفضه أو التخلي عنه، إذا ما أرادت هذه الدول تجنب إستمرار تهميشها على الساحة الدولية، في زمن أضحت تقاس فيه قوة الدولة بقوة إقتصادها، وبالحالة الإجتماعية والمستوى المعيشي لسكانها، ومن هنا فليس لدول الجنوب من خيار، بغيـــــــــــــة دفـــــــــــع عجلة التنمية في أقطارها والقضاء

على الآفات الإجتـــــماعية والظواهر السلبية التي تتخبط فيها كالفقر، والمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب... وغيرها، إلا إقامة مستقبل مشترك مع القطب الإقتصادي الأقرب منها، والمتمثل في الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: مجـــالات ومظـــــامين الشراكـــــة.

يعتبر مؤتمر برشلونة سنة 1995 أصل العملية (المسار) الأورومتوسطية، فالمؤتمر جمع سبعة وعشرون (27) وزير خارجية دولة، منها الدول الخمسة عشر (15) الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وإثني عشر (12) دولة كشركاء متوسطين، وقد صادق المشاركون في المؤتمر على بيان عرف بـــ: "بيان برشلونة"، وقد كان بيانا متفائلا، ضم ثلاث مجالات: أولا، سياسي وأمني، ثانيا: إقتصادي ومالي، ثالثا: ثقافي وإنساني، حيث كانت هذه هي المرحلة الأولى للدخول في الفضاء الأورومتوسطي، فنشأت هذه الشراكة للتكاشي مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة والتي أعطت دورا أساسيا للبحر الأبيض المتوسط[51].

تجدر الإشارة أن المشاركين في هذا المؤتمر قد شددوا على قناعتهم بالأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإرادة منهم إلى بعث علاقاتهم المستقبلية من جديد، مرتكزين في ذلك على إقامة علاقات تعاون وتظامن عام وشامل، يكون في قدر مستوى العلاقات المتميزة بين ضفتي البحر، والتي زاد في تعميقها التاريخ والجوار.

ضف إلى ذلك الوعي الجمعوي للمشاركين بالمخاطر السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إظافة إلى المخاطر والتهديدات الجديدة، المنجرة عـــــن التحولات الدولية

[51]– جون كلود توري، **سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية، حصيلة وآفاق**، منتدى السياسة العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد1، جوان 2012.

الراهنة في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والتي تعد تحديا مشتركا، وتتطلب حلولا شاملة ومنسقة ومترابطة بين المشاركين، فهم عازمون على إقامة إطار دائم ومتعدد الأطراف، مبني على التعاون وروح الشراكة، وإحترام مميزات وخصوصيات كل طرف[52] ، في إعتبار منهم أن إنشاء هذا الفضاء من التعاون والشراكة المتعددة الأطراف هو دعم وتكملة للعلاقات الثنائية التي يجب على المشاركين حمايتها، للحفاظ عليها ودعمها.

وقد أكد المشاركون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا تهدف إلى الحلول محل النشاطات والمبادرات الأخرى من أجل تحقيق الأمن والسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل تساهم في دعمها وإنجاحها، كما أن المشاركين يدعمون التسوية السلمية والعادلة في منطقة الشرق الأوسط، والتي ترتكز أساسا على قرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة، قناعة منهم بأن الهدف المنشود بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، تشمل الأمن والسلام والإستقرار والإزدهار والرخاء الإقتصادي والإجتماعي لشعوبها يتطلب دعم مبادئ الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان، وتنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة، ومكافحة الفقر والتفاهم بين الثقافات، بغية إقامة شراكة حقيقية[53] .

ومن هنا فإن مؤتمر برشلونة، وبإتفاق المشاركين فيه على إقامة شراكة شاملة فيما بينهم مبنية أساسا على حوار سياسي منتظم، وتنمية وترقية التعاون الإقتصادي والمالي، وتثمين الأبعاد الإجتماعية والثقافية والإنسانية، مشكلة بذلك الأبعاد والجوانب الجوهرية والأساسية الحاكمة للشراكة الأورومتوسطية، إلا أن فعاليتها تتركز بشكل أكبر في المجال السياسي والأمني.

---

[52] – Jean Françoi Degusen**, le méditerrané enquete d'une organisation politiquo-stratégique** défense nationale, paris, octobre, 1997, p10

[53] – مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص97.

أولا:الشراكة السياسية الأمنية

طرحت وثيقة الندوة –إعلان المبادئ– في الإستقرار الداخلي والخارجي، تأكيدا من المشاركين على قواعد السلوك داخل كل بلد شريك لينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتطوير دولة الحق والقانون والديمقراطية في نظامه السياسي والداخلي، والإنتخابات النزيهة والدورية، وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومكافحة الأنشطة الإرهابية، وعدم السماح بإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل على الإندماج الإقليمي لضمان إستقرار المنطقة المتوسطية، والإلتزام بهذه الإجراءات لبناء الثقة والأمن من أجل إقامة سلام وإستقرار في المتوسط[54].

حيث عبر المشاركون عن قناعتهم بأن الأمن والسلم والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد مكسبا وإرثا مشتركا يتعهدون ويلتزمون بدعمه وتشجيعه بكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة لديهم، ولأجل هذا إتفق المشاركون على المضي في حوار سياسي مكثف مدعم ومنتظم، يقوم على إحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي لضمان الإستقرار في المنطقة، وعملا بذلك تعهد المشتركون على الإلتزام بالمبادئ التالية:

-العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلتزامات القانون الدولي الأخرى، وبالتحديد تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والإتفاقيات الإقليمية والدولية التي هم أعضاء بها.

-تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الإعتراف في هذا الإطار بحق كل دولة شريكة في إختيار وتطوير نظامها السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والقانوني والقضائي[55] .

---

[54]– هاني حبيب، **الشراكة الأورو– متوسطية، مالها وما عليها، وجهة نظر عربية**، باريس: المنشورات الجامعية والعلمية، Pubisud، 2001، ص39.

[55] – **Déclaration de Bercelone**, adoptée de la conférence Euro- Méditerrané (27-28 nove,bre 1995) , p02.

-إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع إحترام وفرض إحترام التنوع والتعددية العرقية والدينية في مجتمعاتهم، وتشجيع التسامح، ومحاربة مظاهر التعصب، وإحترام السيادة المتساوية.

-إحترام المساواة في حقوق الشعب، وحقها في تقرير مصيرها، وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة و أحكام القانون الدولي.

-الإمتناع عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول الشريكة، وإحترام حدودها وسيادتها ووحدتها، وحل الخلافات بينها بطريقة سلمية، مع دعوة جميع الأطراف إلى الإمتناع عن التهديد أو إستخدام القوة، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

-توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، والدعوة إلى المحاربة الجماعية للجريمة المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخذرات بكل أشكالها وأنواعها[56].

-تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، بالعمل على عدم إنتشار وإستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية[57]، والإنظمام إلى إتفاقيات مراقبة التسلح ونزع السلاح، مثل: معاهدة حظر وإنتشار الأسلحة النووية (NPT)، إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC)، إتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) .

-تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار وتحقيق الأمن والإستقرار والتعاون المتبادل الإقليمي.

ولا يفوتنا دون أن نشير إلى أن دول الإتحاد الأوروبي حاولت أن تركز على بعض النقاط الأساسية والتي تشكل الحد الأدنى من الإتفاق بين جميع الدول المشاركة في هذخ الندوة، خاصة من جانب الدول العربية، هذه النقاط التي يراد من ورائها إقامة الأرضية المناسبة للإطار المراد إنشاؤه لتوطيد أسس الحوار السياسي بين الطرفين الأوروبي

---

[56]– **OPCIT**, p03.

[57]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص98.

والمتوسطي، حيث وعلى هذا الأساس صرح المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول الحوض المتوسط السيد "مانويل مارين" (Manuel Marin) أنه من الخطأ الإعتقاد بأن أوروبا ستقتصر طبيعة العلاقات السياسية مع جيرانها نحو المزيد من الفهم المتبادل[58]، إلا أن الفهم الذي تتصوره أوروبا ليس بالضرورة ذلك الفهم الذي تتصوره الدول العربية، حيث أن فرض أسس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ومحاولة فرض الرقابة على تطبيقها، تعتبره الدول العربية تدخلا في شؤونها الداخلية، وهو ما يتعارض مع إعلان المبادئ لميثاق برشلونة، ثم إن مسألة التسوية السلمية للصراعات والنزاعات في إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كالنزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص وبحر إيجه، والنزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، لكن وبالمقابل فإننا لانجد أي إشارة إلى العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع عزة، وإحتلاله لأراضي عربية سورية ولبنانية، وهو الشيء الذي أثار سخط وإمتعاض الدول العربية، ويجعل من مشاركتها محل شك، إضافة إلى نقاط أخرى كقدم التفريق بين مفاهيم الإرهاب والمقاومة، والحد من إمتلاك وإنتشار أسلحة الدمار الشامل مع إمتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة.

ونشير هنا إلى أننا لن نطيل في الحديث حول هذه المسائل، ذلك أننا سوف نحاول أن نسلط عليها الضوء بشكل أكثر عمقا في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

إلا أن البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون بـــ "شراكة سياسية وأمنية": تعريف مجال مشترك من السلام والإستقرار، قد أقر فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراســة وســـائل الثـــقــة والأمـــان والواجــب تبـــنيها بـــالإشتراك

[58]– علي ناصر محمد، **البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية– المتوسطية**، شؤون عربية، عدد 88، ديسمبر 1996، ص189.

بـــين هؤلاء، الشـــركـــاء من أجل تدعيم مجال سلام وإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي- متوسطي لهذا الغرض[59].

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف الذي يبقى رهين التطورات السياسية والدبلماسية المستقبلية في المنطقة المتوسطية، سعت المفوضية الأوروبية إلى إعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية، وخاصة مع الدول العربية (الجزائر- مصر- سوريا)، حيث أن هذه الدول الثلاث تعتمد على سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني والدفاعي، وهو مايحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الإتجاه مع الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية، قد تشكل تهديدات محتملة على أمن أوروبا.

هذا وقد تم عقد ثلاثة مؤتمرات أورو- متوسطية أخرى لوزراء الخارجية للدول 27 المتشاركة وهي كمايلي: المؤتمر الأور- متوسطي الثاني الذي عقد في الفترة الممتدة بين 15 و 16 أفريل 1997 بمدينة "لافاليت" الإيطالية، أما المؤتمر الأورو- متوسطي الثالث المنعقد بتاريخ 15 و 16 أفريل 1999 بمدينة شتوتجارت الألمانية، أما المؤتمر الأورو- متوسطي الرابع فقد إنعقد بتاريخ 15 و 16 نوفمبر 2000 بمدينة مرسيليا الفرنسية، حيث تعتبر هذه المؤتمرات بمثابة السيادة المركزية لمسار الشراكة الأورو- متوسطية، وتكملة لهذه المؤاتمرات عقدت عدة إجتماعات على مستوى وزراء الشؤون الخارجية، كالذي تم بين 3 و 4 جوان 1998 في مدينة "بالارم" بإيطاليا، والإجتماع الآخر الذي تم بين 25و 26 ماي 2000، حيث كانا يهدفان لدراسة التطورات الشاملة المحققة من خلال هذه الشراكة.

كما أن هذه الإجتماعات سعت لتطبيق خط قيادة التعاون الإقليمي بين الدول المشاركة، حيث دعمت بإجراءات هيكلية لتفعيل المسار، تتمصل في كل من مجلس اللجنة

[59] – **Déclaration de Barcelon,** opcit, p03.

الأورومتوسطية لمســـار برشلونة، مكونـــــة مـــــــن الإتحاد الأوروبي، وممثلي الدول الشريكة المتوسطية، تجمع بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر، للتأكد من مسار العمل المؤسس على مستوى التعاون الإقليمي، وكذا اللجنة الأوروبية للتحقق من متابعة مجموع أعمال الشراكة، والتحضير للإجتماعات الوزارية الإقليمية، حيث تقام في هذا الإطار إجتماعات بمعدل كل سداسي إجتماعين وزاريين على مستوى القطاع وخمسة إجتماعات على مستوى الخبراء، كما أن هنالك ملتقيات تكوينية وإعلامية للدبلماسيين للدول السبعة والعشرين المتشاركة[60].

ثانيا:الشراكة الإقتصادية والمالية

لابد من أن نشير في البداية إلى الإرتباط الوثيق للجانب الإقتصادي بالقضايا السياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تمكننا من فهمها بشكل أوضح لدى تحليلنا لمجريات الحوار خلال مؤتمر برشلونة، هذا الأخير الذي كما سبق وأن ذكرنا جاء مركزا على المجال السياسي والأمني، على حساب المجالات والأبعاد الإقتصادية والثقافية.

هذا وكان قد شدد المشاركون في المؤتمر على الأهمية التي يولونها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الدائمة والمتوازنة من أجل تحقيق هدفهم في بناء منطقة إزدهار ورفاه مشترك[61].

كما أن المشاركين أكدوا وإعترفوا بالصعوبات التي قد يخلقها مشكل المديونية على مستويات التنمية الإقتصادية، في الدول النامية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وإنطلاقا

---

[60] – Comission européenne, **le partenariat euro-méditeranée : le ^rocessus de Barcelone, Cinq ans aprés (1995-2000)**, direction général des rolation exterieures, 2000 ; p 7-9.

[61] – **le processus de Barcelon** ; opcit, p11.

من أهمية للعلاقات فيما بينهم، فإن المشاركين يتعهدون بمتابعة الحوار بهدف الوصول بالمنطقة إلى تحقيق الرقي والتقدم والإزدهار الإقتصادي.

وقد حدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي:

- إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر:

إن مسار تحرير المبادلات المقترح في الإتحاد الأوروبي في ندوة برشلونة يدخل في سياق مضاعف فهو من جهة تكتل إقليمي، ومن جهة أخرى يندرج ظمن ظاهرة العولمة، ولذلك فإعلان برشلونة إقترح تأسيس منطقة تبادل حر، وقد إتفق الشركاء على أن تكون سنة 2010 آخر أجل لإقامتها، حيث تجمع هذه المنطقة تسعة دول من جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط مع الإتحاد الأوروبي، تغطي أهم المبادلات في إطار إحترام إلتزامات المنظمة العالمية للتجارة.

والملاحظ أن وثيقة برشلونة أولت أهمية قصوى لإنشاء منطقة التبادل الحر، والإلغاء التدريجي للحواجز الظريبية والجمركية بين الشركاء[62]، هذا وقد المشاركون الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر من خلال:

-إعتماد الإجراءات والأحكام الضرورية في مجال قواعد المنشأة والأصل، وحماية حقوق الملكية.

-تطوير وتكييف الهياكل الإقتصادية والإجتماعية من خلال متابعة الإصلاحات الهيكلية مع إعطاء الأولوية لتطوير القطاع الخاص وإطاره القانوني التنظيمي.

-متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ إقتصاد السوق، وتكامل إندماج الأسواق مع الأخذ بعين الإعتبار مستويات نموهم وتقديمهم، بالإضافة إلى تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير ونقل التكنولوجيا[63] .

[62]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص98.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أن إقامة منطقة التبادل الحر سترجع بآثار إيجابية على دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ذلك أن الإلغاء التدريجي للرسوم الظريبية وتخفيض الأسعار على السلع المستوردة، بالإضافة إلى خلق فرص الإستثمار الأجنبي، والدعم المالي الأوروبي المقدم في إطار سياسات الإصلاح الهيكلي وكل هذه الأمور، ستشكل لا محالة دافعا قويا لدفع حركة التنمية في هذه الدول، وهو ما يشجعها للدخول في المنافسة العالمية بقدرات كبيرة وجودة عالية.

في حين أنها ستعود على الإتحاد الأوروبي برفع صادراته إلى دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسط حيث تشكل هذه الدول سوقا إستهلاكية واسعة، كما أنها تزيد من عملية تدفق المواد الأولية الصناعية.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن هذه المنطقة ستجمع بين طرفين غير متكافئين، حيث أن الإتحاد الأوروبي يشكل مجموعة موحدة ومتجانسة وتمتاز بالتقدم والتطور العلمي والتقني والمالي، في حين أن دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تتميز بالتشتت وتضارب سياستها الخارجية، زيادة على تخلفها وضعفها التقني والإقتصادي، وهو مايجعل من هذه المعادلة غير متوازنة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تكريس مبدأ التبعية القاضي بأن دول الإتحاد الأوروبي ستبقى مسيطرة على العناصر الأساسية لتحقيق النمو في حين تبقى دول الجنوب تابعة ومستهلكة، ومتخصصة في إنتاج المواد الأولية.

- التعاون والتشاور الإقتصادي:

تؤكد وثيقة برشلونة على ظرورة زيادة المساعدات، خصوصا تلك الموجهة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمسة التالية للمؤتمر، وفيما يتعلق بالجانب الإستثماري، يطالب المشاركون بظرورة توفير المناخ والتشريع الإيجابي للإستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى

---

[63]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص98.

نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كـــــما يؤكدون عـــــلى أن التعــاون الجهوي والإقليـــمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء[64]، يعد عاملا رئيسيا لإقامة منطقة تبادل حر، وكذا تشجيع الشركات على عقد إتفاقيات فيما بينها بالإضافة إلى إرسال برامج الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطية.

كما يؤكد المشاركون أيظا على ظرورة التوفيق بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على البيئة، وتفادي النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها التنمية على البيئة، كما يبرزون أهمية الحفاظ على الثروات المائية، والعمل على تسهيل التكوين وإعداد البرامج الخاصة لتطوير هذا المجال، كما أنهم يعترفون بدور المرأة في تحقيق التنمية، ويلتزمون بترقية مشاركتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية بدعم التعاون وتعميق الحوار، وخلق الظروف الملائمة للإستثمار في هذا القطاع، كما يرون أن التزود بالماء والتسيير الملائم والإدارة المثلى لهذا المورد الطبيعي مسألة ذات أولوية لجميع الشركاء مع الحرص الجماعي على التعاون في هذا المجال.

كما يتفق المشاركون على ظرورة التعاون من أجل تحديث وتطوير وإعادة هيكلة قطاع الزراعة بالتقنية والتكوين وتنويع الإنتاج وتقليص التبعية الغذائية، ومحاربة الزراعة غير شرعية، وكذا تنمية الهياكل القاعدية، وتشجيع التعاون بين الهيئات والسلطات المحلية، والحرص على تقوية القدرات الذاتية في مجال البحث العلمي من أجل التنسيق بين النماذج وتبادل المعلومات[65] .

---

[64] – Déclaration de Barcelon, **opcit**, p06.

[65] – **Ibid**, p08-09.

- **التعاون المالي:**

من أجل تحقيق الأهداف المعلن عنها في المجال الإقتصادي للشراكة الأورومتوسطية، أقر الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية ضخمة مصاحبة لهذا المشروع، وذلك لتأهيل دول الضفة الجنوبية إقتصاديا، بالإضافة إلى تحضيرها للمنافسة الدولية.

حيث أقر المجلس الأوروبي في جوان 1996، بمدينة كان الفرنسية (Canne)، على هذا الدعم وبقروض قيمتها تقدر بـــ 3.5 مليار أورو، أي مايعادل 4.5 مليار دولار للمرحلة الممتدة ما بين 1995-1999، وتمثل 700 مليون أورو أي ماقيمته 900 مليون أورو للسنة الواحدة، موزعة على عشرة (10) دول، بقيمة 70 مليون أورو، أي 90 مليون دولار في السنة الواحدة للبلد الواحد، وتم التأكيد على أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد ولعدة سنوات مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل شريك، حيث عرف هذا البرنامج بـــ: ميدا (MEDA)* .

حيث يعتبر هذا البرنامج الوثيقة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي من أجل تطبيق مشروع الشراكة، والمقابل لبرنامج (PHAR) الذي وضع لصالح بلدان وسط وشرق أوروبا، والمقدر بـــ 6.5 مليار أورو.

ومهما تكن قيمة هذه المساعدات المالية فإن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بغية مباشرة إصلاحاتها الهيكلية، كما لأنها تبقى بعيدة عن الوعود والطموحات التي يرمي إليها الإتحاد الأوروبي بشأن مستقبل المنطقة المتوسطية، وفي المقابـــل نجد أن غزارة هذه المســـاعدات المالية

* – **برنامج ميدا (MEDA):** أنشأ هذا البرنامج بناءا على قانون الإتحاد الأوروبي رقم 1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23، الذي يحدد كيفية تسيير البرامج في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 بتاريخ 1998/04/07 ثم قانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27.

إتجهت إلى بلدان أوروبا الشرقية بالرغم من أن بناها التحتية وإقتصادياتها تعد متطورة بالمقارنة مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط[66]

لكن ومما تجدر الإشارة إليه أنه وزيادة على النية الألمانية في توجيه إهتمامات الإتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى الإشتراكية سابقا فإن لإستمرار النزاعات والصراعات وتعرقل عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط إنعكاس بالغ، وقوي على منح المساعدات المالية للشركاء في هذه المنطقة، وخاصة العرب منهم.

لقد ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الإقتصادي كمحدد لنجاح إستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية، إنطلاقا من المسلمة الإقتصادية القائلة بأن الإستقرار السياسي يحدده الإستقرار الإقتصادي، إلا أن هذا البيان الختامي لم يتطرق إلى مسألة المديونية وخدمة الدين في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولم تقدم حلولا لتجاوزها، ذلك أنها حلها يمكن دول المنطقة من مباشرة الإصلاحات الهيكلية التي تتطلبها إقامة منطقة التبادل الحر، هذه الأخيرة التي يصبوا المشاركون لتحقيقها.

ثالثا:الشراكة الإجتماعية والثقافية والإنسانية

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط مزيج ثقافي وحضاري متميز، حيث تتعدد بها الأصول (العربية والأوروبية)، كما تتعدد بها الديانات (الإسلام، المسيحية و اليهودية)، بالإضافة إلى شهادتها على ولادة وتعاقب العديد من الحضارات السامية وعلى مدى آلاف السنين.

ومن هنا فإن المشاركين في مؤتمر برشلونة لم يخفوا أهمية الجوانب الثقافية والحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقـد أوصوا مـن خلال إعـلان المبادئ

[66] – Robert pandraud , François Galiz, **Europe-Méditerranée, quel partenariat ?** paris : Assemblée nationale francaise, rapport d'information , N 2367, 15 Novembre 1995, P35.

على الإعتراف بتعدد الثقافات والحضارات في جميع أنحاء هذه المنطقة، وبوجود إحترام عادات وتقاليد كل المجتمعات، وذلك وعيا منهم أن الحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تعد عاملا أساسيا في تقارب وتفاهم الشعوب، وتحسين النظرة المتبادلة فيما بينهم، وفي هذا الصدد أشاروا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، في التعريف بشعوب وثقافات هذه المنطقة[67]، كما نوهوا بضرورة تكوين وتعليم الشباب في المجالات العلمية والثقافية، وبضرورة التبادلات الثقافية ومعرفة لغة الآخرين، مع إحترام هوية وخصوصية كل طرف.

كما أن المشاركين أكدوا على أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية، وترقية السكان صحيا ومعيشيا، مبدين أهمية خاصة لإحترام الحقوق الإجتماعية الجوهرية، بما فيها الحق في التنمية، بالإضافة إلى إعترافهم بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني، في إطار تجسيد هذه الشراكة الأورومتوسطية، وبمختلف جوانبها.

نظرا للاهمية القصوى الذي أضحى يشكلها النمو الديمغرافي المتسارع في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والذي أضحى يشكل تحدى بالنسبة لدول المنطقة، أكد المشاركون على الإسراع بالإقلاع الإقتصادي في هذه الدول، وكذا العمل والتعاون من أجل تخفيف ظاهرة الهجرة، من خلال دعم وتشجيع برامج التأهيل والتكوين المهني، والمساعدات على خلق مناصب شغل[68]

كما أكدوا على ضرورة المكافحة الجماعية لكل الأعمال غير المشروعة والكثيرة الانتشار على غرار المتاجرة بالممنوعات، الجريمة المنظمة، الرشوة، الفساد، المتاجرة

---

[67] – Déclaration de Barcelone, **opcit,** p10.

[68] – Commision des communautés européennes **, migration et diveloppment**, Bruxelles, 03/12/20002, p : 19-20.

بالعبيد، والعمل على القضاء نهائيا على الأسباب التي تؤدي إلى هذه الآفات، واتفقوا على بعث سبل التعاون والحوار والتفاهم وإحترام الغير بين كافة الشعوب والمجتمعات[69].

ومن أجل تحقيق هذه الطموحات والأهداف تم الإتفاق بين المشاركين على خلق إطار دائم متعدد الأطراف، يكون مكملا للعلاقات الثنائية، حيث يتظمن هذا الإطار إجتماعا لوزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقييم الإنجازات، بالإضافة إلى تشجيع اللقاءات بين الشباب والإمتزاج الحضاري، والتبادل وفق برامج تعاون تهدف إلى دفع العلاقات بين الضفتين عبر الجامعة كالجامعة المتوسطية (UNIMED)، والإتحادات التجارية العامة والخاصة.

كما تركز على تشجيع التبادلات بين الجمعيات، حيث أكد المشتركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات، بالإضافة إلى التبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

إن الأمر الذي يمكننا تأكيده من خلال تطرقنا إلى هذا الجانب من الشراكة، هو طغيان وغلبة القضايا الأمنية الأوروبية على الإرادة المشتركة لإقامة شراكة إجتماعية وثقافية لدعم التفاهم بين الشعوب وحوار الثقافات، ذلك أن هذا الجانب يظمن عدة عناصر تعد تكملة للقضايا الواردة في المجال السياسي الأمني، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بالتعاون بين المجتمعات المدنية من أجل تحقيق الديمقراطية، ودولة القانون، وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعاون من أجل مكافحة المخاطر والآفات المتمثلة في الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وهو الشيء الذي يقودنا إلى الإقرار بنقص هذا الجانب، بسبب تركيزه على القضايا الأمنية ، وإهماله للمكانة والوزن

[69] – Déclaration de Barcelon**, opcit,** p13.

الـــثقـــافي، الكبيـــــر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن غياب إستراتيجية إنتماء متبادل إلى الفضاء المتوسطي والقائمة على فكرة التعاون الجماعي، تنعكس بالسلب على إقامة شراكة أورومتوسطية ناجحة .

إن ما يمكن ملاحظته كذلك من خلال تطرقنا إلى مجالات ومضامين الشراكة الأورومتوسطية هو أن معظم الإقتراحات والبرامج والمشاريع المقترحة سواءا في مؤتمر برشلونة أو في المؤتمرات والإجتماعات الوزارية التي تلت هذا المؤتمر، هي من قبل الإتحاد الأوروبي، وكأن هذه الشراكة تتم وتسير في إتجاه واحد، الإتحاد الأوروبي يقترح ودول الضفة الجنوبية تستقبل، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى واقع الشتات والفراغ المؤسساتي لدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وهو الشيء الذي يجعل من هذه الأخيرة دولا عاجزة عن المبادرة باقتراح سياسات ومشاريع مشتركة.

كما أن الظاهرة في هذه الشراكة الأورومتوسطية، أنها تجمع دولا تتميز بعلاقات إقليمية خاصة، كالعلاقة بين إسرائيل والدول العربية، الأمر الذي يجعل من هذه الشراكة مرهونا بمدى تحسن العلاقات العربية– الإسرائيلية للحكم على نجاحها أو فشلها[70] .

والملاحظ كذلك في هذه الشراكة أنها لاتخضع أبدا للمعيار الجغرافي (المتوسطية) للمنطقة، ولا لفكرة تكريس الهوية المتوسطية، ذلك أن خريطة الدول المشاركة توحي بخلل في المشروع الأورومتوسطي وبضعفه أمام المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، فكيف يعقل أن يتم إبعاد دولة مثل ليبيا والتي تعتبر دولة متوسطية، بالرغم مما كانت تعانيه جراء الحصار الدولي بسبب "قضية لوكاربي" وضم دولة مثل الأردن، بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية، وإســـتـــبـــعـــاد دول الخـــلـــيـــج علـــــى الرغـــم مـــن عـــــدم إنـــتمـــاء كل من هذه الدول إلى المنطقة المتوسطية، حيث أن هذا

[70]– حسن نافعة، **مستقبل النظام العربي بعد التسوية، السياسية الدولية**، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد:104، 2000، ص77.

الغموض حول شروط ومعايير ضم وإنتساب المشاركين يجعلنا نتساءل عن هوية هذا المشروع.

كما يلاحظ أيضا، وعلى ضوء ما سبق من تحليل، أن الطرف الأوروبي قد هيمن بشكل واضح على صياغة النصوص، ووضع المفاهيم وتحديد الأهداف، بما يتناسب ويخدم مصالحه الأمنية، وهو ما يبقي النجاح في المسار السياسي الأمني، مرهونا بنجاح المسارات الأخرى نظرا للطبيعة التكاملية بين هذه المسارات.

المبحث الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط كمبادرة جديدة للشراكة الاورومتوسطية.

حددت ندوة برشلونة الأورومتوسطية، في إطار البيان المشترك التوجهات الكبرى لسياسة الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال القرن الواحد والعشرين، هذه السياسة التي ترتكز على مفهوم الشراكة مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تهدف إلى بناء فضاء إقتصادي وإجتماعي وسياسي وأمني، يتماشى مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة، ويستجيب لديناميكية العولمة الإقليمية.

غير أنه رغم المؤتمرات وإجتماعات العمل واللقاءات المتتالية بين وزراء الخارجية لمتابعة سير الأعمال، ودراسة التطورات الشاملة المحققة من خلال هذه الشراكة، لم يكن هناك أجوبة حقيقية للأهداف المسطرة[71]، ذلك أن هذه الشراكة وحسب الكثير من الدارسين والنقاد جاء فقط بالقدر الذي يخدم مصالح الطرف الأوروبي في إطار توسعه، ومواصلة بنائه، وبما يتطلب ذلك من حماية لحدوده، وضمان لإستقراره الإقتصادي والسياسي، وهو ما أدى إلى فشل مشروع الشراكة المتوسطية، فما كان على الإتحاد الأوروبي بعد تقييم هذا المشروع إلا أن يقدم مبادرة جديدة ومكملة لمشروع الشراكة، أي المحافظة على سياسة الشراكة وإضافة ما يعرف بـــ 'سياسة الجوار"، التي تم إقتراحها من طرف المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية، السيد " خافيير سولانا" سنة 2003، لتدخل حيز التنفيذ بدءا من سنة 2004، حيث تعتبر هذه السياسة إستراتيجية أوروبية جديدة، لا تختلف في الأساس عن سابقتها، بل هي إستمرار لما بذل من جهود لتحقيق نفس الأهداف، حيث كانت موجهة قي بادئ الأمر إلى بلدان أوروبا الشرقية كبديل عن إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، لكن بعد توسع هـــذا الأخـير فـــي مـــارس 2004 ، وبـالنـــظـــر إلـــى زيـادة وتنـامي المخاطر الأمنية خاصة بعد

[71]– جون كلود توري، **نفس المرجع** ، ص11.

أحداث 11 سبتمبر 2001 [72]، توسعت هذه السياسة لتشمل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى ثلاثة بلدان من شرق أوروبا وهي : بلاروسيا، ملدوفيا، أوكرانيا، لتواصل هذه السياسة نفس المسعى الذي بدأه الإتحاد الأوروبي من خلال برامج العمل في إطار مسار برشلونة، وذلك من خلال عملها على تعزيز حوار إجتماعي وسياسي أمني مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات الإقتصادية، وتنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وتوسيع النشاطات في مجال البحث والتعليم من خلال العلاقات المتبادلة بين ضفتي المتوسط، ليأتي مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في 2007، والذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي " ساركوزي" في مدينة طنجة المغربية، كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار، لإقامة فضاء متوسطي آمن وزاهر[73].

المطلب الأول: جذورالمشروع، منطلقاته ومرتكزاته.

وجه الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي دعوة إلى رؤساء دول وحكومات بلدان البحر الأبيض المتوسط، من أجل حضور إجتماع بباريس في 13 جويلية 2008، حيث تمخض عن هذا الإجتماع والذي حضره 43 رئيس دولة حكومة، الإعلان الرسمي عن تأسيس إتحاد سياسسي وإقتصادي وثقافي قائم على المساواة بين الأمم، تحت مسمى "الإتحاد من أجل المتوسط"، هذا الأخير الذي تقتصر العضوية فيه على دول الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرون، بالإضافة إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وفي نوفمبر 2008إجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإتحاد من

[72]– **نفس المرجع** ، ص12.

[73]–هاني الشميطلي، **أوروبا و المتوسط، تاريخ العلاقات مشروع الإتحاد من أجل المتوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع:19 ، (صيف2008)، ص153.

أجل المتوسط في مرسيليا، وخرج المجتمعون ببيان ثاني يعتبر عقدا مكملا لبيان باريس[74].

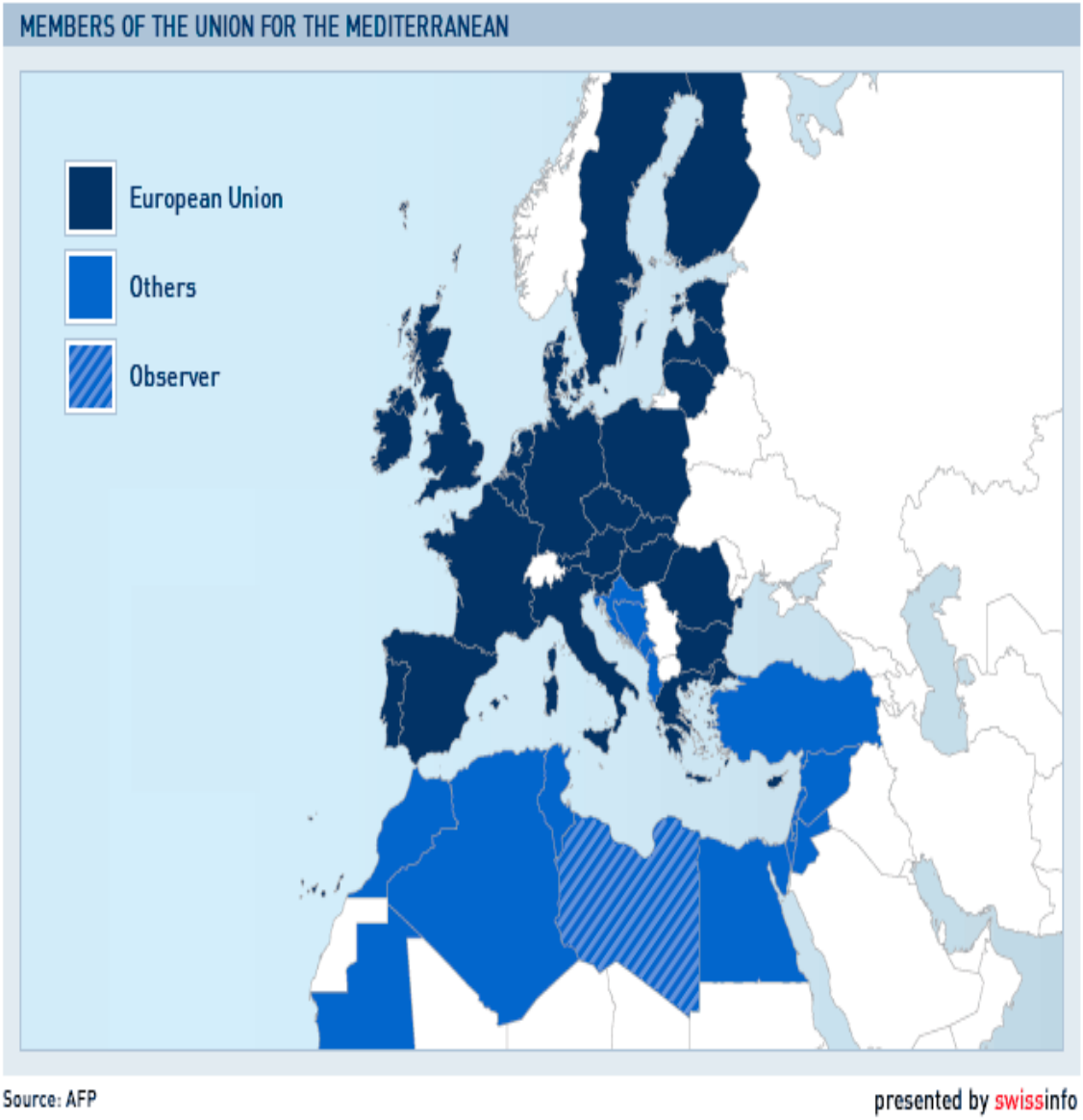

الدول الأعضاء في مشروع الإتحاد من اجل المتوسط

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%B4fMml6GOGDbWM%253A%%3B225

[74]– جون كلود توري، **نفس المرجع** ، ص16.

أولا: جذور الإهتمام الفرنسي بالبحر الأبيض المتوسط

وتجدر الإشارة إلى أن الإهتمام الفرنسي بالسيطرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط ليس بالأمر الجديد، إذ يرجع إلى عدة قرون إلا أنه يتجلى وبشكل أكثر وضوحا، إبان الحملات الإستعمارية الأوروبية، والتي قادتها فرنسا على غالبية دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكن وبعد إنقضاء المرحلة الإستعمارية، عاد هذا الإهتمام والسعي الفرنسي لأداء دور محوري وحيوي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال سياسات الحوار والتعاون التي تبناها الرؤساء الفرنسيون، إتجاه هذه المنطقة، وقد كان الرئيس **جورج بومبيدو** (Georges Poumpidou) من أوائل المسؤولين السياسيين الفرنسيين الذين عبروا عن هذا الطموح، حيث ترتبط هذه الأفكار بسعي فرنسا للمحافظة على مناطق نفوذها التقليدية جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتتصل كذلك بالتطلعات الفرنسية في إحتلال مكانة دولية مرموقة بين القوى العالمية الكبرى في عالم الثنائية القطبية[75]، ومع وصول **فرانسوا ميتران** (François Mittrrand) إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية سنة 1981 تزايدت المساعي والدعوات الفرنسية لوضع سياسات تعاون بين دول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فعقد أول منتدى متوسطي في مرسيليا في فيفري 1988، ضم كل من : فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا واليونان، بالإضافة إلى الجزائر، تونس، المغرب حيث تم فيه مناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك للدول المطلة على المتوسط [76]، كما أسهمت بشكل جوهري في إيجاد المنتدى المتوسطي

[75]– الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص53.

[76] – mustapha Sehmi : **paix et securité en méditerranée occidentale, la diversité du sud, l'europe et le maghreb**, paris, centre d'étude et de recherche sur le monde Arab contemporain, 1988, p 19-37.

الذي ظم في البداية كل من دول القوس اللاتيني* من شمال البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى دول المغرب العربي الخمسة من الجنوب ضمن مجموعة (5+5).

ومن هنا يمكننا القول أنه كان لفرنسا دور فعال وجد حيوي في تطوير وتكريس فكرة التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، وكانت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط (UPM) آخر هذه الأفكار، والتي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي ووعد بتجسيدها منذ تنشيطه لحملته الإنتخابية لرئاسة فرنسا سنة 2007.

ثانيا: مراحل طرح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

طرح الرئيس الفرنسي **نيكولاس ساركوزي** إبان تنشيطه لحملته الإنتخابية، شهر ماي 2007 فكرة إقامة مشروع الإتحاد المتوسطي بهدف إقامة شراكة بيي دول الإتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية بصورة حقيقية، هذا المشروع الذي جعل منه أحد أهم أولوياته في حالة وصوله إلى كرسي الرئاسة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

-فشل الحوار الأورومتوسطي والذي كان قد بدأ منذ أزيد من عشرة سنوات ببرشلونة سنة 1995 في تحقيق بعض أو كل الأهداف التي إتفق عليها من خلاله، هذا الفشل الذي أرجعه ساركوزي إلى تركيز وإنشغال النخب السياسية، وصانعي القرار في أوروبا على أولوية تعزيز وتوسيع الإتحاد الأوروبي، وذلك بضم دول أوروبا الوسطى والشرقية والتي كانت في الكتلة الإشتراكية سابقا، على حساب علاقات الحوار والتعاون مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

-ثم إن نمط الحوار العمودي (شمال، جنوب) والذي طبع مسار برشلونة زاد حسب **ساركوزي** في تعميق حدة التباينات والتناقضات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا إقترح **ساركوزي** على الدول المتوسطية أن تحدد مصيرها من خلال مشروعه القائم

* – **دول القوس اللاتيني:** الرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومالطا.

على المساواة بين أعضائه، وذلك بضرورة تعزيز العلاقات الأفقية فيما بينها أي (جنوب، جنوب).

وللإشارة فإن **ساركوزي** قد خص بالذكر البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في ندائه لبناء الإتحاد المتوسطي، وفكرته في ذلك إقتباس تجربة الوحدة الأوروبية، حيث بدأت هذ الأخيرة بعدد قليل من الدول وبمشاريع نفعية محددة، وبعد بضعة أشهر صرح **ساركوزي** في الخطاب الذي ألقاه في مدينة طنجة بالمغرب بأن المؤسسات التي ستضطلع بتسيير أمور الإتحاد المتوطسي لن تكون بالضرورة على شاكلة مؤسسات الإتحاد الاوروبي، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التناقضات والإختلافات الإقتصادية والسياسية والقانونية الحادة بين دول ضفتي المتوسط، وإقترح في هذا الصدد إقامة لقاءات دورية بين رؤساء الدول والحكومات للبلدان المتوسطية، بإسم "المجموعة المتوسطية"، مع إحداث مجلس متوسطي، إلا أن أهم ما يميز مشروعه أنه يقوم على أساس وظيفي نفعي، ومعناه الإنتقال من الأمور التقنية إلى الأمور السياسية حسب منظري النظريات الوظيفية سواءا لدافيد ميتران (David Mitrany) في الميدان السياسي أم **لبيلا بلاسا** (Bella Balassa) في الميدان الإقتصادي، أي العودة إلى المحاور الرئيسية التي تدور حولها مواضيع اللبيرالية الإقتصادية والتي تعتمد على التكامل عن طريق السوق الحرة، هذه الديناميكية الجديدة التي يعززها مفهوم العولمة[77]، كما أنه يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين بلدانه من خلال إنشاء جامعات ومخابر بحث مشتركة، حيث أن البحث العلمي والتطور التكنولوجي يمثلان مصدرا للنمو الإقتصادي، فمن غير الممكن اليوم، الإعتقاد بإستمرارية المؤسسة دون تفعيل عناصر مثل الإبتكار، الثروة، الإكتشاف... فالإبتكار هو عامل أساسي للنمو، وأدات الإقتصاد المعلوم، هذا الأخير يولد العديد من التكنولوجيات، والمنتجات الجديدة التي تساعد على الإستجابة

[77] – zaki laidi : **« qu est ce que laglobalisation ? , l'annuaire de la méditerranée** , paris, publisud, 1997, p 60.

للرهانات الدولية مثل الصحة والبيئة، بالإضافة إلى خلق مناصب العمل، والمساهة في تحسين نوعية حياة السكان[78]. كما أن التعاون المشترك سيقوم في إطاره وفق رؤية **ساركوزي** على التسيير المشترك لقضايا التعاون الحساسة مثل المياه، ووضع سياسة مشتركة للطاقة، وأخرى من أجل ترقية التراث المشترك، كما يقوم على دعامة أخرى تتمثل في تجسيد التعاون القضائي المشترك من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب، ومحاربة الفساد[79] .

وقد إقترح **ساركوزي** إنشاء بنك متوسطي للإستثمارات، مماثل للبنك الأوروبي للإستثمارات، بغية تفعيل هذا الإتحاد، حيث يقدم هذا البنك التسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الإقتصادية الأوروبية ونظيرتها في الضفة الجنوبية، وقد أرجع الخبراء الفرنسيون فكرة إنشاء هذا البنك إلى ضئالة نسبة الإستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط، والتي لاتتعدى 2% من إجمالي قيمة إستثماراتها الخارجية، في حين تجاوزت قيمة الإستثمارات الأمريكية واليابانية 20% و25% على التوالي في الدول المحيطة بهما[80].

يرتكز مشروع الإتحاد المتوسطي وكما سبق ذكره على البعد البراغماتتي النفعي، هذا البعد الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية لنظريات التكامل الدولي في الفلسفة الليبيرالية، والذي يركز على المتغير الإقتصادي، وبالضبط على ما يعرف بالإقليمية الإستراتيجية، والتي تهدف بالإعتماد على الإقليمية الإقتصادية إلى إنشاء علاقات قوة، وبالتالي التقليل من المناقضات والنزاعات بين الدول، وهو الطموح الذي يريد بناءه

---

[78]– محمد رضا مزوي، **سياسة أقطاب الإمتياز للمساهمة في تقليص المساقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط**، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر: منتدى السياسات العامة، العدد1، جوان 2012.

[79]– مصطفى صايج، **الإتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات**، الجزائر، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1، مارس 2008، ص 9–10

[80]– **نفس المرجع**، ص 10.

ساركوزي، دون الرجوع إلى قضايا التاريخ والذاكرة، حيث قال: " إن البحر الأبيض المتوسط مستقبلنا، وليس ماضينا"، وبالتالي يريد أن يحسم في قضايا تاريخية تتعلق بماضي فرنسا الإستعماري، متمسكا برفض تقديم أي إعتذار عن هذا الماضي أو الندم عليه. حيث يعتبر أن التاريخ هو مجرد وقائع فحسب، والرؤية البراغماتية هي التي تجعله يعارض أي إتفاقية يمكن أن تفتح دفاتر التاريخ والذاكرة.

ويمكن حصر الدوافع الأساسية التي جعلت الرئيس الفرنسي يطرح مشروع الإتحاد المتوسطي كذلك في التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تشكل خطرا أمنيا على مستقبل فرنسا، حيث تتمثل هذه التهديدات في: الإرهاب الدولي، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة... الخ وهي كلها قضايا دفعت بالرجل الأول في فرنسا إلى البحث عن الحلول الناجعة لإحتواء هذه التهديدات، وبالتالي ضمان أمن وإستقرار فرنسا، أما فيما يتعلق بالتحديات البيئية، فهناك إدراك فرنسي بأن قضية الأمن البيئي تشكل هاجسا مشتركا بين دول ضفتي المتوسط، ذلك أن هذا البحر يشهد يوميا حركة نقل تجاري هائلة، حيث يعبر من خلاله حوالي 30% من النقل البحري ومن 20 إلى 30% من النقل البحري للمحوقات، وهو ما يزيد من مخاطر التلوث الذي سيكون له إنعكاسات ونتائج كارثية على سكان وإقتصاديات دول المنطقة، خصوصا وأن التقديرات الأوروبية تعتمد كثيرا على عائدات السياحة، وفي هذا الصدد أكد **ساركوزي** على أن الأمن البيئي والمياه يشكلان أحد الأولويات التي يسعى إلى تحقيقها مشروع الإتحاد المتوسطي.

يشكل العامل الديمغرافي كذلك اهتمام فرنسي خاص (فمن جهة حاجة فرنسا إلى تعويض النقص في اليد العاملة ومن جهة ثانية وقف الهجرة السرية المتدفقة على جنوب أوروبا) فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن عدد السكان سيصل إلى حوالي 400 مليون نسمة في كل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط بحلول سنة 2050، وهو ما يفرض على دول الضفتين تأمين العمل والسكن والصحة والتعليم... لهذا العددالضخم من

السكان، وهو ما قد يؤدي إلى وقوع نتائج كارثية وإن بقي الوضع في نفس الإتجاه من حيث الإحتلال في التوازن التنموي بين شمال المتوسط وجنوبه .

وإذا كانت فرنسا تنظر للضفة الجنوبية على أنها مصدرا للتهديدات الأمنية، فهي بالمقابل تعتبرها مصدرا لأمنها الطاقوي[81]، كما أنها ستجني الكثير من الفوائد والمصالح من خلال الإتحاد المتوسطي، حيث يتأكد هذا من خلال جولات ساركوزي المغاربية بعد توليه الرئاسة مباشرة والتي حصل فيها على العديد من الصفقات التجارية والمشاريع الإستثمارية في هذه الدول من الواضح أن مشروع الإتحاد المتوسطي، الذي طرحه الرئيس الفرنسي **ساركوزي** يولي إهتماما كبيرا ببناء حوار سياسي وإقتصادي وأمني مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، من منطلق أن هذه الدول تمثل عمقا إستراتيجيا للإتحاد الأوروبي في الجهة الجنوبية، إذ تعد فرنسا والتي تعتبر نفسها الناطق الرسمي بإسم دول المتوسط الجنوبية، بحكم إرتباطاتها القوية مه هذه الدول، الدولة الأوروبية الأولى التي تبنت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية، حيث طلبت بأن يكون للإتحاد الأوروبي دور أكبر في السياسة الأوروبية المتوسطية، هذه الأخيرة التي تعتبر إمتدادا للسياسة الفرنسية المتوسطية، وبالمقابل فإن ألمانيا لم تكن متحمسة لهذه العلاقات، حيث أنها كانت تولي إهتماما خاصا للعلاقات مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أنها كانت ولاتزال تعتبر أن هذه الدول تشكل إمتدادا لمجالها الحيوي[82] .

غير أن محدودية هذا المشروع، والذي إقتصرت العضوية فيه، فقط على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، جعلته يتعرض إلى الكثير من الإعتراضات والإنتقادات العلنية من طرف الشركاء الأوروبيين، اللذين أبدو مخاوفهم من أن يؤثر هذا المشروع على مسار برشلونة والذي كان لايزال قائما، وعلى الإتحاد الأوروبي يشكل

[81]– مصطفى صايج، **نفس المرجع** ، ص10.

[82] – Mélanie Morisse- Schilbach **: l'europe et la question algérienne**, paris, presse universitaire de france, 1999, p99.

عام، وبالأخص المعارضة القوية من طرف ألمانيا، حيث حذرت هذه الأخيرة وعلى لسان مستشارتها "**أنجيلا ميركل**" من إمكانية تشكيل هذا المشروع تهدبدا على كيان الإتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تفكيكه على المدى الطويل.

وإدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية على هذا المشروع، قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الإتحاد الأوروبي، عندما صرح بأن هذا المشروع لايهدف من وجهة النظر الفرنسية إلى تعويض الصادرات والمشاريع القائمة، بقدر مايهدف إلى إعطائها نفسا وإنطلاقة جديدتين، كما أضاف أن هذا المشروع ليس بديلا لمسار برشلونة، ولايعتبر تكتلا ضد أوروبا أو إفريقيا، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في الإتحاد المتوسطي.

أما بخصوص توسيع الإتحاد الأوروبي، أكد **ساركوزي** أن أوروبا إذا أرادت أن تكون لها القوة لايجب عليها أن تتمدد بدون نهاية، وأن تتوسع خارج حدودها، كما حسم في مسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حيث إعتبر أنها ليست دولة أوروبية، لكن بالمقابل تعتبر بلدا متوسطيا كبيرا لذا عرض عليها الإنضمام إلى الإتحاد المتوسطي.

وبالمحصلة فإن طرح فكرة الإتحاد المتوسطي وتنفيذها لم يكن أمرا سهلا وسلسا كما كان متوقعا من الجانب الفرنسي، حيث وبعد سلسلة مفاوضات شاقة، والتي كان آخرها إجتماع الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، تم التوصل إلى توافق بين دول الإتحاد الأوروي بشأن الخطة المبدئية لإقامة هذا المشروع[83]، إذ قام القادة الفرنسيون بإدخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأولى له، بشكل يجعل من كافة بلدان الإتحاد الاوروبي السبعة والعشرون أطرافا فيه، كما تم الإتفاق على تعديل إسم المشروع ليصبح " عملية برشلونة": الإتحاد من أجل المتوسط، ليتم في

[83]– تحليل إخباري، **آمال وتحديات وراء قمة الإتحاد من أجل المتوسط**، ديسمبر 2008، من الموقع http// :arabic.pepledaly.com.cn/31663/6450366.html:

الأخير الإعلان عن أهداف ومظامين المشروع وسط مواقف متباينة ومتناقضة وهو ما سنحاول أن نتطرق إليه في الجزء الموالي من هذه الدراسة .

المطلب الثاني: أهداف المشروع، مضامينه، وردود الأفعال المختلفة حوله.

إرتأينا أن نستعرض في بداية هذا المطلب – وقبل أن نتطرق إلى أهم ما جاء في المشروع الفرنسي من مضامين وأهداف – ردود الأفعال المختلفة والتي لازمت أو صاحبت إطلاق هذا المشروع منذ أن تم الإعلان عليه من طرف الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي وإلى غاية الإتفاق عليه بين صانعي القرار في الإتحاد الأوروبي.

أولا: ردود الأفعال المختلفة حول المشروع الفرنسي

حيث لما طرح الرئيس الفرنسي فكرة الإتحاد المتوسطي أول مرة، أثناء حملته الإنتخابية، لم يأخذ أي من المسؤولين المعنيين بالشراكة الاورومتوسيطة، الأوروبيين منهم أو العرب، هذه الفكرة على محمل الجد، وإعتبروا أنها مجرد إحياء للإهتمامات الفرنسية التقليدية تجاه المنطقة المتوسطية، خاصة في جهتها الجنوبية [84].

وفي حقيقة الأمر أن لهذا الموقف مايبرره، ذلك أن مسار برشلونة وبأبعاده الثلاث (السياسي والإقتصادي والإجتماعي– الثقافي) والذي تم الإعلان عنه سنة 1995، يمثل أرضية الإتفاق، وإطار للعمل بين طرفي الشراكة الأورومتوسطية، ولعل ردة الفعل الأبرز حول هذه المبادرة في مرحلتها الأولى، جاءت من تركيا، وذلك عقب الموقف الفرنسي الرافض لإنضمامها للإتحاد الأوروبي.

لكن وبوصول **ساركوزي** إلى كرسي الرئاسة في الجمهورية الفرنسية، كثفت الدبلماسية الفرنسية من جهودها، من أجل بلورة الأفكار العملية بغية ترجمة المبادرة التي

[84]– محي الدين توق، **الإتحاد من أجل المتوسط من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي**، الأردن: مجلة الأردن الدولية، العدد الثاني، 2008، ص 30–33.

دعا إليها هذا الرئيس إلى إطار عمل مقبول بالنسبة لطرفي الشراكة الأورومتوسطية، بإعتبار أن الطرح الأول لهذه المبادرة كان غامضا ويخلوا من أية مظامين حقيقية يمكن مناقشتها. حيث سعت هذه الدبلماسية إلى إقناع الأطراف الأوروبية والمتوسطية بضرورة إعطاء نفس جديد للشراكة الأورومتوسطية المجسدة في إطار مسار برشلونة منذ سنة 1995. مركزة في ذلك على محدودية النجاحات التي حققتها هذه الشراكة، خصوصا في شقها السياسي والأمني، وهو الشيء الذي أقرته المفوضية الأوروبية لاحقا في بيانها الذي قدمته إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي حول مشروع عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط، بتاريخ 20ماي 2008، والجدير بالملاحظة أن مقاومة هذا المشروع جائت من جانب المنظومة الأوروبية لخشيتها على مسار برشلونة الذي يعتبر من وجهة نظرها الأداة الرئيسية للعلاقات الأوروبية- المتوسطية منذ عام 1995، والإطار الوحيد للتعاون والتنمية والحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا فقد تراوحت ردود فعل هذه المنظومة تجاه مشروع الرئيس الفرنسي بين الشك في نجاحها والمراهنة على فشلها من جهة ومقاومتها من جهة أخرى[85] .

حيث إتخذت كل من ألمانيا وإسبانيا مواقف متشددة من هذا المشروع، ولم يتسن تقديمه إلى المجلس الأوروبي لإقراره بتاريخ 13-14 ماس 2008، إلا وكما سبق وأن ذكرنا- بعد أن إلتقى الرئيس الفرنسي **نيكولاس ساركوزي** بالمستشارة الألمانية **أنجيلا ميركل**. لحل الخلافات بينهما بشأن هذا المشروع، حيث خلص هذا اللقاء إلى تعديل إسم المبادرة لتصبح "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط"، مع مراعاة بعض جوانبها خاصة ما تعلق منها بالرئاسة المشتركة للمعاهدات والإتفاقيات الأوروبية، لاسيما معاهدة لشبونة وعدم الإلتزام بأية موارد مالية إضافية فوق ما تم التعهد به حتى نهاية عام

[85]- تحليل إخباري، **آمال وتحديات وراء قمة باريس**.مرجع سابق

2001، وذلك شمن الأطر القائمة لعملية برشلونة، بما في ذلك أداة سياسة الجوار الأوروبية.

والملاحظة من خلال هذه التعديلات التي أدخلت على المشروع الفرنسي، أنه تم إفراغ هذا الأخير من أية مظامين حقيقية لما هو قائم فعلا في عملية برشلونة، كما أن هذا التعديل قد أكسب إسبانيا إبقاء هذه العملية (عملية برشلونة) ضمن عنوان المشروع الجديد، كما أكسب هذا التعديل أيضا ألمانيا ومعها العديد من الدول الأوروبية الأخرى بعدم التعهد بأية إلتزامات مالية جديدة، كما أكسب فرنسا وضع هذا المشروع ضمن نطاق إهتمامات النادي الأوروبي من خلال إدخال تنظيمات مؤسسية جديدة عليه .

أما بالنسبة إلى البلدان العربية، وعلى الرغم من كونها طرف رئيسي ومباشر في الشراكة الأورورمتوسطية، إلا أنه لم يتم إستشارتها، وإشراكها في مراحل تطوير المبادرة الفرنسية، لاقبل الإتفاق الفرنسي الألماني، ولا بعد حصول التوافق بين الآراء الأوروبية بشأن الخطة المبدئية لإقامة هذا المشروع.

حيث إكتفت الدول الأوروبية بتقديم النسخة الأولية عن المبادرة إلى الدول العربية (المتوسطية) بإعتبارها طرفا معنيا بالشراكة الأورومتوسطية، أين تم بحثها ومناقشتها خلال إجتماعات وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية في شهر ماي 2008، والملاحظ أن الخارجية الفرنسية تعاملت بحكمة وذكاء مع الدول العربية، حين إتفقت مع مصر في وقت مبكر، وحتى قبل إنعقاد مجلس وزراء العرب، لتكون الرئيس المشارك للإتحاد من أجل المتوسط، في خطوة تتجنب من خلالها فرنسا أي ردة فعل مصرية غير محسوبة حول المشروع، وأيضا حينما إقترحت وضع سكرتارية للإتحاد من أجل المتوسط في إحدى العواصم المغاربية، وهو ما خلق إرتياحا لدى عامة الدول العربية.

وقد إقتصرت ردود الفعل العربية نحو هذا المشروع حول مجموعة من الأفكار، حيث نلخصها كالتالي:

-الغموض الذي يشوب المشروع الفرنسي في بعض الجوانب الإقتصادية.

-مواقف الأوروبيين من بعض المواقف الحساسة كالهجرة، الإرهاب، والمقاومة ... وغيرها.

بالإضافة إلى وجود إسرائيل في مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، إذ ترفض الدول العربية أن يكون هذا الإطار قناة للتطبيع مع إسرائيل، ما لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة للقضية الفلسطينية، غير أن تعديل أو تغيير إسم المبادرة لتشمل مسار برشلونة، يعني بالضرورة عدم إستثناء إسرائيل، وهو ما يعني أيضا، أن الدبلماسية الفرنسية تصرفت مرة أخرى بذكاء مع الدول العربية، حينما أدخلت عملية برشلونة في عنوان المشروع، ما يعني بالضرورة الإبقاء على عضوية إسرائيل.

وعموما فقد برز هنالك توافق في الآراء الأوروبية والعربية، حول ضرورة إنشاء هذا الإتحاد وبالأعضاء الحاليين لعملية برشلونة، وعلى إنعقاد القمة الرئاسية للدول الأعضاء في باريس يوم 13 جويلية 2008.

غير أن ما يجب تأكيده وعلى الرغم من الإتفاق على الرئيس المشارك ومقر السكرتارية وعلى أهميتهما، ليس هما العاملان الرئيسيان في نجاح هذا المشروع، كما أن تلك القمة الرئاسية للدول الأعضاء والتي عقدت بباريس، وعلى أهميتها لاتعتبر الضامن الكافي لإدامة الإهتمام بها، مادام أن المشكلات البنيوية بين دول الإتحاد المتوسطية نفسها، والمشكلات بينها وبين الدول الأوروبية وفرنسا تحديدا، وإشكالية إنضمام تركيا إلى

المنظومة الأوروبية، كلها عوامل ستساهم لامحال وبطريقة أو بأخرى في نجاح أو فشل هذا المشروع[86] .

ثانيا: أهداف ومضامين الإتحاد من أجل المتوسط

إن الملاحظ من خلال البيان الذي تم تقديمه من طرف المفوضية الأوروبية إلى البرلمان والمجلس الأوروبي حول مبادرة مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط بتاريخ 25 ماي 2008، وقرار البرلمان الأوروبي بهذا الخصوص، بالإضافة إلى البيان الختامي للقمة الرئاسية للدول الأعضاء المنعقد بتاريخ 13 جويلية 2008، أنه لا وجود لأشياء جديدة في المضامين الأساسية، إضافة إلى ما هو موجود أصلا في عملية برشلونة، غير أن هذه المبادرة تقترح –وكما سبق وأن ذكرنا– أطر مؤسساتية للعمل لم تكن موجودة في عملية برشلونة، ذلك أن هذه المبادرة أو هذا المشروع يقترح إيجاد رئاسة مشتركة للإتحاد ما بين ضفتي المتوسط، وعقد قمة دورية كل سنتين، بالإضافة إلى إيجاد سكرتارية دائمة في إحدى عواصم جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحديدا بإحدى العواصم المغاربية، مع مكتب صغير في مقر المفوضية الأوروبية، وهي أمور كلها كانت غير موجودة في مسار برشلونة، حيث أن هذه البنية المؤسسية الجديدة من شأنها أن تخلق إهتماما جديد بمسار برشلونة خاصة لدى شعوب المنطقة المتوسطية حيث أنه ليس من المبالغة القول، أن هذا المسار لم يكن معروفا لدى الغالبية الساحقة من الشعوب، ولدى نسبة كبيرة من المسؤولين في دول الشراكة الأورومتوسطية.

[86] – Didier Billin et Rachid Khechana , **Timides avancés diplomatique, in pascal Boniface**, l'année stratégique 2009, ana lyes desenjeux internationaux, paris : ed.dalloz, septembre, 2008, pp : 316-318.

أما بالنسبة للمضامين التي جاء بها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، فيمكننا القول أنه لن يكون هناك أي جديد من الناحية الفعلية، ذلك أن الإعلان المشترك للقادة المجتمعين في قمة باريس يؤكد على الآتي :[87]

-تأكيد القادة المشاركين في القمة على أن المبادرة الجديدة سوف تبنى على العناصر الإيجابية لعملية برشلونة وستعمل على تعزيزها، بالإضافة إلى تأكيدهم على الإبقاء على نفس الأهداف ومجالات التعاون المحددة في الإعلان المشترك لمؤتمر برشلونة 1995.

-إتفاق المشاركين على الإبقاء على مسارات التعاون الأساسية لعملية برشلونة (الحوار السياسي والتعاون الإقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الحوار في المجالات الإنسانية والإجتماعية والثقافية) بإعتبارها أساس العلاقات الأورومتوسطية.

-الإبقاء على برامج العمل الذي تم إقراره من خلال إنعقاد القمة الأورومتوسطية والتي دعت إليها إسبانيا بمناسبة مرور عشرة سنوات على إنطاق عملية برشلونة سنة 2005، إذ يمتد هذا البرنامج على مدى خمسة سنوات.

-كما أكد المشاركون في القمة الرئاسية لهذه المبادرة الجديدة على الإبقاء على خطة برنامج العمل لسنة 2008، والذي أقره وزراء الخارجية لدول الشراكة الأورومتوسطية في لشبونة سنة 2007.

-كما أن البنية الحالية لعملية برشلونة، وبالذات ما تعلق منها بإجتماعات كبار المسؤولين واللجنة الأورومتوسطية، وإجتماعات الخبراء سيتم الحفاظ عليها وتعزيزها أينما أمكن.

-بالإضافة إلى أنه لن يكون هنالك أدوات مالية جديدة لتمويل المشاريع المشتركة والتي ستنفذ ضمن مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، غير تلك المستخدمة ضمن عملية

---

[87]- **الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط**، من الموقع:-http://www.ambafrance.dz.org/IMG/declaration-commune-sommet-de-paris-en-arab-150708-1-pdf(13/07/2008).

برشلونة، وأن أي أموال إضافية يمكن أن تحتاجها هذه المبادرة ستوفر من خلال القطاع الخاص والمساهمات المقدمة من طرف الدول المتوسطية، ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك الإقليمية، ومن خلال التعاون الثنائي.

كما تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط قد حددت ستة مشاريع أساسية، تركز في مجملها على الجانب الإقتصادي، حيث يم تبني هذه المشاريع في القمة الرئاسية والتي عقدت بشأن هذه المبادرة، غير أن تنفيذ هذه المشاريع يتطلب توفير التمويل اللازم لها، وذلك من خلال القنوات التي حددها القادة المشاركون في القمة، حيث تتمثل هذه المشاريع فيما يلي[88] :

1- خفض التلوث في البحر المتوسط، والإدارة السليمة للبيئة:

وذلك من خلال إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع تحلية مياه البحر، وتنقية المياه المستعملة، ومعالجة ورسكلة النفايات، ومحاربة كل أسباب التلوث البحري والبيئي.

2- الطرق البرية السريعة والخطوط البحرية:

حيث ستمكن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما في ذلك وسائل الربط بين الموانئ في كل الحوض المتوسطي، بالإضافة إلى وفرة الطرق الشاطئية السريعة، وعصرنة خطوط السكة الحديدية من تحسين تدفق السلع والبضائع والأشخاص بحرية في كامل المنطقة المتوسطية.

[88]- **الإعلان المشترك لقمة باريس**، نفس المرجع.

3- التعاون في مجال الدفاع المدني:

وذلك من خلال إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية، يهدف إلى التقليل من نسبة الكوارث التي يتسبب فيها البشر، بالإضافة إلى الوقاية من الكوارث الطبيعية، خصوصا وأن المنطقة المتوسطية تعد من أبرز المناطق المعرضة لهذه الكوارث.

-برنامج الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية):

يعتبر الإهتمام بمصادر الطاقات البديلة، وكذا البحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة، كما أنها تعتبر أولوية أساسية في مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك من خلال القيام بالدراسات، ووضع الخطط بخصوص الطاقة الشمسية في المنطقة المتوسطية.

- التعليم والبحث العلمي (الجامعة الأورومتوسطية)

يمكن أن يساهم إنشاء الجامعة الأورومتوسطية في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي، إذ يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية وبحثية وأن تساهم في تأسيس الفضاء المتوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تظم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الاورومتوسطية.

- المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات :

حيث تهدف هذه المبادرة أو هذا المشروع إلى توفير الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطية الموجودة في الدول المتوسطية الشريكة، عبر تقييم حاجاتها.

وعليه فإن عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط، تعتبر ومن خلال القراءة المتمعنة لما جاء فيها من مضامين وأهداف، مجرد شراكة متعددة الأطراف ، لزيادة إمكانية الإندماج والتقارب الإقليمي، وذلك من خلال تركيزها على المشاريع الإقليمية، ولاتعتبر إتحادا بالمعنى الحقيقي، تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية

بالمعنى المتعارف عليه، كما أنه في أهدافه ومضامينه وطرق عمله، وأدواته المالية والفنية لايختلف كثيرا عن عملية برشلونة بل أنه إمتداد لها، وتعميق لمنهجيتها، وبالتالي فهو يعتبر مكملا للعلاقات الثنائية القائمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية والتي تحكمها أدوات سياسة الجوار الأوروبية، وإتفاقيات الشراكة، وخطط العمل الموقعة بين الإتحاد الأوروبي وبعض هذه الدول.

كما يمكننا القول أن الشراكة الأورومتوسطية كمؤسسة، والإتحاد من أجل المتوسط كأداة، يحملان من الأفكار، المعايير والقيم، ويحاولان أن يجعلا من كل هذه الأفكار والمعايير مشتركة وجماعية بين كل الشركاء المتوسطين والأوروبيين على مستوى صناع القرار، النخب والرأي العام، لكن وبالنظر إلى شمولية مسار الشراكة، وتعقد ميادين تداخلاتها. والتي بنيت بإعتماد منطق السلال الثلاث (السلة السياسية والأمنية، السلة الإقتصادية والمالية، السلة الإجتماعية والثقافية والإنسانية) – كمحاولة أوروبية لنقل إستراتيجية مشروع هلسنكي* وتطبيقها على الجهة المتوسطية – حيث تتفاعل هذه السلال بصورة حركية مستمرة منتجة المسار الكلي الرئيسي الذي يتغذى من هذه الأخيرة، إن هذا التوجه هو عبارة عن إملاء فوقي وتأثير أحادي الجانب، سوف يؤدي على المديين المتوسط والبعيد إلى التأثير على هويات الشركاء المتوسطيين، ومنظوماتهم المعرفية، وبالتالي سوف تصبح مصالحهم تعاونية مع المصالح الأمنية الأوروبية، وغير صراعية أو تنافسية.

---

* – **برز مسار هلسنكي أو مايسمى** (Helsinki Final ACT) بعد مصادقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالإضافة إلى كل الدول الأوروبية (ماعدا) ألبانيا على إعلان يتضمن مجموعة من المعايير والقواعد التي تنظم السلوك السياسي الدولي خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث لايمثل هذا المسار معاهدة دولية، بل إتفاق سياسي يسعى إلى إنهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، من خلال الإصلاح الديمقراطي والإيديولوجي بإعتباره وسيلة الإتصال الوحيدة بين الدول التي تميزت علاقاتها بتوتر حاد في تلك الفترة ومن حيث بنيته إرتكز على ثلاث سلال: سلة السياسة والأمن– سلة الإقتصاد والمالية– السلة الثقافية والإنسانية، أنظر : -http ://www.fscpp unict.it/vademca/17.htm . Dimitris (K.Xenakis), the barcelona process : seme lessons from Helsinki.

ويمكن تبرير ما سبق ذكره من خلال الرجوع إفلى أهم ما جاء في نصوص ومواثيق عملية برشلونة، بالإضافة إلى الرجوع إلى ما جاء في الإعلان المشترك لقمة باريس المؤسسة للإتحاد من أجل المتوسط، وبالإعتماد على المنهجية التفكيكية والتي تمكننا من التدقيق في هذه النصوص من خلال البحث داخلها حتى نتمكن من الوصول إلى حقيقة الأهداف والمصالح المراد تحقيقها من وراء هذه المشاريع (مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط) نكتشف ما يلي:

إن كل سلة هيكلت بشكل يضمن الإستجابة للتحديات الأمنية التي تواجه الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، حيث أن السلة الأولى والمتعلقة بمسائل السياسة والأمن تهدف بالدرجة الأولى إلى إحتواء التهديدات الناتجة عن عدم الإستقرار السياسي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بسبب غياب دولة القانون والممارسات الديمقراطية، وهو الشيء الذي يجعلنا ندرك بأن السلة الأولى هي عبارة عن مسار بإمكانه القيام بدور التنشئة السياسية للدول المتوسطية الغير ديمقراطية (أي دمقرطة هذه الدول) وذلك بقصد تحويلها إلى مؤسسات ديمقراطية، وترقية فهم مشترك لسلطة القانون والقواعد التي بإمكانها ترقية التغيير السلمي، أي أن الهدف الحقيقي من وراء السلة السياسية والأمنية هو تحقيق الأمن الأوروبي في إطار حوار سياسي مع هذه الدول.

أما السلة الثانية والتي تركز على الشراكة الإقتصادية والمالية، فلها وظيفتان مزدوجتان: الوظيفة الأولى تتمثل في إحتواء التهديدات ذات المنشأ الإقتصادي، ومصادر مالي لنجاح المشروع الأمني الأوروبي كوظيفة ثانية.

أما السلة الثالثة والتي تتضمن الشراكة الإجتماعية والثقافية، نكتشف أنها هيئت للعب الأدوار الأمنية الحيوية، إنطلاقا من المفاهيم الحديثة للأمن وقطاعاته، والتي تكتسى بشكل بارز الطابع المجتمعي– الإنساني.

وبالتالي نصل إلى النتيجة التالية: إن السلال الثلاث والتي جاءت في إطار مشروعي الشراكة والإتحاد، هي سلال امنية، حيث تمثل كل سلة إستراتيجية محددة لضمان ردع وإحتواء تهديدات معينة أ على الأقل التقليل من العوامل المساعدة أو المؤثرة على الجريمة المنظمة، ظاهرة الإرهاب الدولي، إستمرار النزاعات الحدودية والصراع في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تحقيق الأمن الأوروبي .

إن ما يمكن إستنتاجه في نهاية هذا الفصل هو أن الشراكة الأورومتوسطية والتي تم الإعلان عنها منذ سنة 1995، تجمع بين طرفين مختلفين على كافة النواحي والأصعدة، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، السياسية وحتى التنظيمية والمؤسساتية، حيث أنها تجمع بين شمال متقدم ومزدهر إقتصاديا وتكنولوجيا، ومستقر إجتماعيا وسياسيا، ومهيكل ومنظم مؤسساتيا في إطار الإتحاد الأوروبي، وبين جنوب فقير إقتصاديا، وغائب ديمقراطيا، ومؤسساتيا، بالإضافة إلى معاناته من مشاكل داخلية متعددة، كالبطء في حركة التنمية، والنمو الديمغرافي المتسارع، وتدني المستويات المعيشية لسكانه، وهو ما يؤدي إلى خلق العديد من الأزمات والآفات الناتجة عن الوضعية الصعبة التي تشهدعا دوله كالإرهاب وإستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة، والمخدرات، والهجرة السرية... وغيرها من الظواهر التي تهدد أمن وإستقرار هذه الدول، والمنطقة الأورومتوسطية ككل.

ومن حيث هذا التشتت، والضعف المؤسساتي يميز الضفة الجنوبية للمتوسط، فإن معظم الإقتراحات والمشاريع والبرامج المقدمة في إطار هذه الشراكة، سواءا من خلال عملية برشلونة، وما تخللها من مؤتمرات وإجتماعات وزارية أو من خلال السياسة الأوروبية للجوار، ووصولا إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، هي من طرف الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يحكم ويسير أمور الشراكة كيفما شاء، وليس من المبالغة أن نقول أن هذا الأخير الذي يتحكم ويسير في إتجاه واحد، ولخدمة مصلحة وأهداف طرف واحد، ألا وهو الطرف الأوروبي، الذي يسعى أو يبادر في كل مرة إلى

إعادة تنميط علاقاته مع جيرانه المتوسطيين، بإقتراح مشاريع وسياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى أحتواء التهديدات والمخاطر الأمنية القايعة في جنوب المتوسط، وبالتالي ضمان أمن أوربا، بالإضافة إلى المحافظة على مصالحه الإقتصادية والتجارية والطاقوية في هذه المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإيديولوجيا الليبيرالية مثلت الوعاء والمرجعية الكبرى لهذه المشاريع والسياسات الأمنية- إن صح التعبير- حيث ترتكز هذه المرجعية السياسية على ما يعرف بسياسة نقل المعايير إلى دول الجنوب، إذ تظهر هذه السياسة أهمية الوسائل الغير عسكرية في تسيير وإدارة الأزمات، ومن هنا فإن الإتحاد الاوروبي يهدف ومن خلال مشاريع الشراكة والتعاون التي يطرحها على جيرانه المتوسطين إلى إعادة صياغة ثقافة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بما يتناسب وبتوافق مع مصالحه التجارية والطاقوية، وبما يتماشى كذلك مع ترتيباته الامنية في المنطقة، وفي مقابل ذلك يتحصل شركائه على ما سيمى بالمكسب الجماعي، والمتمصل في الحصول على المساعدات المالية والتقنية، وفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي خلق فرص العمل، وتحريك عجلة التنمية وغيرها من المصالح والأهداف التي هي في الأصل شكلت دوافعا بالنسبة للدول المتوسطية لأجل الدخول في هذه الشراكة.

عموما يمكن الإقرار هنا أن الدول المتوسطية عامة، والإتحاد الأوروبي بصفة خاصة قد حقق بعض النجاحات في هذا الميدان (الميدان الأمني) وذلك على الأقل ضمن مسارات ثنائية مثلا، غير أن إستمرار الأوضاع السياسية المتأزمة، والملفات الامنية المعقدة في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا قد ساهم إلى حد كبير في عرقلة مشاريع الشراكة والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط .

الفصل الثالث

التحديات السياسية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط

لا شك أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد من بين أبرز نقاط التوتر والنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر، ومسألة الأمن في هذه المنطقة كانت ولاتزال المسيطر الأول على إهتمام كافة الدول المحيطة بهذا الحوض، وحتى على إهتمام القوى الكبرى في العالم، فقد شهدت هذه المنطقة وعبر فترات زمنية متفاوتة بروز العديد من الإمبراطوريات الإستعمارية والتوسعية، تلاها بعد تلاشيها ظهور قوى جديدة مثلت قطبين بارزين طالت سيطرتهما على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي)، حيث تعرضت هذه المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين لإنعدام الأمن والإستقرار، جراء تحويلها إلى مسرح مفتوح لتيارات الصراع الإيديولوجي بين هاتين القوتين، اللتان كانتا تسعيان للسيطرة على هذه المنطقة وإحتوائها خدمة لمصالحها وأهدافهما على المستوين القريب والبعيد، على إعتبار أن هذه المنطقة مرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي لكلا الطرفين، غير أنه وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، ظهرت تهديدات من نوع جديد تهدد أمن الأوروبيين وأمن المتوسط بشكل كلي، وفي ظل الفراغ الأمني الذي خلفته نهاية الحرب الباردة في المنطقة، شهدت بداية التسعينات حالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة، وكذا مستقبل العلاقات الأورومتوسطية، ومخاطر إنتقال العدوى من دول تعيش أزمات إجتماعية وسياسية، ولهذا عملت أوروبا وكما سبق وأن وضحنا في الفصل السابق من هذه الدراسة إلى تدارك هذا العجز الأمني من خلال إقحام وإشراك دول الضفة الجنوبية في حوار سياسي وأمني معها، ومن هنا وحتى يتسنى لنا فهم وإستعاب حقيقة هذه السياسات أو الترتيبات الأمنية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، سنحاول أن نتطرق في هذا الفصل إلى تطور مفهوم الأمن، وكذا تجديد تلك المفاهيم المرتبطة به كالحوار والشراكة مع التركيز على المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن في البحر الأبيض المتوسط

تتميز المفاهيم في العلاقات الدولية بالغموض والإلتباس وغياب الإجماع حول معانيها بين الخبراء والمختصين، ومن بين المفاهيم التي تعكس هذا التناظر والنقاش مفهوم الأمن، حيث يعد هذا الأخير من بين المفاهيم الأكثر تداولا في الأدبيات السياسية قديما وحديثا، وذلك بحكم إرتباطه الوثيق بحياة ومصير الأفراد والدول وإستمراريتهم منذ أقدم العصور.

المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للأمن والمرتبطة به.

قبل التفصيل في جوانب تطور مفهوم الأمن، يبدو التعريف الذي يرد عنه **أرنولد وولفرز Wolfers Arnold** مناسبا، حيث يقول أن الأمن في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم[89].

غير أن **التصور الكلاسيكي** للأمن يرجع إلى **معاهدة واستنياليا** المبرمة سنة 1648، والتي ترتبط مباشرة بالسيادة التي تمارسها الدولة على ترابها، والتي تظهر من خلال جانبين أولهما، حماية فضاء ترابها، والسكان اللذين يعيشون عليه، وثانيهما هو حماية الإستقلالية السياسية والعسكرية والإقتصادية، مما يعني أنه بعد ظهور مفهوم الدولة، الأمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (18-19) الميلاديين، توسعت العلاقات بين الدول وتشابكت المصالح مما أحدث إنقلابا في مفهوم الأمن، حيث أصبح هذا المصطلح مقترنا بمجموعة من العوامل كالقوة الإقتصادية والتقدم الإجتماعي والتكنولوجي والعلمي والعسكري[90]، ونفهم من هذا أن هذا المفهوم عرف إنتقالا من مجرد ربطه بالجانب العسكري التقليدي، خاصة عند أولئك اللذين كانوا يعتقدون أن أمن الدولة يتوقف على

---

[89]- زقاع عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر:3، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص 62.

[90]- عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، ع 155، أفريل 2005، ص 18.

قدراتها العسكرية، حيث أن الإستراتيجيات الحديثة أصبحت تعتمد أساليب جد متطورة في حفظ أمنها عسكرية، إقتصادية، تكنولوجية، وإجتماعية وثقافية.

وعند الحديث عن الأمن يمكننا أن نورد خمس (5) مستويات بارزة له، والتي نلخصاها كالتالي:

1- **الأمن الفردي:** وهو الذي يعبر عن شعور الفرد بالأمن والإستقرار، وإحساس الفرد يالأمن هو إحساس إجتماعي عام مرتبط بالأمن الوطني، كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته وممتلكاته أو حرياته، وتعتبر هذه الحقوق من أهم الحريات الأساسية الواجب حمايتها من التهديد الخارجي والداخلي، كما أن الحديث عن أمن الأفراد حسب البعض لا معنى له بمعزل عن المجتمع، إذ لابد من سلطة تنظم شؤون هذا المجتمع وتضمن للأفراد أمنهم وأمن ممتلكاتهم[91] .

2- **الأمن الوطني:** وهو أمن الدولة بالمعنى الضيق، فالدولة ذات السيادة هي تلك التي تظم شعبا وسلطة وإقليما، وأي سياسة أمنية تتخذها تهدف بالضرورة إلى الحفاظ على إستقلال وسيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي، ويرى الباحث صباح محمود محمد أن المراد من الأمن الوطني هو تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها مما يحقق الحياة المستقرة لشعبها، ويسمح لها الإستفادة من طاقاتها لتحقيق نهوضها وتقدمها[92] .

وحسب **م. برونس،** فإن الأمن الوطني هو عملية المحافضة على كيان الدولة من جهة، وعلى منشآتها الحيوية من جهة أخرى[93] ، أما **ميخائيل لوف** فهو يرى بأن الأمن

---

[91] – Myriam Gervais et Stéphane Roussel, **de la sécurité de l'états a celle de l'individu : L' évolution de concept de la sucurité au canada** (1990-1996), études internationales, volume XXIX , N°01 (Québec : institut des hautes études internationales , mars 1998) ; p :26.

[92]– صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**، بغداد، جامعة بغداد، 1981، ص 07.

[93]– عفاف محمد البار، **الترابط بين مفهوم الأمن القومي والأمن العربي والمصالح القومية العربية**، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977، ص25.

الوطني شبيه بالمثلث الهندسي الذي تتشكل زواياه الثلاث من: السياسة الخارجية، السياسة العسكرية والسياسة الداخلية[94] .

3- **الأمن القومي:** وهو الذي يعبر عن المعنى الشامل لأمن الدولة المرتبط بأمن عدة دول والتي يربطها مثلا الإنتماء القومي والولاء المشترك كمثال الأمة العربية، حيث أن هذا الأمن يشكل حالة من الإستقرار، والذي يجب أن يشمل منطقة ما بعيدا عن أي تهديد سواءا داخلي أو خارجي، وتعرفه موسوعة العلوم الإجتماعية على أنه إجراء يستهدف تأمين سلامة منطقة من تهديدات داخلية أو خارجية قد توقعها تحت سيطرة قوى أجنبية نتيجة إنهيار داخلي أو ضغوط خارجية[95]

4- **الأمن الإقليمي:** يرتبط هذا المستوى من الأمن بنظام الأقاليم والأقاليم الفرعية في النظام الدولي، ولقيام الأقاليم والنظم الفرعية يفترض توفر بعض الشروط من بينها: الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية مركزية ووجود إجماع قومي على الأهداف العليا وكذا وجود تفاعلات سياسية كثيفة، كما يتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية في تأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي، والعمل على التوصل إلى إجماع حول القضايا العليا، لاسيما فيما يتعلق بتحديد مصادر التهديد وتحديد الأعداء والأصدقاء[96].

5- **الأمن الدولي:** وهو ما يعني أنه من الأفضل الإنتقال بالنظام من مستوى تنافسي إلى مستوى تعاوني، ويعتبر مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الأمم والشعوب والمنظمات الدولية، ولهذا لا بد من إنتهاج سبيل التركيز على حل النزاعات الدولية بطرق سلمية، ويعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به ولأجله بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلتزاما بميثاقها وبهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والإستقرار الدوليين[97] .

---

[94]- قسم الدراسات بمجلة أستراليا، **مدخل إلى النظرية العسكرية**، إستراتيجيا، عدد 41، جويلية 1985، ص68.

[95]- **موسوعة العلوم الإجتماعية**، (ددن)، 1988، ص140.

[96]- عبد المنعم المشاط، **تحليل ظاهرة الأمن القومي**، إستراتيجيا، بيروت، عدد 52، جوان 1988، ص 38.

[97]- عبد الوهاب الكيلاني، **الأمن الجماعي**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1988، ص54.

ونجد أن نظرية الأمن الدولي هي نقطة وسط ما بين العالم الغير منظم والحكومة العالمية ومفادها صعوبة إنتصار المعتدي أمام تكتل جميع قوى هذه الدول، على أساس أن العدوان على أحد الدول يمثل عدوان على جميع هذه الدول، غير أن نظام الأمن الدولي لا يلغي التناقضات بين مصالح الدول وسياساتها، وإنما يرفض العنف المسلح كأداة لحل القضايا أو الأزمات الناجمة عن هذه المصالح المتناقضة، ويستبدلها بالوسائل السلمية، ذلك أن نظام الأمن الدولي يقوم أساسا على ردع العدوان ومواجهة مصادره، وهو يطبق تدابير القمع في مواجهة أي دولة أو مجموعة دون أن تلجأ إلى الإستعمال الغير مشروع للقوة في العلاقات الدولية[98].

إنطلاقا مما سبق ذكره نتوصل إلى ما يلي:

-إن الأمن ذو طابع محلي تسعى إلى تحقيقه كل دولة بغية الحفاظ على كيانها السياسي.

-كما أن الأمن ذو طابع إقليمي، بحيث يرتبط بسيادة وأمن منطقة جغرافية معينة تسعى إلى توفير الأمن والإستقرار.

-بالإضافة إلى أن الأمن يكتسي طابعا دوليا، تسعى لتحقيقه كل الدول بهدف توفير السلم والإستقرار الدوليين.

-إذن فإن مفهوم الأمن مصطلح مرن ومواكب لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية وتطورات المجتمع الدولي، حيث أضحت المشاكل الإقتصادية والإجتماعية-الإنسانية التي يعاني منها المجتمع الدولي تشكل تهديدا بارزا للسلم والإستقرار الدوليين، مما يجعل مفهوم الأمن لا يقتصر على العلاقات أو الجانب العسكري، بل إمتد ليشمل الجانب الإقتصادي والإجتماعي الإنساني، فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة الصادر في سنة 1974 التأكيد على ضرورة تقليص التفاوت الإقتصادي المتزايد الذي يعتبر كأحد عوامل تصعيد التوتر الدولي[99].

---

[98]– قسم الدراسات، **مرجع سابق**، ص41.

[99]– د. علي شفيق علي العمر، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، دار نشر المعرفة، 1990، ص 225.

أي أن مفهوم الأمن قد أضحى مرتبط بالتنمية، والتي بدونها لا يتحقق الأمن في أي بقعة كانت من العالم، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تحقق أمنها إلا بحد أدنى من الإستقرار الداخلي الذي لا يوفره إلا حد أدنى من التنمية [100].

فالأمن إذن بمفهومه العام هو تحقيق متطلبات التنمية الشاملة، وضمان مقدرة وحرية الدولة في إتخاذ قرارها السياسي، هذا من جهة، أما من جهة أخرى نجد أنه وعكس التفسير التقليدي للأمن والذي يعتمد على القدرات العسكرية كمحرك رئيسي لممارسة القوة والنفوذ، فإن القراءات المعاصرة لمصطلح الأمن أصبحت تنظر إلى هذا الأخير من جوانب متنوعة ومختلفة، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد أمن الدول، وهي ذات طبيعة إقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون ورائها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات المافيا والمنظمات الإرهابية[101] .

إن مقترحي فكرة الأمن الإنساني قد ركزو وبدرجة كبيرة جدا على التوجهات غير القسرية أو الخالية من الإكراه، في فترة ما بعد الحرب، وطرح الأسباب المتجذرة للنزاع عن طريق بناء قدرات وإمكانات الدولة وتحقيق تنمية إقتصادية عادلة، ونتيجة للمتغيرات الظرفية الناجمة عن فترة ما بعد الحرب الباردة، بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994 بتقديم طرح رؤية جديدة ومفصلة ومتعددة الأبعاد لمفهوم الأمن، حيث شملت هذه النظرة البعد الإقتصادي والغذائي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي، إضافة إلى الجانب الإنساني أيضا.

و أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل Comprehensiv security (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد) والشراكة الامنية Security partnership (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية) و الأمن المتبادل Mutual security (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى) cooperative security الأمن التعاوني (بحيث يتم تقاسم

[100]– روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة: (يوسف شاهين)، القاهرة، دار المعرفة 1970، ص 83.

[101]- زقاع عادل، **مرجع سابق**، ص63.

الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات)، لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم أين تلعب الدولة دورا حصريا[102].

وإضافة إلى هذا نجد أن هناك من المفاهيم ما تلازم إستعمال مصطلح الأمن، نذكر منها مصطلح "الحوار" الذي توسع إستعماله، وأخذ أبعادا معتبرة على عدة أصعدة منها السياسي والأمني، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي والديني، فالحوار ليس مفهوما جديدا ولا مستحدثا، بل هو فكرة ووسيلة قديمة إتخذت مظاهر التعاون والتواصل بين الشعوب والحضارات والثقافات.

إلا أنه مؤخرا برزت أهمية كبيرة لتكريسه جراء ما إعترى العالم من ظواهر العنف والإرهاب[103] ، كالحوار الأوروبي–العربي مثلا، والذي كنا قد تطرقنا إليه في ما سبق من هذه الدراسة، والذي تم إعتماده كضرورة حتمية لحل الخلافات العالقة في المنطقة المتوسطية.

حيث يستعمل مصطلح "الحوار" للتعبير عن ظواهر عدة أبسطها التحاور البسيط، ووصولا إلى التفاوض في المواقف المتأزمة، وللتعبير عن التقابل والتواجه في إطار معين مستلزما ضرورة الإلتقاء في الأفكار لإيجاد الحلول.

ويطلق مصطلح الحوار كذلك على علاقة معينة، وهو ما يعني بالظرورة وجود نقاش مهيمن يدور حوله هذا الحوار، سواءا عن طريق رغبة إيرادية لذلك أو إرغامية والحوار من الزاوية الإجتماعية هو إعتراف بالعلاقة مع الآخر، وإعطاء شرعية لهذه العلاقة وإعلان عنها، مما يسهل إيجاد الحلول، وزوايا التوافق والتفاهم المتعلقة بجوهر الحوار، فالحوار إذا وبهذا الشكل هو نداء للعمل العقلاني والسلمي والهادف إلى تغيير الأمور نحو الأحسن[104] .

---

[102]– زقاع عادل، **مرجع سابق**، ص 63–64.

[103]– المنجي بوسنية، **مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات**، شؤون الأوسط، ع120، خريف 2005، ص29.

[104] – Jaxques Bourriet, **Le dialogue Euro-Arab**, economica, paris,1979, pp : 16-17.

وللإشارة وبالرجوع إلى ما تم ذكره من خلال هذه الدراسة، فقد جاء في إعلان برشلونة سنة 1995 عن مفهوم الحوار في المتوسط أنه: إعطاء أهمية وأولوية للفهم المتبادل بين الثقافات والتبادل بين المؤسسات المدنية، وهو ما يعاكس تماما نظرة "**صامويل هنتنغتون**" الذي يحاول أن يضع الإسلام والغرب في حالة صدام، حيث أن الشراكة الأورومتوسطية، تطرح نوع آخر من العلاقات ما بين الطرفين المتوسطيين، هذه العلاقات المبنية أساسا على إتفاقات حسن الجوار، وذلك للتصدي للمحاولات التي تريد أن تجعل المتوسط مخبرا للدراسة، كونه يعبر عن فضاء ويعبر في الوقت نفسه عن تواجه وتمازج الثقافات والحضارات.

فالحوار المتوسطي هو إذن ذلك التفكير المشترك حول أسباب فشل التبادل وحول النقائص التي تعيق التعاون والشراكة ما بين الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، قصد الوصول إلى أهداف مشتركة، وإتفاق حول المشاكل والأزمات التي تهدد مشاريع الشراكة بين هذه الدول وتعيق المصالح المشتركة، بحيث تكون جسور التواصل أداة أساسية لتحقيق غايات جميع الدول المحيطة، وضمان التفاعل الإيجابي لإيجاد حلول حقيقية لما يهدد الأمن والإستقرار والتنمية المشتركة[105] .

أي أن الحوار في المتوسط يعبر عن عملية تبادل المنافع بين طرفي ضفتيه، وهي دول متعددة الثقافات والهويات، والتجارب الإجتماعية والسياسية، والتي تعيش حالة من الترابط الواقعي بفضل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والإجتماع.

كما تشكل كل من الشراكة والتعاون مصطلحات مرتبطة بطبيعة التحولات التي يرفضها الوضع الدولي الجديد سواءا في جانبها الأمني أو الإقتصادي أو غيرها، فالشراكة هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف للوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة والمتوقعة من جهة أخرى، حيث يعرفها **جون فيليب نوبيل** على النحو التالي: الشراكة عبارة عن شكل من

[105]– أحمد فتحي سرور، **العالم الجديد بين الإقتصاد والسياسة والقانون، نظرات في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق، 2005، ص 181.

أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات، وتعرفها **ماري جوزيف سوستر** على أنها حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المتشاركين المتعاونين، ترتكز على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الآجال المتوسطة والبعيدة، بدون شرط ضروري من أجل أن تتجسد علاقة ثقة بين المتعاونين.

ولكن وبالرغم من التعاريف المتعددة للشراكة إلا أنها تتفق جميعا على كون هذه الأخيرة نوع من أنواع التعاون بين طرفين أو عدة أطراف، لتحقيق النشاط أو الأهداف المشتركة، وبالتالي تحقيق الأمن وبمختلف أبعاده ومستوياته.

بناءا على كل ما سبق ذكره يتبين أن مفهوم الأمن هو مصطلح مرن ومواكب لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وهو غاية منشودة، وتصبوا إلى تحقيقها كل الدول والتجمعات الإقليمية في العالم، بغية تحقيق النمو والإزدهار، وبما أن هناك من المفاهيم ما تلازم إستعماله كالحوار والشراكة، نتسائل إذا حول ما إذا كانت تلك المشاريع وإتفاقيات الشراكة المبرمة بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط في إطار الشراكة الأورومتوسطية – بإعتبار أن الدول الأوروبية هي التي بادرت بإطلاق هذه المشاريع– حيث سنحاول أن نجيب على هذا التساؤل في الجزء القادم من هذا المبحث والذي سنحاول أن نستعرض من خلاله أهم النظريات والإستراتيجيات المرتبطة بمفهوم الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمتبناه من طرف القوى العالمية العضمى، ممثلة في الولايات الأمريكية والإتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى تلك المتبناة من طرف الدول الأوروبية.

المطلب الثاني: أهم النظريات والاستراتيجيات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في سياق وخضم تنامي الدراسات الأمنية الجديدة في الوقت الحاضر، يعد موضوع السياسات الأمنية العامة في المتوسط موضوعا جديدا، هاما وحساسا ضمن هذه الدراسات، وهذا نظرا لتداعياته على أمن وتشكيل جيوبوليتيكيا حوض المتوسط لما بعد الحرب الباردة، سيما في إطار التهديدات الأمنية والأزمات التي تعيشها بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، فقد أثر هذا الوضع على تحول مفهوم الأمن وتنوعه، وظهر ما يسمى بالأمن الإنساني[106]، والأمن الشامل الذي يعد مفهوما واسعا ومتعدد الأبعاد والإتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل هو الإستقرار بأوسع معانيه، والأمان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى [107]. ولهذا نجد أن مفهوم الأمن يمثل جوهر النظريات والإستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى لزيادة تنشيط مصالحها الخارجية خاصة في المناطق ذات الأهمية البالغة إستراتيجيا كما هو الحال بالنسبة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

أولا: الاستراتيجيات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الحرب الباردة.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في الحرب العالمية الثانية بسبب إمتلاكها للأسلحة النووية، وهو ما جعلها من بين أكبر القوى العالمية، غير أن الإتحاد السوفياتي لم يصل في اللحاق بهذا الركب بإمتلاكه السلاح النووي، كما إعتمد في تسليحه على الغواصات الذرية، والصواريخ البعيدة المدى، ومن ذلك فقد فرضتا هاتان القوتان سيطرتهما على العالم، وأخذتا بوضع إستراتيجيات ونظريات أمنية غايتها الأساسية الحفاظ على كيانهما الداخلي ومصالحهما الوطنية الأساسية، غير أن منطق العداء وصدام

---

[106]– زياني صالح حجيح آمال، **مرجع سابق**، ص75.

[107]– طه المجذوب، **الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة 32، العدد 124، أفريل 1996، ص 95.

المصالح بين هاتين القوتان تمخضت عنه إستراتيجيات أمنية شاملة، فأصبح الأمن في مفهومه يساوي القوة، ومدى قوة كل طرف على إحتواء الآخر في منطقة معينة من مناطق العالم[108].

وبما أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد من بين أهم المناطق الإستراتيجية سواءا من الناحية الجيوسياسية والإقتصادية والحضارية فقد طبقت فيها الإستراتيجيات الأمنية لهاتين القوتين، لأن مصالحهما الإقتصادية والعسكرية إنحصرت في هذه المنطقة.

كانت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية شاملة، حيث تظم كافة المناطق التي تعتقد أن الإتحاد السوفياتي ينوي أن يتوغل فيها، وأما بخصوص تركيز الولايات المتحدة الامريكية على منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد جاءت إستنادا لإستراتيجية جاء بها "**جون فوستر دالاس**" سنة 1957 والتي سميت فيما بعد بإستراتيجية "حافة الهاوية" والتي كانت تسعى في جوهرها إلى توفير الأمن لكل من الولايات الأمريكية المتحدة بالإضافة إلى حلفائها في أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط[109] .

أما بخصوص الإستراتيجية أو العقيدة السوفياتية فكانت ترتكز على مايسمى بفكرة الضربة الخاطفة في حالة أي إعتداء مفاجئ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو في حالة تعرض مصالحها في أي منطقة من مناطق العالم[110] . وخاصة في حالة التعرض لمصالحها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي كانت هامة بالنسبة إليها.

غير أنه وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، إنفردت الولايات الأمريكية المتحدة بالهيمنة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أشار إليه الدكتور **مصطفى بن شنان** الذي حلل العوامل الثلاثة التيء تقوم عليها الهيمنة الأمريكية والتي هي كالتالي:

---

[108]– طه المجذوب، **مرجع سابق** ، ص 117.

[109]– هنري كيسنجر، **العقيدة الإستراتيجية الأمريكية** ، ترجمة: عازم طالب مشتاق، بغداد، ددن، 1987، ص28.

[110]– مصطفى بن شنان، **الأمن والتعاون في حوض المتوسط**، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999، مجلة إنتقالية وإستشفاف، الجزء الثاني، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية العامة، 2001، ص 17.

1- ضعف أوروبا والوطن العربي من الناحية الهيكلية.
2- الوسائل العسكرية الثقيلة التي تتوفر عليها هذه القوة.
3- قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أن يكون لها حلفاء في المنطقة.

كما أضاف الدكتور **بن شنان** في تحليله أن الوجود الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لم يكن ليكون بذلك الحجم لولا الضعف الهيكلي للبلدان الواقعة على ضفافه.

إن كون سواحل شمال إفريقيا إمتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطية جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح بسقوط هذه المنطقة تحت رقابة أي قوة معادية ولا حتى تحت نفوذها المباشر، فهي ترى أنها الوحيدة المعنية المباشرة بإستقرار المنطقة، حيث تم صياغة تصور "مهمة ضمان الاستقرار"، ونجد نظرية الفراغ التي نادى بها "**إيزنهاور**" نعني (إن لم نكن حاضرين نحن الأمريكان بشكل حاسم لإقامة الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فسيكون فيها فراغ لن يتأخر خصمنا لإستغلاله وملأه على حسابنا)، وهو ما يفسر لنا سبب إحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوة عارمة في المنطقة لم يسبق لها مثيل، وهو ما أكد عليه أحد قادة الحلف الأطلسي يقوله (إن منظمة الحلف الأطلسي لا تعتقد إطلاقا أن أوروبا تستطيع وحدها أن تحقق الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لذا علينا أن نتواجد فيها بأداء الدور الأعظم)[111].

ثانيا: الترتيبات والإستراتيجيات الأمنية التي تبنتها الدول الأوروبية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط.

بعد تضرر كل من فرنسا وبريطانيا من الحرب العالمية الثانية، لجأت الدولتان إلى إعادة بناء قوتيهما بغية إيجاد قوة ردع تحفظ لهما أمنهما، ونجد أن بريطانيا لم يكن لها مصالح مباشرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بالرغم من كونها قوة بحرية كبيرة إبان القرن الثامن عشر (ق18)[112]، عكس فرنسا الدولة المتوسطية التي أعلنت أن

[111]- مصطفى بن شنان، **مرجع سابق**، ص 51.
[112]- **المرجع نفسه**، ص 117.

الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط هو مرتبط إرتباطا وثيقا بأمنها الوطني، فعملت على تبني سياسة أمنية مستقلة عن السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، وقد سميت هذه السياسة الأمنية الفرنسية والتي وضع أسسها الرئيس "**ديغول**" بسياسة الإستكبار العالمي[113] .

إن هذا لايعني أن فرنسا لم تنسق مع باقي الدول الأوروبية من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في الحوض المتوسط، بل نجدها تعمل بالتعاون مع باقي الدول الأوروبية، وذلك عملا على التخلص من الوصاية الأمنية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمؤيكية، حيث جسدت الدول الأوروبية نوع من الهوية الدفاعية المستقلة، ويندرج القرار الذي إتخذته دول الإتحاد الأوروبي في قمة "**هلنسكي**" بتاريخ 10 ديسمبر 1999، حول إنشاء قوة عسكرية إنتهى بنائها في سنة 2003، والتي تعتبر مؤهلة للعمل خارج الحلف الأطلسي، والتي لا تخضع إلا لإرادة المجلس الأوروبي، ومهمتها حماية الأمن الأوروبي، والتدخل السريع لمواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تخلفها أزمة إقليمية في المسرح الأوروبي أو بجواره بغية الحفاظ على السلام أو فرضه بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوة الأوروبية المشتركة تعتبر أول نجاح تحققه الدول وإستكملت هويتها الإقتصادية عن طريق تبنيها للعملة الموحدة " الأورو".

كما أن الدول الأوروبية وفي هذا الصدد لم تبدأ من الصفر ذلك أنها مرت بتجربة في الماضي أثناء بناء القوات المتعددة الجنسيات على مستوى دولتين أو أكثر، وفي مقدمتها الفليق الأوروبي Euro Corps والذي كونته كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ، ضف إلى ذلك تشكيل Eurofor المؤلف من القوات البرية المشتركة و Euromfor المؤلفة من قوات برية- بحرية لكل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا والبرتغال، وأكد المسؤولون الأوروبيون في بروكسل على أن القوة "الأوروبية المشتركة" لا تلغي القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات، كما لايعتبر الإتحاد الأوروبي "القوة المشتركة" بديلا

[113] -eduard Balladur et François léotard, **le livre blanc sur la défense**, paris : union général d'édition , 1994 ; p 122.

عن الحلف الأطلسي، ومهام الأسطول السادس الأمريكي، بل بالعكس فهي تعتبر قوة إضافية لمواجهة الأزمات الإقليمية، مع الإستعداد للتعاون مع الحلف في التدخل العسكري.[114]

كما تجدر الإشارة إلى أن الولايت المتحدة الأمريكية تعارض كل المشاريع المتعلقة ببناء قوة دفاعية أوروبية مستقلة، وتحاول دوما إحكام القبضة على مفاتيح الأمن الأوروبي، وتريد أيضا من خلال معارضتها لهذه المشاريع الأمنية الأوروبية، الدفع بهذه الأخيرة نحو الإلتفاف بميكانيزمات الحلف الأطلسي، كما تعمل على ممارسة الضغط على دول الإتحاد الأوروبي بهدف إقناعها على إعطاء الحلف الأطلسي حق الفيتو المسبق في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بدفع القوات المشتركة، سواءا كانت تلك العمليات تابعة للحلف الأطلسي أو تحت سيطرة الإتحاد الأوروبي، غير أن الأوروبيين رفضوا هذا المطلب محاولين في الوقت نفسه تليين موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض لأي تقرب أوروبي- أوروبي يهدف إلى ميلاد عملاق أوروبي يسعى إلى طرح مفاهيمه الخاصة، ويحاول تحقيق مصالحه الذاتية من خلال لعبة التحالف والتنافس[115]، وهذا ما يفسر من وجهة نظر أخرى حرص الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" والإصرار الاوروبي على إستعباد المشاركة الأمريكية في ندوة برشلونة سنة 1995 وقبولها فقط كدولة ملاحظة، ذلك أن الأوروبيين يرون عموما في الحوض المتوسط، وفي ضفته الجنوبية خصوصا مجالا لتوسعهم الطبيعي والإقتصادي والثقافي[116].

---

[114]- المقدم الهيثم الأيوبي، **قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي**، مجلة الدفاع الخليجي، العدد54، ص ص: 18-20.

[115]- المقدم الهيثم، **نفس المرجع** ، ص 20.

[116]- خالد عيد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 33، العدد 123، يناير 1996، ص 252.

ثالثا: المفهوم الأوروبي الجديد للأمن والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط

تشير أدبيات عملية برشلونة إلى غياب الإستراتيجيات الأمنية العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه وفي المقابل فإن للإتحاد الأوروبي مفهوما وإستراتيجية واضحة للأمن والإستقرار، كما نجد أن الدول المتوسطية الجنوبية –العربية– الأعضاء في عملية برشلونة عموما تتفق مع المفهوم الأوروبي للأمن والإستقرار في المتوسط، لاسيما من حيث الإستراتيجيات والتطبيق، ويلاحظ وجود آليات لا تشارك فيها الدول الجنوبية مثل حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، ونتسائل عموما عما إذا كان البعد الأمني نتيجة أم سلبا لعملية برشلونة وما جاء بعدها من مبادرات.

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وإستقرار دائمة، وذلك من خلال الإنخراط المستمر في حوار سياسي وأمني مع شعوب ودول المنطقة، ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد، حيث أن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الإتحاد الأوروبي يعمل على :

-الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لاسيما أن عدد المهاجرين الأجانب القادمين إلى الإتحاد الأوروبي قد وصل سنة 2005 إلى 14 مليون مهاجر.

-محاربة الإرهاب، لاسيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية عنيفة كتفجيري مدريد ولندن.

-نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

-نشر المبادئ والقيم الأوروبية خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

-إيجاد حل لإشكالية الصراع العربي –الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وفق قرارات الامم المتحدة بالخصوص لكي يعم السلام والإستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط.

-تفعيل سياسة الجوار مع الدول العربية المتوسطية بشكل خاص.

-إستمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.

-شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث أنه يشمل الأمن السياسي والإقتصادي والمالي والإجتماعي والثقافي.

إن مفهوم الإتحاد الأوروبي للأمن محدد، يأخذ في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، ويعتبر إلى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود إستراتيجية قابلة للتطبيق، الهدف منها تجسد التالي[117] :

1- تأسيس المنطقة الأوروبية للحرية والأمن والعدالة المتماشية مع برنامج امبري Ampere programmeلعام 1999 المتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنطقة.

2- حق المواطن الأوروبي في الحماية من الكوارث الطبيعية وتقديم الخدمات العامة.

3- دعم المبادرات التي تقرب المواطن الأوروبي إلى حكومته.

وتتجسد الخطوط العريضة لإستاتيجية الأمن الأوروبي فيما يعرف بمشروع الميثاق الأوروبي- المتوسطي للأمن والسلم والإستقرار في المتوسط المقدم خلال إجتماع شتوتغارت سنة 1999 والذي يؤكد على مجموعة المبادئ التالية:

1- التأكيد على إعلان برشلونة لعام 1995 كأساس للشراكة الأورو-متوسطية.
2- إحترام مبادئ الأمن وأهداف مواثيق الأمم المتحدة .
3- عدم قابلية الأمن والإستقرار في إطار البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
4- الإعتراف بمفهوم الأمن الشامل.
5- الإعتماد على وسائل التعاون الأمني.
6- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.
7- الإلتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

---

[117] – **communication de la commission au conseil et au parlement européen com 2004, 133 final**, Brucelles ; 25/02/2004, P P : 4-23.

وإستنادا إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يؤكد عليه مشروع الميثاق فإن محور الإهتمام سينصب على القضاياالسياسية والأمنية، إلى جانب أية أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وإنسانية تؤثر في السلم والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط، أما فيما يتعلق بالأهداف التي يسعى الميثاق إلى تحقيقها، فإن مشروع الميثاق يؤكد على تحقيق هدفين أساسيين:[118]

أن الميثاق سيكون بمنزلة الأداة الوظيفية والتي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ إعلان برشلونة، لا سيما فيما يتعلق يتعزيز السلم والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وسيكون الحوار السياسي البناء الإطار المؤسساتي الملائم لتعزيز السلم والإستقرار، وبالتالي سيحضى الحوار السياسي بأولويات الدول الأوروبية– المتوسطية، وتتمثل عملية بناء الشراكة الامنية في التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار، والتعاون الإقليمي، والجوء إلى الدبلماسية الواقعية.

العمل على تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة، لاسيما ما يتعلق بإنشاء منطقة مشتركة للأمن والإستقرار، وتأسيس منطقة إزدهار مشتركة، وتحقيق التنمية الإجتماعية والثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

يمكننا القول من خلال ما تم ذكره أن مفهوم الأمن في البحر الأبيض المتوسط، يتسم بنوع من التعقيد، ففي ظل غياب الأجندات والإستراتيجيات الأمنية لدول الضفة الجنوبية تجاه المتوسط، فإن الأجندة الأمنية للسياسة المتوسطية الأوروبية تعد المكون الأساسي لأجندة السياسة العامة الأمنية في المتوسط، بما تحمله من أبعاد أمنية في إطار مشاريع الشراكة الأورومتوسيطية، التي تعكس في حقيقيها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الإستراتيجي، حيث تم الإنتقال من المفهوم الضيق للأمن بمعناه العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا (توسعا) أي الأمن الإنساني، حيث أصبح الأمن هذا المنطلق لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والإعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان الحد الأدنى من الإستقرار، لتكون بذلك الشراكة الأورومتوسطية آلية

[118] – **OPCIT** ; p25.

أوروبية لتنفيذ إستراتيجيات ومشاريع أمنية في المتوسط، تهدف إلى إحتواء تلك التهديدات والمخاطر الأمنية التي يشهدها هذا الحوض، كون هذه الشراكة تعكس بشكل أو بآخر مركزية المقارنة الإقتصادية التي تؤكد على الآثار الإيجابية المترتبة عن الإنفتاح والنمو الإقتصادي.

غير أن إستمرار الملفات الامنية العالقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط –والتي سنحاول أن نسلط عليها الضوء في الجزء الموالي من هذه الدراسة– تثير الكثير من الشك حول نجاح تلك المشاريع والإستراتيجيات الأمنية الأوروبية تجاه الحوض المتوسط، وهذا ما أدى بالكثير من المحللين، والمهتمين بشؤون العلاقات الأورومتوسطية إلى إعتبار أن هذه الملفات الأمنية العالقة قد شكلت العقبة الكبرى لا في مجال المسار السياسي لعملية برشلونة فحسب، بل وفي التعاون والتنسيق الإقليمي الذي يكون له معنى، وفي المسارين الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما أدى إلى إفشال هذه العملية، والجدير بالذكر أنه لا يوجد أمل كبير بأن الإتحاد من أجل المتوسط سيؤدي إلى تجاوز تلك العوائق والصعوبات التي وقفت وما تزال أمام عملية برشلونة.

المبحث الثاني: الملفات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط

إن الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط، جعلت من قضية الأمن المتعلقة به محور إهتمام العالم بأسره، وهذا ما يفسر تلك الأهمية البالغة التي أعطيت إلى هذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأورومتوسطية الجديدة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي، أي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع فحسب، أو البعد الخارجي الخارجي أي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية والدولية، وهو ما أنتج تأثير متبادل بين الدول، مما أنتج بدوره حالات من التوتر وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما أحدث تأصيرا سلبيا مباشرا على البلدان الأوروبية، لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية إتجاه دول الجنوب.

وعند الحديث عن الأمن في المتوسط نجد أنفسنا أمام تحديات وقضايا نحصرها فيما يلي:

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية

يعتقد الكثيرون أن أهم وأكبر مشاكل العلاقات الدولية تتمركز في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظرا لأن هذه المنطقة تأوي عدة توترات وتشكل قطبا للمخاطر والأزمات السياسية المختلفة والمرتبطة بالنزاعات والصدمات ذات الطبيعة ةالإقليمية أو المحلية، والتي تهدد الأمن والإستقرار في المتوسط، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: قضية الصراع العربي–الإسرائيلي: حيث تشكل هذه القضية النزاع الرئيسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت بدايتها بإتفاقية سايكس بيكو عام 1916، ووعد بلفور 02 نوفمبر 1917، ثم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948، وهو ما أدى إلى صراع طويل بين العرب وإسرائيل، والذي وصل إلى طريق مسدود بسبب

التعنت الذي تبديه إسرائيل من خلال سياساتها الإستطانية الكبيرة، بالإضافة إلى إصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني وخرق الإلتزامات الدولية، وهو مت أسفر عن إستمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد صرح الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية السيد "عمرو موسى" أن مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها وتداعياتها تمس بإستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أضاف متسائلا، كيف يمكن الحديث عن السلام والإستقرار في المنطقة في حين أن العملية السلمية تتعثر في كافة مساراتها"، أما وزير الشؤون الخارجية الأسبق السيد "فاروق الشرع" فقد صرح " بأن السياسة الإسرائيلية المنتهجة تعتبر مضادة لعملية السلام". ومنذ العام 2000 دخل الشعب الفلسطيني في الإنتفاضة الثانية جراء التعسف والعنف الممارس ضده من طرف قوات الكيان الصهيوني، وبعد تعثر وفشل مسار السلام[119] .

كذلك فإن الأمن في المتوسط مهدد بمسألة إنتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة إذا عرفنا أن المنطقة محاصرة بدول ناشرة لهذا التهديد، وأخرى على الجهة الشرقية المتمثلة في إسرائيل، وهو ما يغذي الفوضى الإستراتيجية المتوسطية، ويشكل أحد أهم التحديات في المنطقة، غير أن الملاحظ هو أن الغرب نادرا ما يشير إلى إمتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل (رغم عدم إنظمام هذا البلد إلى إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية (TNP)* في حين تم تنظيم حملة وضجة إعلامية ضخمة ضد القضية النووية الإيرانية، وهو ما يعكس التخوف الغربي من إمكانية إمتلاك الدول الإسلامية لمثل هذه الأسلحة، التي قد تؤدي في نظرهم إلى تهديد أمن وإستقرار دولهم.

يعد موضوع السلام في الشرق الأوسط في مقدمة القضايا الواجب معالجتها وإيجاد حل لها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتحقيق الأمن والإستقرار فيها، فهنالك

---

[119] – Lucy Dumas, **les lieux de la méditerranée : présentation géographiqye** ; paris ; fondation pour les études des la défense nationale ; 1992 ; p21.

* – **(TNP)** إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية، تم التوقيع عليها من طرف كافة الدول سنة 1968، ما عدا ثلاثة دول لم توقع على هذه الإتفاقية وهذه الدول هي: الهند، باكستان، إسرائيل.

حاجة ماسة وملحة لتكثيف الجهود والتعاون الدوليين لتحقيق السلام العادل والشامل كشرط أساسي لخلق مناخ التناسق والتعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ويتطلب هذا تشجيع جهود التعاون مع ضرورة أن يكثف الجانب الأوروبي من تواجده اتجاه قضايا السلام في المنطقة والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، مع ضرورة العمل معا لإزالة العقبات التي تواجه التسوية الشاملة والنهائية لمشكلة الشرق الأوسط.

فلا يمكن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن تعرف الأمن والإستقرار من دون إسترجاع الأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل، وإسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، وإعادة النظر في قضية إمتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، ومنه الوصول بالقضية إلى مرفأ الحل العادل والشامل[120] .

ثانيا: القضية القبرصية بين تركيا واليونان حول المياه الإقليمية في بحر إيجا (Egée) وعلى جزر يونانية بالقرب من السواحل التركية: إذ تعود جذور هذه المشكلة إلى حوالي خمسة قرون، وبالتحديد منذ أن دخلت هذه الجزيرة تحت سيطرة الدولة العثمانية، وشكلت منذ هذه الفترة تعقيدا في العلاقات بين تركيا واليونان، يبدأ التاريخ الحديث للجزيرة من سنة 1878، وهو تاريخ توقيع تركيا وإنجلترا على إتفاقية تؤول من خلالها ملكية الجزيرة القبرصية إلى بريطانيا كمكافئة على حماية هذه الأخيرة للمضايق الروسية من الزحف الروسي، وأما عن القبارصة فقد كانو يرون في ذلك خلاصا من الحكم العثماني .

غير أنه وفي سنة 1974 تجزأت اليونان إلى جزئين، جمهورية اليونان في الجنوب، والقسم اليوناني التابع لتركيا في الشمال، وقد وافقت أطراف النزاع على طلب مجلس الأمن القاضي بحل الخلاف عن طريق الجلوس حول طاولة المفاوضات، وفتح طريق مباشر للدبلماسية والوساطة، وإمتدت المساعي الدولية لحل هذا الخلاف إلى غاية سنة 1981، وهي السنة التي تجدد فيها هذا النزاع جراء إصرار طرفي الخلاف على

[120]– طالب محمد علي، **قبرص 22 عاما من المبادلات والجولات الدبلماسية العقيمة**، معلومات دولية، ع ، 43، دمشق: مركز المعلومات القومي، تشرين الأول، 1996، ص 37.

إعطائه طابع تقني، علما أنه وفي سنة 2004 انظمت اليونان رسميا إلى الإتحاد الأوروبي[121]، في حين ترفض أنقرة أن يعتبر حل القضية القبرضية وتسوية خلافاتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لإنظمامها إلى الإتحاد الأوروبي، ويبقى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرضية رغم المحادثات والإجتماعات العديدة التي تمت بين الطرفين –ورغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة في سبيل التسوية لهذه القضية– تصل دائما إلى طريق مسدود[122].

ثالثا: قضية الضحراء الغربية: وهي القضية التي عجزت عن حلها كافة جهود المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ثم من بعدها الإتحاد الإفريقي، وحتى الجهود والمساعي التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة، والتي أرسلت أمنائها العامين، ومبعوثيها الأمميين إلى المنطقة مرارا وتكرارا بدون جدوى، حيث ساهمت هذه القضية وبشكل كبير في تأزم وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية، وقد أدت أيضا إلى تعطيل وتجميد مؤسسات وإتحاد المغرب العربي، حيث تعود جذور هذه القضية إلى سنة 1975 وهي السنة التي أنشأت فيها "**جبهة البولساريو**" التي تبنت شعار النضال من أجل تحرير الأراضي الصحراوية، وهو ما أشعل فتيل الخلاف بين الجزائر والمغرب، حيث إعتبرت هذه الأخيرة أن الجزائر هي من تقوم بدعم هذه الجبهة ماليا وعسكريا وبالتالي فهذا يعتبر تهديدا لسيادتها ووحدتها الترابية، في حين ترفض الجزائر كل أشكال العنف التي تستخدمها القوات المغربية تجاه الشعب الصحراوي، كما تطالب المغرب بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة والقاضية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عن طريق الإستفتاء وهو بتصريحات مفادها ضرورة وأهمية وضع مشروع أممي لإجراء إستفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة والشعب الصحراوي، لإيجاد حل لهذه القضية، غير أن الحكومة المغربية عمدت إلى التملص من إلتزاماتها الدولية، عن طريق وضعها لمشروع الحكم الذاتي، والذي يرفضه الطرف الصحراوي معتبرا إياه نوع من المراوغة المغربية، وعلى الرغم من تلك اللقاءات المغربية–الصحراوية المتكررة إلا أنها لم تصل إلى نتيجة مرضية

[121]– طه المجذوب، **مرجع سابق**، ص119.

[122]– طالب محمد علي، **مرجع سابق**، ص ص: 36–37.

للطرفين وخاصة للطرف الصحراوي، كما أدت هذه القضية المعقدة والمهددة للأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إفشال وإعاقة كل جهود التكامل المغاربي، بما خلقته من توتر في العلاقات الجزائرية- المغاربية، وإصرار كل طرف على ربط إستكمال بناء مشروع الإتحاد المغاربي بهذه القضية[123].

رابعا: قضية الأزمة اللبنانية: حيث يحتل لبنان موقع جغرافي هام في الشرق الأوسط بمساحة تقدر بـــ 10452 كلم^2 ، ويعتبر هذا البلد فتيا كون ثلث 3/1 سكانه دون 15 سنة، ووصل عدد سكانه سنة 2006 إلى ما يقارب 3874050 نسمة، حيث تشكل نسبة المسلمين منهم 60% بين سنين وشيعة، و 30% مسيحيين، و10% دروز أي نفهم من هذا أن لبنان بلد طائفي، وهو ما جعل هذا البلد يدخل في مناوشات وصراعات ونزاعات طائفية ومذهبية في عدة مناسبات.

وتجدر الإشارة أنه وفي سنة 1841 تم تقسيم لبنان ولأول مرة على أساس ديني المسيحيين في الشمال، والمسلمين في الجنوب، وفي سنة 1920 منحت عصبة الأمم التفويض لفرنسا بإدارة شؤون لبنان، غير أنه وبعد إستقلال لبنان سنة 1947، عادت الأزمة إلى الواجهة في سنة 1975، بإشتعال الحرب بين المسيحيين والمسلمين، والتي لم تنتهي إلا في بداية الثمانينات، وفي سنة 1978 قامت إسرائيل بعملية زحف على الأراضي اللبنانية خلفت فيها أبشع الجرائم، مما إستدعى تدخل القوات الأممية لإسترجاع الأمن، ليتم من بعدها وضع البلاد تحت الوصاية السورية، غير أن الأزمة عادت مرة أخرى سنة 2006 بعد مقتل رئيس الحكومة اللبناني "رفيق الحرير"، وهو ما عجل بمغادرة القوات السورية البلاد، وتدخل إسرائيلي لمواجهة حزب الله، غير أن الجديد في الأمر هو تطور الأزمة اللبنانية من أزمة ذات جذور عقائدية إلى أزمة ذات طبيعة جديدة، بما أن الأحلاف اليوم صارت تقوم في لبنان بين أطياف وعقائد مختلفة مثل تحالف حزب "مشعل" مع "حزب الله"، وقد توصلت الأطراف اللبنانية إلى وفاق شهر ماي 2008،

[123]- ميشال فوشيه، **الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي**، أشغال محاضرات 18 و 19 سبتمبر 1999، مجلة إنتقالية وإستشفاف، الجزء الأول، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001، ص 38.

أطلق عليه "إتفاق الدوحة" بحيث حقق هذا الأخير نوع من الإستقرار النسبي للأوضاع دون التوصل إلى حل نهائي.

خامسا: مشكلة الأقليات:حيث تعتبر هذه المشكلة من بين أبرز المشاكل المهددة لأمن وإستقرار المتوسط، ونجدها خاصة في كل من العراق، إيران وتركيا، وهي متعلقة بالأكراد فهذه الدول الثلاث لا تعتبرف دساتيرها بأحقية هذه الأقليات بتأسيس كيان سياسيا مستقل عن دولها، فلجأت هذه الأخيرة إلى إنشاء أحزاب سرية متطرفة تعبر من خلالها عن مطالبها وذلك باللجوء إلى أعمال إرهابية، كتلك التي لجأ إليها حزب الشعب الكردستاني في تركيا كردة فعل عن رفض الحكومة التركية للإستجابة والتفاعل مع مطالبه، وفي العراق حيث عبر الأكراد في الشمال عن رفضهم التعايش مع النظام العراقي، وطالبوه من خلال الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني بالحكم الذاتي، وهو ما تحقق لهم مؤخرا، أما عن أكراد إيران فتحقيق مطالبهم أمر صعب، كون النظام الإيراني لم يترك المجال للتعبير عن المطالب التاريخية، بإستثناء تسامحه في تكوين بعض المدارس والأحزاب السياسية المراقبة لهذه الأقليات[124].

سادسا: المشاكل المتعلقة بالمياه: مثل النزاع حول تقسيم مياه الفرات بين كل من إسرائيل، الأردن، سوريا والعراق، والذي تأزم بعد شروع إسرائيل في بناء قناة بإمتداد 45 ميلا في الضفة الغربية، منها 20 ميلا في أنفاق تحت الأرض تصل بين حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت[125]، ويبقى أن إيجاد حل لأزمة المياه خاصة الصالحة للشرب منها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من المشاكل المستعصية، خاصة وأن الطلب على المياه سيتزايد مستقبلا، حيث يتوقع البنك العالمي في تقريره لسنة 1996 أن 40% من سكان العالم سيعانون من نقص حاد بحلول سنة 2025 [126] .

---

[124] – Lucy Fumas **, opcit** pp21 22

[125]– ظلوم جمال، **أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها**، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1990، ص15.

[126]– عميور، ب، الجواني، ر، **أزمة المياه في الوطن العربي... بين الواقع والطموح**، مجلة الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع447، أكتوبر 2000، ص18.

ونظرا للطابع الإستراتيجي الذي يكتسبه هذا العنصر الحيوي، فهذا ما قد يؤدي إلى نزاعات جهوية خطيرة، وسجل التقرير الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة أنه، وإن لم تتخذ تدابير فورية فإن الوضع سيضحى أكثر خطورة في المستقبل[127].

كما تجدر الإشارة إلى أن البحر الأبيض المتوسط يحتوب على تهديدات أمنية تتعلق بالفجوة الإقتصادية بين ضفتيه، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والإجتماعية التي تعيشها شعوب ومجتمعات دول الضفة الجنوبية لهذا البحر بصفة خاصة، وهو الشيء الذي يغذي بروز تهديدات أمنية جديدة كالهجرة الغير شرعية، والجريمة المنظمة... هذا من جهة، كما أن هذه الأوضاع السياسية المتأزمة، وتدني المستويات المعيشية والإجتماعية، الناجمة عن الضعف والتخلف الإقتصادي، وبطأ عجلة التنمية في هذه الأقطار، يشكل تهديدا للأمن في المتوسط حسب إعتقاد الدول الغربية، وحتى العربية منها.

المطلب الثاني: التهدديات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الوضع الجديد للمتوسط يتميز بتعدد مصادر التهديد، حيث تتميز هذه المخاطر والتهديدات بأنها غير ظاهرة ومعقدة، ومتحركة، ولهذا إصطلح على البحر الأبيض المتوسط على أنه "بحر كل المخاطر"، وكذا "أم المشاكل المعاصرة". (la mere de (tous les dangers, la mere des probleme contemporains

حيث تتمثل هذه المخاطر والتهديدات الأمنية الجديدة فيما يلي:

أولا: الهجرة غير الشرعية: أصبح موضوع الهجرة يحضى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى حيث يشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول، وتعود أهمية طرح الهجرة غير الشرعية خاصة في الدول الأوروبية إلى تصاعد

[127]–عزوز كردون، **الرهانات البيئية والتحديات الأمنية في المتوسط**، الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع: 471، أكتوبر 2002، ص 30.

دور المهاجرين في أوروبا[128]، بالإضافة إلى التخوف من خطر الإرهاب المتأتي من المهاجرين، كتفجيرات قطار مدريد بإسبانيا، ومترو الأنفاق ببريطانيا[129].

حيث تتم الهجرة غير الشرعية بطرق غير قانونية، إذ يقوم المهاجرون بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقة قانونية، وتعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة، ويندرج هذا النوع من الهجرة شمن التهديدات العابرة للحدود، وتعد الهجرة السرية Clandestine Magation أو غير القانونية Illégal أو غير النظامية Irregular ظاهرة عالمية، وتقدر منظمة العدل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10-15% من جملة المهاجرين في العالم، أي مابين 20 إلة 30 مليون مهاجر، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الإتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون مهاجر[130] .

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الهجرة غير الشرعية قد تزايدت في العقود الأخيرة، بنسب كبيرة في المنطقة المتوسطية، وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوامل:

1- **الأسباب الإقتصادية:** حيث أن عدد سكان الدول المطلة على المتوسط سيبلغ حوالي 500 مليون نسمة بحلول سنة 2025، وهو ما سينعكس بالسلب على الظروف الإجتماعية لسكان هذه المنطقة، وهو ما سيؤدي كذلك إلى تولد علاقة إقتصادية مباشرة بين البطالة والهجرة غير الشرعية، بدافع العوز الإقتصادي، هذا ومن المرجح أن يؤدي تزايد الإعتماد المتبادل إلى زيادة أعداد المهاجرين لكي يقوموا بالأعمال الصعبة والمتدنية الأجر في البلدان المستقبلة[131].

---

[128]- محمد صالح المسفر، **مقاربة أولوية للإتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 13، 2007، ص49.

[129]- بكر مصباح قنيرة، **الوطن العربي في المنظور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي: التحديات والطموح**، مجلة شؤون عربية، ع:110، صيف 2002، ص 18.

[130]- نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا** ، مجلة السياسة الدولية، ع183، جانفي 2011، ص 24.

[131]- تقرير صندوق الأمم المتحدة (UNFPA)، **حالة السكان عام 2006: عبور النساء والهجرة الدولية** .

2- **الأسباب السياسية:** حيث أن عدم الإستقرار السياسي الناجم عن الحروب الأهلية، والصراعات الداخلية، وإنتهاكات حقوق الإنسان، تعد كلها من الأسباب الرئيسية للهجرة، وتعتبر منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، من بين أهم المناطق المستقبلة والمصدرة للاجئين والمهاجرين الغير الشرعيين بسبب حالة الحروب، وعدم الإستقرار الداخلي الذي تشهده هذه الدول، حيث تزايدت هذه الظاهرة بنسب قياسية في الآونة الأخيرة، وذلك بالموازاة مع الحركية الكثيفة التي تشهدها أقطار هذه المنطقة جراء ثورات الربيع العربي.

3- **الأسباب السوسيولوجية:** حيث يعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة يعتبر مؤشرا على أنهم في حالة عدم إشباع بالنسبة لحاجياتهم الأساسية المتمثلة حسب سلم الحاجات للمفكر Abraham Harbod Maslow في الحاجات الفيزيولوجية، كالحاجة إلى الأكل والشرب واللباس والسكن والزواج، وحاجات الأمن في النفس والعمل والسكن، وحاجات الإنتماء للمجتمع، وحاجات التقدير وتحقيق الذات والرضا عليها بعد تحقيق أهدافها[132] وينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى دول الضفة الشمالية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وينطلق الإتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي والفقر والبطالة، كل هذه الأشياء هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، ولمحاصرة هذه الظاهرة، لابد من وضع إستراتيجية تتمحور حول بناء شراكة إقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر، وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب في إطار مشاريع الشراكة، وهو ما من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي الحوض، لتصبح هذه المنطقة فضاءا مشتركا للإستقرار والأمن والسلم[133] وللإشارة فإن الدراسات تشير أن دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر والسودان والصومال هي أكثر البلدان العربية تصديرا للهجرة غير الشرعية، فقد إرتفعت الهجرة في تلك البلدان بنسبة 28 % في الفترة من عام 1995 إلى

---

[132]- إبراهيم محمد عياش، **الهجرة الشرعية**، من الموقع:-www.ahewar.ogr/debat/show.art.asp.(01-01-2011)

[133]- الإتحاد **الأوروبي يعزز الروابط بين الدول المجاورة، ويستمر في دعم إصلاحاتهم** من الموقع: www.EC.Europe.EU/ar/whatsnew/22avril2010.doc.(22/04/2010).

2007، كما تشير ذات الأرقام إلى تفاقم معضلة الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2007 و 2008 بصفة خاصة.

ثانيا:الإرهاب: إن تهديد الإرهاب من أهم التهديدات الأمنية الجديدة في عصر العولمة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ولعل أصعب ما يواجه الباحثين في العلاقات الدولية هو صعوبة إيجاد تعريف شامل وعادل لهذا المفهوم، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة العمل الإرهابي ذاته وإختلاف الرؤى الدولية حوله.

ورد مصطلح الإرهاب في الموسوعة الميسرة على أنه " ممارسة أعمال عنيفة ضد مصالح الغير سواءا أفراد أو جماعات.[134] أما في الموسوعة البريكانية فيعرف الإرهاب على أنه الإستخدام المنظم للعنف الذي لايمكن التنبؤ به ضد الحكومات أو الأشخاص من أجل تحقيق هدف سياسي"[135]، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في فرنسا سنة 1794، خلال فترة الثورة ليتم إستعماله من بعد ذلك من طرف الروس، أمات القاموس الفرنسي، فيعرف الإرهاب " على أنه الإستخدام المنظم لوسائل إستثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي كالإستلاء على السلطة أو المحافظة عليها بخلق مناخ بإنعدام الأمن[136]، أما في الفقه الإسلامي فإن مصطلح الإرهاب معناه "الحرابة" في الإسلام، وهي خروج جماعة مسلحة في دار الإسلام لإحداث فوضى وسفك الدماء، وسلب الأموال، ومتخذين بذلك الدين والأخلاق والقانون[137].

وتجدر الإشارة أن هنالك جهود دولية لتعريف الإرهاب، كل على حسب رؤيته لهذه الظاهرة، وسنحاول أن نبرز أهم هذه الإجتهادات:

---

[134]– هاني السباعي، **تعريف الإرهاب في المنظومة الغربية**، من الموقع : www.alhazeeratalk.net(28/12/2011)

[135]– إبراهيم نافع، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**، مصر، مؤسسة الأهرام، 2002، ص 01.

[136]– محمد صالح العدلي، **موسوعة القانون الجنائي للإرهاب**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003، ص 28.

[137]– منتصر سعيدة حمودة، **الإرهاب دراسة فقهية في الترشيع الجنائي الإسلامي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص26.

• بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبإعتبارها أقوى دولة في العالم، والمحارب الأول للإرهاب، فقد عرفت وزارة الدفاع الأمريكية عام 1986 الإرهاب على أنه "أي استعمال غير قانوني لأعمال عنف أو التهديد بإستخدامها ضد الأشخاص والممتلكات إجبارا للحكومة أو الشعب"[138] .

• أما المشروع الجزائري فقد عرف الإرهاب في الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 بقوله "يعتبر عملا إرهابيا أو تخريبيا، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب في أوساط المواطنين والإعتداء المعنوي أو الجسدي عليهم، وعرقلة سير تطبيق القوانين والمساس بالحريات العامة"[139].

• أما هيئة الأمم المتحدة، فقد ورد في تقرير اللجنة السادسة لها سنة 2000، أن الإرهاب بشكل عملا من الأعمال الجنائية الهادفة إلى إحلال حالة من الذعر[140]... وفي سنة 1985 أثارت الجزائر في الأمم المتحدة موضوع "إرهاب الدولة" الذي يشير فيه إلى الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ، فإتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المصطلح في قرار صادر بتاريخ 1985/12/11 تحت رقم 40/61، وقد أدانت الجمعية العامة الإرهاب بشكل عام.

• أما دول عدم الإنحياز، فقد إعتبرت الإرهاب جريمة ذات طابع دولي، وقد أصدرت الجمعية العامة القرار 39/159 المؤرخ في 1984/12/17، والذي يدين ممارسات الإرهاب بين الدول.

• أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد عرفت الإرهاب على أنه "كل فعل منظم من أفعال العنف، أو التهديد الذي يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل أو حجز الرهائن أو إختطاف الطائرات أو السفن وغيرها، من أجل تحقيق أهداف سياسية، كما أنها

---

[138]–شلبي ملاط، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي**، من الموقع: (11/07/2011) www.mafhoum.com

[139]– محمد صديق يوسفي، **الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة**، الجزائر: دار المعرفة، 1998، ص 274.

[140]– شلبي ملاط، **نفس المكان**.

رفضت أن تعتبر المقاومة ضد المحتل الأجنبي من أجل التحرر إرهابا[141]، في إشارة إلى المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

كما أن الإتحاد الأوروبي حاول تبني تعريف شامل للإرهاب، وذلك إثر الإعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية شهر سبتمبر 2001، حيث تبنت اللجنة الأوروبية في 19 سبتمبر 2001 مفهوما يتمثل في "المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها كليا"[142] هذا وقد صنف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وتعتبر حوادث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى التدخل الأمريكي في أفغنستان منعطفا حقيقيا للأمن الدولي عامة والأوروبي بصفة خاصة –مادام أنه موضوعنا– حيث أن هذه الأحداث أعادت جلب كل الإنشغلات الأمنية إلى المسرح الدولي.

بما أن ليس للإرهاب تعريف متفق عليه دوليا، إلا أنه يعتبر كآلة حرب ضد الطابع الجهوي للدولة والحضارة ككل، كما يشكل تهديد (عبر قومي)، وليس بمقدور أي دولة مهما كانت قوتها ومكانتها مواجهته والتصدي له بمفردها أو الإحتماء من هجماته.

وللإشارة فإن الفكرة الأوروبية عن الإرهاب تتضمن أن مصدره هو دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وتحديدا دول المغرب العربي، ولأجل ذلك إعتبر **مايك سميث** رئيس هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن المغرب العربي يعد من أبرز بقاع العالم الساخنة والمثيرة للقلق والتهديد، غير أن هنالك من إنتقد هذه النظرية الأوروبية ذات الخلفيات المسبقة، حيث إعتبرها الأستاذ **عبد النور بن عنتر** أنها تعاني من أزمة المصداقية على إعتبار أن دول الضفة الجنوبية، وخاصة دول المغرب العربي لاتملك الإمكانيات الكافية لمواجهة هذه المعضلة الأمنية المستعصية، مما يجعلها حقيقة تمثل تهديدا إستراتيجيا للأمن الأوروبي بأكمله، وأن كل هذا التمويل الإعلامي يدخل في دائرة

[141]– محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص 32.

[142] – Marie Claude Smouts, Dario Battistella ; pascal Vennesson, **Dictionnaire des relation internationls**, paris : dalloz ; p481.

الفكرة القائلة أنه وبعد زوال الخطر الشيوعي دخلت القوى الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، في مرحلة من الفراغ، وهو ما جعلها تبحث عن عدو جديد بدل العدو الشيوعي المنهار، من أجل إثبات القوة والذات وممارسة القدرة على الهيمنة وهو المسار الذي إنتهجه الإتحاد الأوروبي بتبنيه لفكرة المفكر "**صموئيل هنتغتون**" حول بروز نوع جديد من الصراعات في العالم وهو صراع الحضارات والمتمثل حسبهم في الإسلام والمسلمين.

كما أن قضية الإرهاب تصدرت أهم ملفات التعاون الأورومتوسطية، ففي قمة برشلونة 2005، تم إستصدار مدونة السكة الأوروبية المتوسطية من أجل مكافحة الإرهاب، على إعتبار أنه تحدي عالمي يتطلب تعاونا دوليا، غير أن هذه المدونة قد لاقت الكثير من الإنتقادات، على إعتبار أنها تفتقد للميكانيزمات التي تؤهلها للتجسيد على أرض الواقع، والسبب في ذلك عدم إتفاق الأطراف المعنيية بالشراكة على تعريف موحد للإرهاب، وقد أشارت وثيقة "أوروبا آمنة في عالم أفضل" أن الإتحاد الأوروبي قد إستجاب بعد أحداث 11 سبتمبر2001 لتحدي الإرهاب من خلال تبني خطوات وقائية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وفي نفس الوقت، وتحت عنوان "بناء الأمن في جوارنا" جاء أنه من مصلحة أوروبا أن تكون الدول المجاورة لها تتمتع بحكم راشد، حيث كلما تعاظمت المشاكل على حدود أوروبا فهي بمثابة مشكل لها، أي أنه أصبح من السهولة بما كان زعزعة الأمن والإستقرار الأوروبي بمجرد وجود مصادر التهديد في البلدان المجاورة لها، ونظرا لكون الإرهاب يبقى دائما القضية المحورية للإتحاد الأوروبي فقد أصدر عدة وثائق إستراتيجية للتعاون عبر الحدود والشراكة والتي تتعلق بكيفية العمل لمعالجة التحديات المشتركة[143] .

ثالثا: الجريمة المنظمة.

إن الصراع ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت تقنيات وأساليب الجريمة المنظمة بإقتحامها ميادين جديدة، وكذا إنتقالها من

[143]– آيت عميرات مليكة، **الفضاء المتوسطي، أي مستقبل؟** مجلة الجيش، ع533 ، ديسمبر 2007، ص 37.

الشكل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة بإستنادها على شبكات تنظيمية واسعة، وهو الشيء الذي أضاف خطورة إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.

حيث أن الجريمة المنظمة عموما هي ذلك الإصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية التي تستخدم العنف، وتهدف إلى الربح، وقد يكون نشاطها إقليميا، كما قد يكون عابرا للحدود والأقاليم[144]، كما توصف شبكات الجريمة المنظمة بأنها شبكات فيروس نقص المناعة البشرية، والتي تضعف الدفاعات الطبيعية للجهاز السياسي، وفي هذا الصدد يكون الفساد هو أداتها الرئيسية[145].

وقد إختلفت وتعددت الرؤى والتعاريف الدولية حول هذا المصطلح، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الجريمة المنظمة وفاق إجرامي له طابع إستمراري، بدون إيديولوجية، وهي تنظيم مغلق وسري، يستعين بالعنف والرشوة، وهدفه الأساسي الثراء والربح، بالإضافة إلى أن منظمة الأمم المتحدة إعتبرت أن الجريمة المنظمة هي تلك الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق والمعقدة، والتي تضطلع بها جماعات ذات تنظيم محكم بهدف إقامة أو تمويل أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع.

غير أن الإتحاد الأوروبي يرى أن الجريمة المنظمة تمثل مشروعا إجراميا ينطوي على إرتكاب جرائيم جسيمة، وذلك بهدف الحصول على السلطة أو تحقيق الأرباح والفوائد[146].

وإذا ما سلمنا بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتوسط قلب العالم، بالإضافة إلى كونها تفصل المنطقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فإنها وبهذا تعتبر معبرا هاما لتنقل الأفراد أو التجارة العالمية، وبفعل هذا الموقع الإستراتيجي، أصبحت دول

---

[144]– حمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، القاهرة دار الشروق، 2004، ص 11.

[145]– عصام عبد الفتاح مطر، **الجريمة المنظمة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 85.

[146]– عبد المنعم سعيد، الإقليمية **في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد**، مجلة السياسات الدولية، ع122، أكتوبر 1995، ص 60.

البحرالأبيض المتوسط عامة، تعاني من مشاكل عدة، ومن بينها الجريمة المنظمة التي أضحت تتخذ أشكالا متعددة (تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، شبكات تبييض الأموال، زاهرة المتاجرة بالأفراد، الإجرام المعلوماتي... الخ).

وللإشارة فإن للجريمة المنظمة أبعادا وتأثيرات على مختلف المجالات والميادين، حيث أنها تتمثل في الآثار السلبية الناجمة عن إستخدام المخدرات ونمو العنف، والتحكم في المنظمات الإجتماعية، وإنهيار قيم المجتمع وتفشي المشاكل الإجتماعية، كما أن للجريمة المنظمة تأثير كبير في الأحزاب السياسية وفي المسؤولين كتفشي ظاهرة الرشوة والفساد، وتبييض الأموال... وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة فيهم من قبل مواطبيهم، كما أن تحكم شبكات الجريمة المنظمة في الأسواق المحلية، والدولية وفي المنظمة المالية لبعض الدول، يؤدي إلى تدمير إقتصاداتها بفعل جرائم غسيل وتبييض الأموال، والتهرب الضريبي، وتهريب السلع والمهاجرين... وغيرها، كما أنها تقوض من جهود التنمية بإقتصادها الموازي القوي، وهذا ما يزيد من خطورتها[147].

بالإضافة إلى أن الجريمة المنظمة تتفق مع الإرهاب في إمكانية وجود تنسيق وتسهيل كل منهما لعمل الآخر، على إعتبارأن كليهما مستهدفان من طرف العدالة، كما أن الجريمة المنظمة تقوم بها عصابات قد تجد التأييد من بعض الحكومات لنشر الفوضى بسرقة الأموال العامة، أو نهب البنوك في البلدان الفقيرة، وكذا توفير الملاذ الآمن لهم في بعض الدول التي انتقلا إليها هذه الأموال، وكما هو الحال بالنسبة للإرهاب الذي يلقى دعم الدول مثل دعم الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل سياسيا وماليا وعسكريا لتمارس الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني[148].

ضف إلى ذلك أن التخوف من الجريمة المنظمة يزداد عندما تقترن بأفواج المهاجرين غير الشرعيين، وذلك جراء نشاطات الهجرة غير الشرعية في أعمال الجريمة المنظمة، وهو ما من شأنه أن يقصف بأمن وإستقرار دول البحر الأبيض المتوسط،

[147]– إمام حسين خليل، **الجرائم الإرهابية**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2001، ص ص: 101–102.

[148]– مسعد عبد الرحمان زيدان، **الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام**، القاهرة: دار الكتاب القانوني، 2009، ص 116.

وخاصة الدول الأوروبية على إعتبار أن هذه الدول تعتبر من بين أكبر الدول المستقلة للأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين في العالم، حيث أنه غالبا ما يؤدي نقص الإندماج لدى هؤلاء المهاجرين في مجتمعات الدول المستقبلة لهم إلى إستفحال وإنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تهديد إستقرار هذه الدول، كما يخلق حالة من الأمن في مجتمعاتها، كما أن إقتران الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة، يتجلى في كون أن كلاهما ينظر إليه على أنه تهديد قادم من خارج الجماعة المستقرة، كما أن كلا منهما يغذي الآخر.

رابعا: التلوث البيئي

إن الأمن البيئي من القضايا الهامة والحيوية، رغم عدم إرتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، إلا أنه يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والشعوب المقيمة على ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط، وكما لدوله، حيث أن هذا البحر الشبه المغلق تصعب فيه عملية تجدد المياه، وهو الشيء الذي يعرضه إلى حالات حادة وخطيرة من التلوث البيئي، مما يستدعي ضرورة إعطاء أهمية بالغة للإعتناء بقضايا التلوث والبيئة من طرف جميع الدول وخاصة الساحلية منها.

إن النظام البيئي في البحر الأبيض المتوسط مهدد بمجموعة من العوامل كالتلوث البترولي الناجم عن حركة النقل التجاري البحري، وصرف المياه المستعملة، والقاذورات الصناعية الملوثة، وكذا ما يسمى بالمقبرة النووية... وغيرها، وهو الشيء الذي يجعل من إشكالية البيئة في البحر الأبيض المتوسط رهانا وتحدي أمني له وزن وثقل لا يقل أهمية عن التحديات والرهانات الأمنية آنفة الذكر[149] .

ومن حيث أن هذا التلوث راجع إلى أسباب كثيرة ومتنوعة، تتعلق بالدرجة الأولى بتزايد حدة التطور والإنتاج الصناعي والتكنولوجي، بالإضافة إلى الحروب وسباق التسلح

[149]– لورين أليون، **الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول**، من الموقع: (07/03/2012) www.bamgh.com

وزيادة عدد السكان، ونقص التمية والتخلف الكبيرين في بعض الدول... وغيرها، فإن لهذه الظاهرة تداعياتها وإنعكاساتها بإعتبارها مهددا بمثل التهديد بالحروب.

كما يتوقع إزدياد المنازعات بين الدول كلما شحت المصادر الطبيعية، على إعتبار أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أضحت تدرك أنها أكثر أولوية من تلك التهديدات الخارجية[150] .

نصل في نهاية هذا المبحث إلى القول بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإن لم تعد مسرحا لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة كما كانت عليه في السابق إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أنها لا تزال تحمل بذور التوتر والإستقرار، والأمن، والتي هي من نوع بنيوي، وذلك لإمتيازها بوجود عدد من النزاعات الخفية أو الباردة ما بين الدول كالنزاع بين الجزائر والمغرب وتداعيات ملف الصحراء الغربية، والنزاع بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وبحر إيجا... وغيرها، دون أن ننسى النزاعات داخل الدولة الواحدة نتيجة وجود تفاوتات سوسيو إقتصادية، وحتى سياسية ودينية، مذهبية في ظل تصاعد حركات وموجات عابرة للقارات لاترتبط بالدولة الواحدة فحسب، وكذا إمكانية ظهور نزاعات أو خلافات محتملة، خصوصا مع تزايد حدة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، التزايد الديمغرافي، وتردي الوضعية الإقتصادية.

على العموم، وأمام هذا الوضع الأمني المعقد في هذه المنطقة، والذي نستطيع القول بأنه يندرج ضمن السباق العام لعالم ما بعد الحرب الباردة، أين إزدادت حدة التهديدات الجديدة غير العسكرية، أما ضعف قدرة الدولة الواحدة على المجابهة والمعالجة، وهو ما يجعل من التنسيق ما بين الدول، ووضع سياسات وإستراتيجيات أمنية مشتركة أمرا ضروريا من أجل التصدي لهذه الظواهر، غير أن إستقراء الواقع الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتتبع ظواهره يؤكد فشل كل تصور أمني مشترك بين ضفتي هذا البحر، بل على العكس من هذا تزايد الهوة الأمنية السياسية رغم كل محاولات التقريب

[150]– لورين أليون، **نفس المرجع**.

والتنسيق، ويتبين لنا ذلك جليا من خلال مجموعة من المظاهر أو العوامل التي ساهمت في تكريس هذا الفشل:

- عدم الوصول لتعريف مشترك للأمن، حيث أن دول الإتحاد الأوروبي تشدد في تحديد قائمة المنظمات الإرهابية لتشمل بذلك حركة حماس الفلسطينية على سبيل المثال، في حين ترى دول الضفة الجنوبية أنه يجب التفرقة بين المنظمات الإرهابية وبين حركات المقاومة الشعبية التي تدافع عن حقها المشروع في سبيل إسترجاع أراضيها المسلوبة.
- غياب ميثاق للأمن والإستقرار، حيث أن واقع الشراكة الحالي، يبين لنا جمود على مستوى هذا الميثاق، وكذا الوسائل الكفيلة بوضعه حيز التنفيذ، وذلك يعود إلى تخوف دول الجنوب خصوصا من كون هذا الميثاق يمس بسيادتها، ويجعل منها دول تابعة سياسيا وأمنيا.
- اللاإنسجام على مستوى التنظيم العسكري، ونقصد بذلك إرتباط دول الإتحاد الأوروبي بالحلف الأطلسي، وضعفها في تحقيق سياسة أمنية وعسكرية خاصة بها، وكذا عدم إمتلاك دول الجنوب لنفس القدرات الدفاعية والعسكرية التي تملكها البلدان الأوروبية، وهو الأمر الذي يزيد من شعور الريبة والشك لدى دول الجنوب من كون كل تعاون سياسي وأمني هو وسيلة جديدة للتدخل في شؤونها الداخلية.
- تغييب إرادة الطرف الجنوبي، حيث أن إستقصاء الواقع الحقيقي لطبيعة المشاريع التشاركية القائمة في إطار العلاقات الأورومتوسطية، تبين لنا أن هذه العلاقة لا تزال موصوفة على أساس الفاعل والمفعول به، الإتحاد الأوروبي يقدم التصور ويطبق، ودول الضفة الجنوبية تنتظر في هذه التصورات والمبادرات وتتلقى النتائج.

لذلك وحسب ما تم التعرض إليه، هنالك إبهام وغموض كبيرين لايزالان يكتفيان التعاون الأورومتوسطي، فحسب الكثيرين توجد صعوبة في إيجاد كيفية التعاون ليس السياسي والأمني فحسب بل حتى الإقتصادي والثقافي ما بين الضفتين، وأنه من أهم العراقيل التي تواجه مجال التعاون بين الضفتين، غياب الإرادة الحقيقية والثقة والإنسجام وكذا عدم إقتسام مفاهيم أمنية وإستراتيجية مشتركة خصوصا في المجال متعدد الأطراف.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية

يمكن التأكيد ومن خلال كل ما تم التعرض إليه حتى الآن أن إشكالية الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط كانت ولا تزال تشكل الهاجس الرئيسي لدى الدول المحيطة بهذا الحوض، على الرغم من الجهود والمساعي الحثيثة التي أبدتها دول هذه المنطقة – وخاصة الأوروبية منها– من أجل إحتواء هذه التهديدات والمخاطر الأمنية، التي تهدد أمن وإستقرار البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال مشاريع شراكة وتعاون تمس مختلف المجالات والميادين: السياسية والأمنية، الإقتصادية والمالية، الثقافية والإنسانية، والمهيكلة بشكل يضمن الإستجابة للتحديات الأمنية التي يواجهها الإتحاد الأوروبي في الإقليم المتوسطي على إعتبار أن هذا الأخير هو المبادر بالإعلان عن هذه المشاريع، غير أن إستمرار الأوضاع السياسية المتأزمة. وتزايد حدة التهديدات الأمنية الجديدة، المتأتية عن سوء الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، خاصة لدى دول الضفة الجنوبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كل هذه الأمور، تؤكد فشل هذه المشاريع والسياسات والإستراتيجيات الأمنية الأوروبية المربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا سنحاول ومن خلال هذا المبحث أن تناول مستقبل علاقات التعاون في المتوسط.

ما بين الإتحاد الأروبي، والدول المتوسطية، عن طريق النظر في إمكانية إصلاح مسار التعاون بين ضفتي هذا البحر، لنصل في الأخير إلى تقديم إحتمالات أو سيناريوهات محتملة للتعاون الأورومتوسطي، والتي وإن كانت عامة وغير مدققة، غير أنها تساعدنا على تنشيط التفكير وتوجيهه نحو إيجاد أفضل البدائل والحلول الملائمة، والتي تشكل الغاية الأساسية والمرجوة من خلال دراستنا في حقل العلوم السياسية.

المطلب الأول: نحو بناء سياسة عامة أمنية في المتوسط وإصلاح المسار الحالي للتعاون

بعد أن تعرضنا فيما سبق لمختلف جوانب النقص التي ميزت علاقات التعاون الأورومتوسطي، نجد أنه من الضروري الآن الرجوع إلى واقع هذا التعاون، سواءا في إطار عملية برشلونة، أو مشؤوع الإتحاد من أجل المتوسط –لكن وبصورة أقل بالنسبة

إلى هذا الأخير على إعتباره مشروعا فتي، ومن الصعب جدا علينا أ نحكم عليه– والذي يحتاج وقفة خاصة للإصلاح والتعديل (مسار التعاون) وفق ما يخدم أهداف وتطلعات شعوب المنطقة.

ومن هنا، وعلى ضوء ما يعرفه المسار الحالي من نقائص وعراقيل، والتي كنا قد حاولنا أن نشير إليها فيما سبق من هذه الدراسة، فهذا لا يعني أن نعفي طرفي العلاقة من تكاليف التأخر في التفعيل الحقيقي والتكريس الميداني لتلك المبادرات والسياسات المنتهجة ضمن مشاريع الشراكة والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، إذ أن هذه المنطقة تعرف تأخرا كبيرا في الوحدة والإندماج مقارنة بمناطق أخرى من العالم. كما أن حداثة المسار بالنسبة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، لا تمثل بأي حال من الأحوال وبالنسبة للكثير من المحللين والمختصين بشؤون العلاقات الأورومتوسطية، العذر الذي يمكن اللجوء إليه تهربا أو دفعا للمسؤولية، فالأمر لا يزال يتطلب الكثير من الإهتمام والإصلاح على ضوء المعطيات الحالية، ولا يكون ذلك إلا وفق نية خالصة وإرادة مشتركة جادة وفعالة ولاتهمل أي جانب من جوانب هذا المسار[151].

إن النظر في إكراهات المسار الحالي، وفي ظل الظروف التي يمر بها، والتي تنم عن خصوصية مرتبطة أساسا بخصوصية شركائه (الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية) مع التفاؤل دوما بمستقبل الشراكة ما بين الضفتين لردع الصدع الحاصل وجبر الإنكسارات والشروخات التي تميز الواقع الحالي. ولهذا فنحن مجبرون كدارسين في مجال العلوم السياسية للنظر وبجدية في الخيارات المطروحة أمام الشريكين، والتي ساهم في إعدادها العديد من الدارسين والباحثين المهتمين بهذا الشأن، من خلال تقديم الإقتراحات التالية:

[151]– منصف السليمي، **نجاح الإتحاد من أجل المتوسط يتوقف على إرادة دول ضفتي المتوسط**، الموقع: http://www.de/dw/article/14/07/2008/0,2144,348668.html

أولا: إعادة النظر في الإمكانات المتاحة:

من الضروري جدا أولا وقبل الخوض في أية مسألة متعلقة بإصلاح ما هو كائن أن نتسائل عن المضمون الحقيقي للشراكة الأورومتوسطية، وعن ما يمكن أن تقدمه كإضافة بالنسبة للدول المتشاركة، وعن نصيب الدول الجنوبية من خلال تتبع هذا المسار؟

ومن هنا وبالرجوع إلى رابطة الشراكة، وإن تعدى إطار التعاون التقليدي، غير أنه لايضمن وبأي حال من الأحوال إحتمال الإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي –وهو الطلب الذي كان قد تقدم به المغرب سابقا– الحل البديل في هذا الإطار يمكن أساسا في تقرير زيادة مدخلات الدول الشريكة داخل النسق المتوسطي، وإعطائها نفس المكانة والتي تفرضها أية صفة شراكة، وإشراكها عبر مختلف مراحل المسار بدءا من المنظور، التنفيذ والتقييم.

ولبناء ما يكفي من الثقة بين الضفتين يستحسن أن يتم السماح لدول جنوب الضفة الجنوبية لحضور تلك الإجتماعات التي يتضمنها إتحاد أوروبا الغربية، والتي تهتم بالقضايا الإستراتيجية[152] .

وهذا ما يعني لا محالة إفراغ المسار الأوروبي من نزعته الأوروبية، والتي تجعل من الدول المتوسطية الجنوبية مجرد مستقبل للمشروع مع تهميش دورها بحجة عدم إستعدادها الكافي لقيادة المشروع، أو حتى المساهمة في إعداد ووضع الإستراتيجيات والتصورات الخاصة بمشاريع الشراكة.

ومن هنا نؤكد كذلك على ضرورة تجاوز المشاكل والأزمات التي تعيشها الدول الجنوبية للحوض المتوسطي، والإتجاه سويا نحو تأسيس البيت المشترك، كإستكمال بناء إتحاد المغرب العربي مثلا، وإستكمال تفعيل مشاريع الوحدة العربية بدءا بالإتفاق على القضايا المصيرية المشتركة، وإصدار القرارات الجدية والفعالة تحت سقف جامعة الدول العربية، وهو ما يساهم في تغيير النظرة النمطية لدى دول الإتحاد الأوروبي، وهو ما

[152]– عبد النور بن عنتر، **الدفاع الأوروبي والأمن العربي**، شؤون الأوسط، العدد 65، 1997، ص 42.

يجبر هذه الأخيرة على عدم تهميش دول جنوب الحوض المتوسط من إشراكها في القضايا المصيرية والمشتركة في منطقة المتوسط.

صحيح القول أن هذه الدول لا تزال غير قادرة تماما على قيادة المسار، خصوصا وأنها تفتقر للوسائل المالية والتقنية اللازمة[153]، إلا أن مجرد إبداء النية في إشراك الطرف الجنوبي عن طريق إدراج الإقتراحات اللازمة، ستكون بمثابة إشارة سياسية قوية تجاه الجنوب، خصوصا عندما يقرن ذلك بإجماع أوروبي حول أهداف جديدة للتعاون المتوسطي، يكون فيه الكرف الجنوبي فاعلا أساسيا في كل مراحل المشروع، إضافة إلى ذلك فإن عملية الإشراك هذه سوف تراعي خصوصية كل دولة شريكة عن طريق تقدير إمكاناتها ودراسة هامش قدرتها على تفعيل المسار، ومساعدتها عن طريق الزيادة في الدعم على تحقيق أكبر من التوافق مع الإتحاد الأوروبي وذلك على مختلف الأصعدة.

كما أن مسار الشراكة الأورومتوسطية، هو مسار قائم على الشمول، والتي يمكن لمسها كما أشرنا سابقا من خلال محتوى هذه المشاريع[154]، وكذا تعدد الأطراف المستفيدة منه، غير أن الرجوع إلى الواقع يبين لنا مدى صعوبة تطبيق هذه العناصر، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى إختلاف طبيعة الشركاء، وتواجدهم على درجات متفاوتة من حيث درجات الإصلاح والتقدم، وكذا ضخامة محتويات هذه المشاريع، بالإضافة إلى إستحالة تحقيق التقدم على كافة المجالات، بإعتبار غياب عنصر التفاعل والتكامل ما بين مختلف محاور المشروع، وإرتباط هذا المحاور بالجانب الأمني، ولهذا فهنالك من يرى بضرورة إتباع نوع من الرونة داخل مسار الشراكة، بحيث يكون عن طريق تغليب الإهتمام بجانب قبل الآخر، وعدم البدء بعنصر قبل الإنتهاء من الآخر، وهذا من أجل تركيز أكبر للجهود وتعميق الأداء، وذلك يكون أساسا عن طريق إنتهاج شراكة على عدة سرعات، وهو ما يطرح بديلين، بحيث يكون البديل الأول بإعطاء الأهمية للجانب الإقتصادي، والبدء به في العملية التعاونية، أما البديل الثاني فيكون عن طريق تعزيز التعاون مع كل دولة على

---

[153]– محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 128.

[154]– **المرجع نفسه**، ص 136.

حدى في غياب عنصر الوحدة الأفقية الحقيقية، والتعامل مع كل دولة ودراستها حالة بحالة، وهذا من أجل إضفاء أبر فعالية للمسار، ومن هنا فيكون هذا التعاون مع كل دولة معنية قبل الأخرى، آداة لتسهيل مواكبة وتيرة الإتحاد الأوروبي سياسيا، إقتصاديا، ومن ثمة إجتماعيا وإنسانيا، حيث أن هذا النمط من التعاون معتمد في مناطق مختلفة من العالم، وهو نموذج قد أثبت فعاليته.

ثانيا: إصلاح مضمون الشراكة

كما يجدر الإشارة إلى أنه أهم العيوب التي تحسب على مسار الشراكة في حوض البحر الأبيض المتوسط هو غياب تجسيد حقيقي لورشات التعاون المقررة سواءا في إعلان المسار أو عقود الشراكة، وهو ما يدل على وجود درجة من الإستياء والإستهجان لدى الطرف الشريك، وهذا نتيجة إقتصار المسار على وعود وشعارات تفتقر للتكريس الفعلي[155].

وهكذا فإن لإضفاء مقروئية أكثر على مسار الشراكة من خلال توضيح أو تفسير المسعى الحقيقي من وراء هذه الشراكة في كل محور على حدى، من شأنه أن يزيل اللبس والغموض الحاصل، وكذا توحيد الرؤى حول المحتوى الحقيقي للشراكة في كافة محاورها، حيث تمكنا أن نقول في هذا الصدد أن مجال التعاون الإقتصادي ما بين الضفتين يبقى من أكبر المجالات تقدما، غير أن النظر في فحوى التعاون المكرس من خلال منطقة التبادل الحر، يقودنا للقول أنه لايزال هنالك الكثير أمام الشريكين لتحقيق هذه الأهداف وتجسيدها في ظل عدم وضوح الرؤية تماما حول الإندماج المتوسطي، ولذلك فيرى المختصين أنه لا بد من رفع الإعتمادات المالية المخصصة لتمويل مشاريع الشراكة (ميدا1 وميدا2)، بالإضافة إلى تدعيم القطاع الخاص، وكذا تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في نفس الوقت الذي يطالب به دول المتوسط الجنوبي بإستكمال الإصلاحات الإقتصادية، وإهتمامها أكثر بجلب الإستثمارات الأجنبية، وجلب التدفقات المالية الضرورية.

---

[155]– منصف السليمي، **نفس المرجع**.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنه من الأولى على الإتحاد الأوروبي إفراغ مسار التعاون من النزعة الأمنية، ونقصد بذلك إنشغال الدول الأوروبية بالهاجس الأمني (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات...) على حساب مجالات التعاون الأخرى الإقتصادية والإنسانية، وإعتبار أن الحوار والشراكة من أجل سن سياسات مشتركة هما وسيلتان لتحقيق التنمية والتطور في منطقة المتوسط.

ومن حيث أن هذه الدراسة تركز على الجانب السياسي-الأمني أو على العوائق ذات الطبيعة السياسية والأمنية كمثبط لمشاريع الشراكة والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، هذه المشاريع التي جاءت أصلا كتعبير أو كإستراتيجية أمنية أوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال شراكة متعددة الجوانب والأبعاد (سياسية وأمنية، إقتصادية ومالية، إنسانية وثقافية)، والمهيكلة بطريقة تضمن بناء الأمن الإقليمي بمفهومه الواسع والشامل في منطقة تعيش على موقع الملفات والتهديدات الأمنية المختلفة والمتعددة.

غير أنه يمكن التأكيد ومن خلال كل ما تم التعرض إليه أنه لا توجد سياسات عامة أمنية في المتوسط اليوم من الناحية التطبيقية والواقعية، إلا أن هذا لا يحجب وجود العديد من الدراسات والأبحاث التي إهتمت بتصميم مبادرات متوسطية في مجال التمهيد لبناء سياسات عامة أمنية ناجعة وفعالة في المتوسط[156]. حيث برزت العديد من هذه الدراسات ذات الطبيعة المرحلية في المتوسط، ولعل من أبرزها دراسة وتحليل، **ألكسندر وونت (Alexander wendt)** حول إمكانية تكوين جماعات أمنية تعددية* والتي ترتكز أساسا على تنمية هويات جهوية وثقافة سياسية مشتركة، بناءا على تطوير وتنمية نمط جديد من الممارسة الدبلماسية، والذي سيكون مرتبطا في نجاحه بالهندسة السياسية والإجتماعية للهويات الجهوية في المتوسط، فحسب ألكسندر وونت توجد أربعة مراحل أساسية للممارسات الإستراتيجية في تحويل الأدوار والمصالح والهويات من خلال التفكير

[156]- زياني صالح، حجيج آمال، **السياسة العامة في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني المطموح**، مرجع سابق، ص 96.

*- تدل الجماعة الأمنية على إحساس المواطن بـــ (النحن)، مما يؤدي خلق ثقة وإعتبار متبادلين ويشكل ذلك.

الذاتي النقدي، وهي ذات المراحل التي تعتبر أساسية في بناء الجماعة الأمنية المتعددة في المتوسط والتي وحدها كفيلة بإرساء سياسات أمنية عامة على واقع حوض البحر الأبيض المتوسط ما بعد الحرب الباردة[157] .

حيث أن التغيير في هويات الشركاء المتوسطين سوف يؤدي إلى تحويل مصالحهم بشكل غير مهدد وغير منافس للمصالح الأوروبية وأمنها الشامل، وبالتالي فإن بناء الجماعة الامنية يرتكز غلى ضرورة تغيير الدول (أو الأمم) نظرتها أو تعريفها لذاتها، وللمكان –أب الحيز الجغرافي– الذي تشغله، والملاحظ أن الإتحاد الأوروبي قد تمكن كطرف فاعل في وضع مفهوم جديد للمتوسط، الذي أصبح إقليما عوض مجموعة أقاليم، وهنا تبقى مسألة تغيير الذات مسارا غامضا بحاجة إلى الكثير من الشرح والتفسير.

1- **المرحلة الأولى:** وتتعلق بتحطيم أو كسر الإجماع حول إلتزامات الهوية التي ترتكز في معضمها على عامل الجوار الجغرافي والعامل التاريخي المرتبط بالتفاعلات الحضارية الضاربة في القدم، حيث أن تنامي عوامل عدم الإستقرار في الضفة الجنوبية للحوض المتوسط على إثر تصاعد ديناميكية الحركات الإسلامية الراديكالية، وتزايد ضغوطات تدفق الهجرة وما تحمله من تهديدات مجتمعية، إلى جانب تزايد حدة الإعتماد المتبادل (شمال–جنوب) في المبدان الطاقوي، كلها مؤثرات جعلت الإتحاد الأوروبي يتأكد أنه أصبح من المستحيل ضمان أفراده ومجتمعاته في إقليم مضطرب كالمتوسط في إطار نظام الإعتماد على النفس، ولهذا نعتقد أن المطالب والإنشغالات الامنية الأوروبية في المتوسط لعالم ما بعد الحرب الباردة، أدت وستؤدي إلى تحطيم وتفكيك الإجماع حول إلتزامات الهوية لدى الطرف الأوروبي، ولدى شركائه المتوسطيين على حد سواء.

2- **المرحلة الثانية:** وتتعلق بالفحص النقدي للأفكار القديمة حول الذات وحول الآخر ولبنى التفاعل التي بفضلها تدعمت وتعززت الأفكار، والمقصود هنا أن كلا طرفي الشراكة الأورومتوسطية، وخاصة الطرف الأوروبي يتجهان معا ضمن المسار الذي يسعى إلى فك الغموض والإبهام حول البنى النزاعية البارزة والملموسة، والتي كانت

[157]– زياني صالح، حجيج أمال، **نفس المرجع**، ص96.

مهيمنة على العلاقات الأورومتوسطية، هذه الأخيرة التي إتسمت في معظم فتراتها بغياب وهيمنة الحسابات الأمنية، إن هذخ المرحلة في واقع الأمر هي مرحلة تكوين ذوات محتملة وطموحات جديدة لدى طرفي الشراكة بعيدا عن الميل إلى النزاعات والتنافس.

3- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التغيير أو التعديل، وهي مرحلة هامة في بناء الجماعات الأمنية كونها تمس بصورة مباشرة هوية الفاعلين فخلال هذه المرحلة يحاول وسيحاول الإتحاد الأوروبي تحضير شركائه المتوسطيين ليتخذوا هويات جديدة تلم شملهم.

4- **المرحلة الرابعة:** وتعد مرحلة المعاملة بالمثل، وحسب نظرية المرآة **(Mirror theory)** لصاحبها ألكسندر وونت حول تشكيل الهوية، فإن نجاح أحد أطراف الشراكة في تغيير هوياته مع تقدم مسارات التعلم وكثافة التفاعلات سوف يحفز ويشجع الطرف الآخر لتبني مبادرة مماثلة أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.

وعلى العموم، فإن هذا المتوسط يفرض نفسه كمشكلة وليس كمعجزة يصعب تحقيقها –أي تحقيق الامن والتعاون الحقيقيين على ضفتيه– ومن هذا المنطلق وجب على دوله إيجاد نظام أمن جديد يتلائم وطبيعة التحديات الأمنية القائمة على ضفافه، والتي تضمن إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية كأحد الأولويات الأمنية في هذه المنطقة، تجاوز النزاعات والخلافات ذات الطبيعة الإقليمية، بالإضافة إلى وضع وإنتهاج إستراتيجيات وسياسات تعاونية ناجعة وفعالة بهدف دفع عجلة التنمية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الضفة الجنوبية خاصة، بغية القضاء على بؤر الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة... وغيرها من الأزمات والمخاطر التي تتغذى من تفاقم المشاكل السياسية الداخلية وسوء الأحوال الإقتصادية لدول الضفة الجنوبية، والتي بإمكانها أن تهدد أمن وإستقرار المنطقة بصفة عامة.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية.

بعد أن تناولنا دراسة وإستقصاء أبعاد مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، والتي إكتشفنا أنها هيكلت بطريقة تسمح بضمان الأمن الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أي أنها جاءت كإستراتيجية أمنية أوروبية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة،

والتي تعتمد على التكتلات وإنتهاج سياسات التعاون والشراكة بين الدول من أجل مواجهة التهديدات أو التحديات الأمنية المشتركة، وبعد أن إكتشفنا كذلك أن المشروع الجديد (الإتحاد من أجل المتوسط)، ومن خلال القيمة المضافة التي جاء بها، إنما يهدف إلى إستكمال عملية برشلونة وإصلاح أخطائها، وتجاوز عيوبها ونقائصها، وعلى ضوء صور التعاون المتاحة، حاليا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وبالنظر إلى الظروف المحلية والإقليمية التي تشهدها هذه المنطقة، على إعتبار إستمرار التوترات والنزاعات الإليمية بين بعض الدول، وعدم التمكن من الوصول إلى حل حقيقي وسلمي للقضية الفلسطينية*، بالإضافة إلى تزايد حدة التهديدات الأمنية الجديدة في هذه المنطقة، وذلك تزامنا مع حالة الفوضى والغليان الشعبي التي تشهدها بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط أو ما يسمى بثورات الربيع العربي، وعلى إعتبار أن مجال دراستنا لا يقتصر على ما هو كائن فقط، وإنما التطلع لأفق المستقبل، وإستشفاف ما يمكن أن يكون على المدى المقبل، وذلك من أجل التنبؤ بالتحديات والرهانات الجديدة التي تواجه هذه المنطقة تحديدا، والعالم ككل، وكذا الإستجابة القبلية لها قبل فوات الأوان.

ومن أجل هذا التطلع، سنحاول قدر الإمكان أن نقدم بعض الإحتمالات والتصورات العامة لمشاريع التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك وفق مسار برشلونة، وكذا المشروع الجديد: الإتحاد من أجل المتوسط، والتي تشمل أساسا تقديم خطوط عريضة لإحتمالات ما يمكن أن يؤول إليه مسار التعاون في هذا الحوض.

أولا: سيناريو نجاح مشاريع الشراكة الأورومتوسطية (الوصول إلى متوسط الأمن والاستقرار):

حيث يعبر هذا السيناريو عن نظرة متفائلة جدا حول مستقبل العلاقات الأورومتوسطية، وذلك من خلال توقع حدوث تطورات إيجابية ضمن المشروع الجديد للشراكة الأورومتوسطية: الإتحاد من أجل المتوسط، والتوصل إلى تحقيق النتائج

* – ذلك أنه وفي فترة إعدادنا لهذه الدراسة تم قبول أو الإعتراف بفلسطين كعضو ملاحظ في منظمة الأمم المتحدة في سنة 2012، غير أن إستمرار عمليات الإستطان داخل الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى إستمرار عمليات الإعتقلات التي تنتهجها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، تفوض من مساعي السلم الدولية.

والأهداف التي سطرت له منذ البداية، وتجاوز الفوارق التي تشتت المتوسط، وبناء جسور المتوسط على أنه منطقة يسود فيها الأمن والإستقرار والرفاه المقتسم على كافة ضفافه، وذلك وفق التصورات التالية:

1- إن فرص نجاح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يبقى وقبل كل شيء رهينة وجود إرادة حقيقية لدى الدول المتشاركة، أي أن نجاح هذا المشروع يبقى رهينة إرادة مشتركة من طرف دول الضفة الجنوبية، وكذا دول الإتحاد الأوروبي من أجل تفعيل وتكريس القرارات والسياسات المتعلقة بهذا المشروع، والتي أقرتها قمة باريس[158]، وكذا توحيد الرئا، ووجهات النظر وفق صيغة التنسيق والتشاور بين كافة الدول المعنية بهذا المشروع، ومن دون أي إقصاءات، وهو الشيء الذي يعمل على تحسين طبيعة العلاقات بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وهو ما من شأنه كذلك أن يقوي من روابط هذه العلاقة، بمعنى تصبح تشاركية وتقوم على المساواة بين جميع الأطراف في الحقوق والواجبات.

2- إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لطالما أثقلت كاهل كافة الدول المحيطية بهذا الحوض ولطالما هددت أمن وإستقرار الدول الأوروبية بصفة خاصة، لذا فإن مسألة حرية إنتقال الأفراد تعتبر من القضايا الواجب أخذها بعين الإعتبار من أجل ضمان نجاح هذا المشروع، وذلك من خلال تسهيل عمليات إنتقال الأفراد من وإلى الضفة المقابلة، وكذا تخفيف وتخفيض الأعباء والإجراءات والتكاليف القنصلية المتعلقة بإنتقال الأفراد، وبالتالي التخفيف من موجات الهجرة غير الشرعية.

3- إن تصور المتوسط كمنطقة الرفاه والتنمية الإقتصادية، والتي طالما سعى طرفي الشراكة الأورومتوسطية إلى تكريسها على أرض الواقع، ستكون بعد إستكمال دخول الدول الأعضاء في هذه الشراكة، منطقة التبادل الحر والتي تم الإتفاق عليها مسبقا سواءا في مسار برشلونة، أو من خلال التأكيد عليها في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، هذه المرحلة التي تستسمح بكل تأكيد إستكمال إجراءات الشراكة في المتوسط، وتحقيق إتحاد

[158]- منصف السليمي، **مرجع سابق**.

إقتصادي قائم على دعم وتشجيع إستقطاب الإستثمارات الخارجية إلى حد يتساوى وواقع الشراكة التي تربط دول أمريكا الشمالية بدول أمريكا الجنوبية، وكذا اليابان بالدول الآسيوية مثلا، وهو الأمر الذي يساهم بدوره في حل أزمات دول الجنوب، والرفع من مستويات التنمية بها، عن طريق خلق مناصب شغل جديدة، والقضاء على البطالة، وتوفير متطلبات العيش الكريم، وبالتالي التخفيف من حدة التوترات الإجتماعية، ورفع حالات اليأس لدى شباب هذه الدول، التي طالما دفعتهم إلى أحضان الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها من الآفات التي سبق ذكرها فيما سبق من هذه الدراسة.

4- إن النقطة الجوهرية، والتي ستمكن من زيادة فرص نجاح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وبالتالي نجاح مشاريع وأهداف الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة تتعلق بمسألة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، والخروج من حالة الإنسداد التي تعرفها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، وحسب هذا التصور فإن نجاح هذا المشروع سيكون كنتيجة لتفعيل الجهود الأوروبية والعربية للتعاون في إطار الشراكة، وذلك من خلال إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من دائرة السلام في الشرق الأوسط، والتوصل إلى حل أمثل لهذه القضية بما يتلائم ومصالح طرفي النزاع عن طريق مفاوضات جادة وحثيثة تصل إلى إتفاق بين كافة الأطراف على تأسيس دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، وإقتناع إسرائيل بضرورة الإلتزام بلوائح وقرارات مجلس الأمن الدولي.

5- كما يمكن التصور ووفقا لهذا السيناريو أن الدول الأوروبية ستتحمل أخيرا مسؤوليتها في تدهور مستويات التنمية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، جراء تاريخ السياسات الإستعمارية والنهب الطاقوي، والتي أدخلت دول الجنوب في دوامة الفقر، وتدهور مستويات التنمية، كما ستتوصل دول الجنوب بدورها إلى فهم وإستيعاب ضرورة بذل الجهود بحيث تصبح تساهم في جهود إعادة الهيكلة الإقتصادية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة الدعم المشترك لجهود التعاون والتكامل في الضفة الجنوبية، أي تحقيق الوحدة الأفقية (إتحاد المغرب العربي مثلا)، لما يعبر عنه من أهمية بالنسبة لتسهيل عملية التنسيق، وبناء الشراكة الأورومتوسطية.

6- إن تصور نجاح المشروع الأورومتوسطي الجديد وفق هذا التصور راجع وبالأساس إلى توصل الدول الأوروبية إلى إتفاق مشترك حول إيجاد مصادر تمويل إضافية لبرامج هذا المشروع، وهو ما يؤدي إلى رفع التخفيضات حول مستقبله، والمضي نحو تحقيق الأهداف المرجوة منذ إعلان برشلونة، وتجاوز مرحلة الوعود الناقصة بالمساعدات المالية، حيث أن التمويل لن يعد يشكل إشكالية معيقة لرغبة وجهود التعاون والشراكة.

وعموما فإن الشراكة الأوروتوسطية ومن خلال التصورات السابقة الذكر ستساهم في إحداث تحولات هامة في طبيعة العلاقات الأورومتوسطية، وذلك إذا ما استطاعت الدول الأوروبية أن تحيد من مكانة الولايات الأمريكية المتحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذا ما ساهمت في تفعيل دورها في إيجاد حل لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وإذا ما سمحت كذلك لدول الضفة الجنوبية من لعب دور الشريك الحقيقي، والإقتناع بضرورة التعاون الذي تفرضه عوامل التاريخ والجغرافيا المشتركة من أجل مستقبل مشترك يسوده الأمن والإستقرار، غير أن هذا السيناريو يتصف بالتفاؤل الزائد والبعيد عن واقع الأوضاع في المنطقة، لكنه يبقى حلما وأملا تصبو إلى تحقيقه دول وشعوب المنطقة.

ثانيا: سيناريو فشل مشاريع الشراكة الأورومتوسطية

يقترن هذا السيناريو، وعلى العكس من السيناريو السابق، بنظرة وتصورات سلبية، ومتشائمة، قائمة على أساس توقع تعطل وإنهيار المسار الأورومتوسطي، يمعنى فشل مسار مشاريع التعاون والشراكة بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث أن هذا السيناريو يرتكز على مجموعة الإفتراضات والتصورات التالية:

1- يرجع الكثير من المهتمين، والمتخصصين في شؤون العلاقات الأورومتوسطية أن عدد الدول المشاركة في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، والمقدرة بـــ 44 دولة، يشكل بحد ذاته أكبر عائق لهذا المشروع الجديد القديم (على إعتبار أنه جاء كتكملة لعملية برشلونة)، وتجسيده على أرض الواقع، حيث أن هذا الأمر في نظرهم يعد

مستحيلا، على إعتبار أن هذه الدول الأعصاء في هذا المشروع، ومن خلال هذا التصور، لا تزال تعيش في ظلا العلاقة القديمة التي طبعت الشراكة الأورومتوسطية منذ بدايتها، أي خلال عملية برشلونة، حيث أن الإتحاد الأوروبي هو من يبادر بتقديم الإقتراحات، في حين أن دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، تستقبل هذه الإقتراحات وتتبعها، وهو الشيء الذي ساهم في إعجاز وإفشال هذا المسار، ذلك أن الدول الأوروبية لا تزال تعد دول الضفة الجنوبية بتقديمها المساعدات المالية، ودعم التنمية في أقطارها، دون تقديم مساعدات حقيقية، وإن هي قدمت، فتكون قليلة وضئيلة ولا تسمح لدول الجنوب بمواجهة التحديات الكبيرة التي تتجاوز إمكانياتها، أما بالنسبة لهذه الأخيرة، فإن إرادتها لا تزال هزيلة في المباردة بالقيام بإصلاحات إقتصادية، وهيكلية جذرية، من أجل الرفع من مستويات التنمية في أقطارها، كما تتماطل عن إستكمال مشاريع الوحدة والتكامل الإقليمية (كمشروع إتحاد المغرب العربي مثلا)، مما يكسبها دورا ومكانة أكبر في هذه الشراكة.

2- كما أن قلة الإستثمارات الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد من بين الأسباب التي ستؤدي إلى إفشال كافة مشاريع الشراكة الأورومتوسطية سواءا القائمة حاليا، أو تلك التي ستأتي لاحقا، وأمام إنعدام الجهود والسياسات التي تعمل على تقديم التشجيعات والضمانات اللازمة لجلب الإستثمارات الأجنبية إلى هذه المنطقة، فحتما أن هذا ما سيزيد من تعميق وتوسيع دائرة الأزمات التي تتخبط فيها دول الحوض المتوسط[159]، وخاصة الجنوبية منها، وذلك بتدهور مستويات التنمية في هذه الدول، وتضاؤل فرص العمل، وإرتفاع نسب البطالة فيها، مما يدفع بشبابها إلى أحضان شبكات الإرهاب، والجريمة المنظمة، والإتجاه نحو الهجرة غير الشرعية، وهو ما يزيد من تهديد أمن وإستقرار البحر الأبيض المتوسط.

3- ضف إلى ذلك أن التعقيدات المتعلقة بتنقل الأفراد، ساهمت في إفشال مشاريع الشراكة السابقة، وستساهم في إفشالها مستقبلا، ذلك أنها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير مسلسل الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية بشكل كبير، ومما زاد من تدهور الأوضاع الأمنية في المتوسط إرتباط الهجرة غير الشرعية بشبكات

[159]- محمد شارق، **بوتفليقة يشكك في تجسيد مشاريع الإتحاد المتوسطي**،الخبر، ع:5372، الأحد 13 جويلية 2008، ص 02.

التهريب والجريمة المنظمة في البلدان المستقبلة –كما سبق وأن أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة– وكذا شبكات الإرهاب، مما جعل من البعد الأمني يأخذ الحيز أو البعد الأكبر من مبادرات التعاون والشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، لا بل أن كافة محاور الشراكة الأورومتوسطية سواءا من خلال عملية برشلونة أو الإتحاد من أجل المتوسط، هيكلت بشكل يضمن الأمن والإستقرار في المتوسط، ومنه ضمان أمن أوروبا، مما أدى إلى إهمال المسارات الأخرى (الإقتصادية والإنسانية)

4– إن فشل مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، وتحديدا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط –بإعتبارنا نقدم تصورات مستقبلية عما قد تؤول إليه هذه المشاريع– تتعلق كذلك بتصور العجز في التمويل، ذلك رفض وتماطل الدول الأوروبية في تمويل برامج هذا المشروع بفعل المشاكل المادية التي تواجهها أوروبا بسبب الإرتفاع الحاصل في أسعار المواد الطاقوية.

وبما أن دول الجنوب تعتبر عاجزة عن تمويل هكذا مشروع وبهذه الإمكانيات المادية والمالية الهائلة التي يتطلبها، فهذا ما سيؤدي إلى شلل كامل يصيب مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط، الذي جاء تكملة لمسار برشلونة، وهو ما يؤكد وبصفة شبه نهائية فشله في تحقيق الأهداف التي سطرت من خلاله، وبالتالي نهاية الشراكة الأورومتوسطية.

5– إن قضية الصراع العربي–الإسرائيلي تعتبر من بين أبرز العوامل التي أدت إلى إعاقة وعرقلة مسار برشلونة، كونها خلقت صعوبات كبيرة في التعامل بين إسرائيل والدول العربية. غير أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، قد غلب عليه ملفات السلام بين العرب وإسرائيل، ودعوات إلى الطبيع العربي مع هذه الأخيرة[160]، وهو من شأنه أن يزيد من التعقيد والتناقض داخل هذا المشروع، كون إسرائيل هي من أكبر المساهمين في حالة اللاأمن واللاإستقرار في المنطقة المتوسطية، ضف إلى ذلك أن قضية رفض التطبيع مع إسرائيل هي من الشروط الأساسية التي وضعتها غالب الدول العربية أمام إستمرار التوترات والنزاعات بين بعض الدول المتوسطية، كالنزاع الجزائري المغربي حول قضية

[160]– عثمان طايبي، **الرئيس الفرنسي ساركوزي يضع سلم إسرائيل كهدف أسمى لمشروعه**، الخبر، ع5372، الإثنين 14 جويلية 2008، ص 02

الصحراء الغربية مثلا، والتي تعيق مسار الشراكة على المستوى الأفقي بين دول الجنوب، وإنطلاقا من هذا كله فإن إحتمالات الفشل ترتبط بعراقيل كبيرة متعلقة بالمشروع ذاته، وبالظروف التي تحيط به وبنشأته وبروزه، وهو ما سيؤدي بهذا المشروع الذي وصف بالطموح إلى الفشل والإنهيار، حيث ووفقا لهذا التصور الذي وضعناه، فإن الإتحاد الأوروبي يبقى عاجزا عن إيجاد الحلول لكل هذه الأزمات والنزاعات والتهديدات التي تشهدها منطقة المتوسط، وذلك جراء الهيمنة الأمريكية على قضية السلام في الشرق الأوسط، وهو ما من شأنه أن يهدد العلاقات بين الدول العربية (الجنوبية) والدول الأوروبية، وذلك من خلال فقدان الثقة في الدور والقرار الأوروبي، وهو ما قد يؤدي إلى نسف الشراكة الأورومتوسطية من الأساس، وإلغاء العمل بكافة الأطر التعاونية السابقة، وفشل المشاريع اللاحقة عن دفع وتفعيل التعاون، أمام إستمرارية التهديدات الكامنة (الجديدة)، مما يدخل المنطقة بأكملها في دوامة عنف لا نهاية لها، وهنا يصبح المتوسط حقيقة جدار فاصل بين عالم الشمال المتقدم، وعالم الجنوب الذي يعيش تحت ويلات الفقر، التأخر والتخلف.

إن هذا السيناريو وكما سبق وقد أشرنا في البداية يعتبر تشاؤميا وسلبيا للغاية، بحيث يستعبد من مستقبل التعاون في هذا البحر عبارة عن كابوس، كما أن هذا السيناريو لا يعترف بتلك المجهودات المبذولة في إطار مشاريع الشراكة على ىالرغم من قلتها.

ثالثا: سيناريو بقاء الوضع القائم

ووفقا لهذا السيناريو، فيمكن تصور الشراكة الأورومتوسطية، على أنها مسار متوقف، جامد، إفتقر عنصر الحركية والديناميكية الذي جاء بها في بداية الأمر عند إطلاقه لأول مرة، من خلال إعلان برشلونة سنة 1995، بمعنى أنه قد تجرد من الروح التي جاء بها، وهي الإستمرار والسيرورة عبر الزمن للوصول إلى النتائج المرجوة، مع حدوث بعض التغيرات النسبية في مسار الشراكة من خلال ما تقترحه المبادرة الجديدة، مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك وفقا للتصورات التالية:

1- إن الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية من خلال الإتحاد من أجل المتوسط، ووفقا لهذا السيناريو، ستبقى تعيش ما بين الإرادة والرغبة في تحقيق الأهداف المشتركة مقابل قلة التنسيق والتشاور وإنعدام وحدة الرأي والقرارات، مما سيؤثر على تطبيق المشاريع على أرض الواقع، وهو ما يؤكده إستمرار علاقة تبعية دول الجنوب لإرادة دول الشمال بإستثناء دول قليلة جدا والتي تعتبر دول محورية، كالجزائر التي تبادر بتقديم إقتراحات متعلقة ببعض القضايا الأمنية كالإرهاب مثلا، وذلك إنطلاقا من تجربتها الذاتية في مكافحة الإرهاب على أراضيها، بالإضافة إلى الإقتراح الذي قدمه الرئيس الجزائري، **عبد العزيز بوتفليقة** بخصوص مساعي إنجاح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك من خلال تشجيع، وتعديد البرامج شبه الإقليمية التي تعمل على جمع عدد مصغر من الدول العازمة بثبات إلى المضي قدما إلى أبعد حد وبأسرع وتيرة، مما يخدم المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، والتي تشكل ثمرة إرادة مشتركة، بين بعض الدول، بما يحمل ذلك من إلتزامات وأخطار، والتي تندرج جميعها ضمن إطار أهداف عملية برشلونة[161].

2- إن عجز المشروع الجديد عن تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها، وجعله مجرد دعاية إعلامية لن تستطيع بأي حال من الأحوال مواجهة التحديات الأمنية والسياسية الراهنة في ظل إصرار الإتحاد الأوروبي على جعله إستمرارية لمسار برشلونة دون توفير وسائل الدعم اللازمة وهو ماسيبقي كل أمور الشراكة في نقطة السكون، وهو ما سيبقي كذلك كل طرف متقوقعا على نفسه، وكذا بقاء الهوة والشرح قائمين بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا الصدد يمكننا الحديث عن عجز متوسطي مشترك.

3- كما أن الإبقاء على الإجراءات القنصلية المعقدة، والمتعلقة بتنقل الأفراد سارية المفعول، ستبقى على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت المنفذ الوحيد لشباب دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، من أجل التوجه نحو الدول الأوروبية، وهو ما يهدد أم وإستقرار هذه الأخيرة، خاصة بإقتران الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية أخرى خطيرة، تم ذكرها سابقا في هذه الدراسة، كالإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[161]- زهراء . ب، **بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي**، أخبار اليوم، ع387، الإثنين 14 جويلية 2008، ص 03.

4- أما فيما يتعلق بمسألة الإستثمارات، فإننا نتصور ووفقا لهذا السيناريو، بقائها على حالها، مع ربطها بإحتمالي النقصان أو الزيادة، إذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية والسياسية في بعض الدول المحورية كالجزائر ومصر، وخلق الجو والمناخ المناسب لإستقطاب الإستثمارات في هذه المنطقة، وهو ما يرشح كذلك بقاء سوؤ الأحوال الإقتصادية، وتدني مستويات التنمية في دول الجنوب، وما ينجم عنه من بقاء نسب البطالة العالمية في هذه الدول، وبالتالي إستمرار بقاء التهديدات الأمنية في هذه المنطقة والناجمة عن سوء الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، مع إستمرار علاقة التبعية لبلدان الشمال على نمط الآمر والمأمور، فيإطار شراكة المقصود منها أصلا بناء مشاريع للتعاون القائمة على تكثيف وتفعيل الجهود من أجل إنجاحها.

5- أما بخصوص جوهر كافة السيناريوهات، والمتعلق بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي ومسألة السلام في الشرق الأوسط، والخروج من حالة الإنسداد التي تعرفها هذه المسألة، فإننا نتصور ووفقا لهذا السيناريو بقاء الولايات المتحدة متحكمة في مساعي السلام في المنطقة المتوسطية، بمعنى إستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، والسعي نحو إفشال كل المساعي الدولية للوقوف في وجه إسرائيل -إن هي حدثت- بإستعمال حق الفيتو، وبقاء الدور الأوروبي في هذه المسألة محدودا، أي الإكتفاء بالتنديد والمطالبة بتنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن والتي تضرب بها إسرائيل عرض الحائط، في ظل الهيمنة الأمريكية على قرارات منظمة الأمم المتحدة، أما عن الدول العربية العضوة في مسار الشراكة، فأغلب الإحتمالات تقودنا إلى القول، أنه وفي ظل الأوضاع السياسية والحراك الشعبي التي تشهدته هذه الدول في إطار ما إصطاع عليه بثورات الربيع العربي، ونظرا لأن هذه الدول والتي إندلعت فيها الثورات تمر بمرحلة إنتقالية، فإن الدول العربية ستبقى تمارس سياسة التنديد، وتهمل ورقة التهديد التي منحت لها من خلال حالة الإرتفاع الغير مسبوق لأسعار المواد الطاقوية.

وعموما فإن هذه التصورات بإمكانها أن توضح لنا الصورة أكثر حول طبيعة ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية، بحيث تبقى على المكانة التي تلعبها الولايات الأمريكية المتحدة في الحوض المتوسطي، في مقابل إستمرار البحث الأوروبي عن توسيع

وتفعيل مكانته في هذه المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي–الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يبقي على حالة التسابق نحو التسلح والتنافس المستمر من أجل السيطرة على المنطقة المتوسطية، وهو ما يعني كذلك أن مسألة الأمن في هذا الحوض مسألة مشتركة تعنى بهاكل الدول المحيطة بهذا البحر، مما يستلزم حتما تكثيف المبادرات المتوسطية، والمجيء بأخرى إن لزم الأمر في حالة فشل أو شلل بايقتها، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة من خلالها، وأبرزها العمل على بناء مستقبل مشترك يسوده السلم والأمن والإستقرار الدائم لصالح الأجيال القادمة.

وللإشارة فإن هذا السيناريو الأخير هو الأقرب إلى واقع مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، كون أنه يقوم على تحليل المشاريع القابلة للتحقيق، والتي لا يتقمصها سوى التفعيل والنية والإرادة الحقيقيتين في تجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة إلى إستعباد ما يصعب تحقيقه، خاصة إذا ما إقترن تحقيقه بالأفق القريب، إن لم نقل إستحالة وجود حلول لها في ظل حالة الإنسداد الذي تعرفه، كما هو الحال بالنسبة لمسألة السلام في الشرق الأوسط، ومن هنا فإن هذا السيناريو يدفعنا إلى أن الفهم أن تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ووفقا لمشاريع الشراكة القائمة حايلا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط لن تتحقق في الغد القريب، كما أن الطريق لا يزال طويلا أمام الشراكة الأورومتوسطية، وأن إستمرار حالة اللاأمن واللاإستقرار قد تؤدي بالمنطقة إلى الإنفجار الحتمي، والذي تعتبر تلك التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي...وغيرها، من أهم مؤشراته، وأن تحقيق السلام الدائم يبقى رهينا بتحقيق التكامل والتوافق بين المشاريع المطروحة والحل التطبيقي لها.

يمكن القول من خلال كم ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن مفهوم الأمن قد تطور في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكغيرها من سائر مناطق العالم لفترة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ونهاية الحرب الباردة، يشكل يسمح له بإحتواء كافة التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة، هذه الأخيرة التي صاحبت التطورات الكبيرة والمتسارعة التي أضحى يشهدها العالم، وبإعتبار أن الأمن لم يعد يقتصر في مفهومه على قدرة الدولة في

مواجهة التهديدات العسكرية (أي المفهوم الضيق للأمن)، بقدر ما أضحى يعني القدرة على تحقيق الأمن الإنساني (أي المفهوم الواسع للأمن)، والذي لا يمكن للدولة أن تحققه بمفردها، وإنما عن طريق التعاون والشراكة بين دول الإقليم الواحد، وهو ما يفسر إنتهاج غالبية أقاليم العالم إلى نهج التكتلات والشراكة.

وبإعتبار تنامي وزيادة المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولأجل التصدي ومواجهة هذه التهديدات، بادرت الدول الأوروبية بطرح مشاريع شراكة مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والتي تركز في كافة محاورها على البعد الأمني، بمعنى أن هذه المشاريع التعاونية المطروحة، هيكلت بشكل يضمن التصدي للمخاطر والتهديدات الأمنية القادمة من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مع إهمال الجوانب الأخرى لهذه المشاريع (الإقتصادية والإنسانية)، غير أن تغييب دول الضفة الجنوبية من إعداد ووضع الخطط والإستراتيجيات المتعلقة بهذه المشاريع، وإعتبارا كذلك من غياب الإرادة الحقيقية لكافة الدول المشاركة في هذه المشاريع من أجل تفعيلها وتجسيدها ميدانيا، أدى إلى إفشال هذه المشاريع وشللها، وإستمرار تبعية دول الجنوب إلى دول الشمال إقتصاديا، وإستمرار تدني الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول، وزيادة وتنامي المخاطر الامنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) إلا دليل على ذلك، ولو أن الحكم على فشل هذه المشاريع في إطار الإتحاد من أجل المتوسط سابق عن أوانه طالما أنه مشروع جديد و فتي ولم يمضي عنه سوى خمسة سنوات.

الخاتمة

من خلال دراستنا المتواضعة، والتي حاولنا من خلالها عرض مراحل مسار العلاقات الأورومتوسطية، أو الشراكة التي تربط ضفتي المتوسط منذ نشأتها وإلى غاية عرض آفاقها ومستقبلها، نؤكد أن هناك علاقة ما بين كافة المشاريع الأرومتوسطية، والتي جائت كمبادرات وإستراتيجيات أوروبية، والتحديات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي أعقبت نهاية فترة الحرب الباردة، بإعتبار أن هذا البحر فضاء إستراتيجيا أوروبيا، راغبة من وراء ذلك تبني سياسة أمنية مستقلة، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط والملاحظات، والتي تعتبر خلاصة عامة وشاملة للموضوع محل الدراسة وهي كالآتي:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة غاية في الأهمية وذلك على المستويين الجيوسياسي، والإستراتيجي، كونها منطقة تتوسط ثلاث قارات: أوروبا- إفريقيا وآسيا، وهو الشيء الذي يجعلها تكتسي أهمية دينية وحضارية وثقافية فريدة ومتميزة، فهي مهد لثلاث ديانات كبرى في العالم: الإسلام، المسيحية، اليهودية، وهو ما يوحي بأنها منطقة تتميز بإرث تاريخي وحضاري وثقافي متميز.

كما لا يفوتنا ذكر أن هذه المنطقة تتمتع بثروات إقتصادية هامة، وخاصة في مجال الثروات الطبيعية، بالإضافة إلى المجال الطاقوي: النفط والغاز، كما أنها تعتبر منطقة عبور دولية هامة، بإعتبار أنها تربط بين البحار والمحيطات بقنوات طبيعية (مضيق جبل طارق، مضيق الفوسفور، مضيق الدردنيل...) بالإضافة إلى قناة إصطناعية (قناة السويس).

ونظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة، والتي تزامنت مع بروز ظروف دولية جديدة كتحطم جدار برلين، وإنهيار الإتحاد السوفياتي، وبروز نظام دولي جديد تحت الزعامة الأمريكية (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، وما عرفه من تغير لسياسات وإستراتيجيات القوى العالمية الكبرى، حيث تحولت أنظار وأطماع هذه الدول إلى هذه

المنطقة، وذلك لما تكتسبه من أهمية بالغة في الساحة الدولية قديما وحديثا، ذلك أن من يسيطر عليها يسيطر على العالم كله، وهو ما يبرز التواجد الأمريكي بقوة في هذه المنطقة، في إطار المنافسة مع الإتحاد الأوروبي للإستحواذ على خيرات وثروات المنطقة، كما تجدر أنه وفي نفس الوقت تأثرت معظم الدول المتوسطية وخاصة الجنوبية منها لموجة التغيرات والتحولات الجديدة، التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، كما أنها وفي نفس الوقت كانت تعاني من مشاكل إقتصادية داخلية خانقة (كالنمو الديمغرافي المتسارع، الفقر، تدني مستويات التنمية، التخلف، الهجرة...وغيرها).

ونظرا لقرب دول الإتحاد الأوروبي من دول حنوب البحر الأبيض المتوسط، وإضافة إلى كل ما سبق ذكره من تغيرات دولية وإقليمية، والتي مست حتى المفاهيم والقيم بحيث أن مفهوم الأمن مثلا لم يعد يقتصر على جانبه العسكري الضيق، بل تعدى ذلك ليشمل تحقيق الأمن الإنساني، وبالنظر إلى المشاكل والمخاطر الأمنية التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والتي بإمكانها أن تشكل تهديدا أمنيا على المنطقة المتوسطية ككل، ومنه تهديد أمن وإستقرار الدول الأوروبية، فسارعت هذه الأخيرة إلى إقامة شراكة أورومتوسطية مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تضمنت هذه الشراكة ثلاثة ميادين أو محاور أساسية: سياسية وأمنية، إقتصادية ومالية، ثقافية وإنسانية، غير أنه ومن خلال دراستنا وتحليلنا لهذه المحاور والتي شكلت النواة الأساسية لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية، إكتشفنا أن عملية التفاعل بين هذه المحاور، تتمركز أصلا في الجانب الأمني، أي أنها هيكلت بشكل يمكنها من مواجهة وإحتواء التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بمعنى أن مشاريع الشراكة الأورومتوسطية تعبر عن إستراتيجية أمنية أوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أنها جائت وفي نفس الوقت لملأ الفراغ

ومواجهة أو منافسة التواجد الأمريكي في المنطقة المتوسطية، وذلك تخوفا من إعاقة مصالحها الإقتصادية والتجارية والطاقوية في هذه المنطقة.

كما أننا خلصنا إلى أن عجز مسار برشلونة يرجع إلى بروز مجموعة من التحديات –الجديدة القديمة– والتي من بينها إفتقار هذه المبادرة الأورومتوسطية إلى النية والإرادة السياسية الموحدة، وتردد الإتحاد الأوروبي في سياسة توسعه ما بين الشرق والشمال، وبين ظرورة الإتجاه نحو الجنوب، بالإضافة إلى التردد وضعف القرار الأوروبي بخصوص العديد من القضايا الجوهرية كقضية السلام في الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية)، وهي القضية التي نعتبرها ومن خلال دراستنا، العائق الأكبر والمحوري لمسار برشلونة، وكافة مساعي الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى مشاكل وعوائق أخرى كالحروب والنزاعات السياسية ذات الطبيعة الإقليمية بين بعض الدول (كالنزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، والنزاع بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وبحر إيجا) بالإضافة إلى تدني مستويات التنمية، وتدهور الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، ومشاكل المديونية التي تتخبط فيها دول جنوب المتوسط، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وغيرها من الأزمات التي تتصل كلها ببعضها البعض ولتشكل عوامل تساعد على زيادة التحديات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية على ضفتي المتوسط، وذلك من دون إهمال مسؤولية دول الضفة الجنوبية في الوضع القائم، ذلك أن إخفاقات التنمية والنمو الديمغرافي المتسارع في هذه الدول إنعكس سلبا على مشاريع الشراكة.

وقد خلصنا كذلك إلى أن الجمود الذي عرفه مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية يعكس عدم قدرة الهياكل الموجودة لإستيعاب هذه التحديات، ولقد تبين أن الحل يكمن في إسقاط الجدار الفاصل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، خاصة ما يتعلق بالهوة الإقتصادية بين الضفتين، والتي أثرت على طبيعة الشراكة بينهما، ذلك أنها حولت دول

الجنوب إلى مجرد مصدر للطاقة النفطية والغازية، وبقائها مجرد سوق أوروبية إستهلاكية.

كما وأن واقع الشراكة الحالي يعبر بدرجة أكثر على نوع من الهيمنة الأوروبية، وعلاقة تبعية دول الجنوب لدول الشمال، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية، وخاصة الإقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة وغير متكافئة، وتصب دائما لصالح الدول الأوروبية، بحيث أن هذه العلاقات تشكل نوع من الإمتداد للعلاقات ذات الطابع الإستعماري، وهو ما جعل منها مانعا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط، وبالتالي عرقلة محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها، والدليل على ذلك الجمود الذي يعرفه مشروع إتحاد المغرب العربي، فواقع السياسات الأوروبية مع دول هذا الإتحاد التي طالما كانت بشكل إنفرادي أثر سلبا على إيجاد نوع من الإتصالات والتشاور الدائم بين الدول المغاربية، وذلك من خلال إنشغال هذه الدول بالتنافس لإبرام صفقات تجارية مع دول الإتحاد الأوروبي، بدل إستكمال بناء مشروع الإتحاد المغاربي.

كما توصلنا إلى أن الشراكة الأورومتوسطية، وفي ظل الظروف العالمية، والتكتلات الإقتصادية الراهنة، أصبحت هدفا إستراتيجيا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة، بل تخدم وبدرجة أولى مصالح الدول الأوروبية، وبالتالي فإن الهدف الأساسي الذي ومن المفترض أن تصبو دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، من خلال هذه الإتفاقيات والمشاريع، ليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع والمكاسب، وإنما يجب أن تهدف إلى كيفية تحقيق تقدم ملموس في أحوالها الإقتصادية والسياسية، والإجتماعية المعقدة –خاصة لما تعرفه غالبية أقطار هذه المنطقة من حالة الحراك الشعبي الخطير في إطار توارث الربيع العربي– مما يساعدها على الوصول إلى المساواة الحقيقية التي يمكن أن تركز عليها الشراكة الأورومتوسطية الحقيقية.

وقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن قضايا الهجرة السرية والإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى قضية النزاع العربي–الإسرائيلي، وغيرها من الملفات الأمنية المطروحة بقوة في إطار العلاقات الأورومتوسطية، قد جعلت من تحقيق الأهداف المسطرة من خلال مشاريع الشراكة والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض أمرا مستعصيا وصعبا، حيث أن لقاءات العمل والتشاور، والتي إنطلقت منذ الإعلان عن إقامة الشراكة الأورومتوسطية، أي منذ إعلان برشلونة سنة 1995، لم تتوصل إلى غاية اليوم إلى إيجاد علاج أو حل توافقي بين كافة الدول المتوسطية، ولو لمحور واحد من المحاور الأساسية للتعاون، بحيث أن ما توصلت إليه كافة تلك المبادرات ينحصر في الإجراءات المتخذة من طرف الدول الأوروبية لمحاولة الحد من هذه الظواهر، أما بخصوص الدول الجنوبية للمتوسط، فقد أوكل إليها مهمة الشرطي الحامي للحدود، وذلك في إطار مشاريع السياسية الأوروبية للجوار، لمنع تسرب الأخطار نحو دول الشمال، غير أن هذه الصيغة في التعامل وفي ظل قلة الدعم الحقيقي لدول الجنوب تعتبر ناقصة، وهو ما يجعلنا نحكم عليها بالفشل، وأكبر دليل على هذا العجز هو بروز صيغة جديدة للتعاون بين ضفتي المتوسط، تحاول أن تجسد وتفعل أهداف الشراكة في هذه المنطقة.

كما خلصنا من خلال هذه الدراسة أن مبادرة الشراكة الجديدة "مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط"،ومن خلال صيغتها الأولوية والتي كان قد طرحها الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، كانت تعبر عن نية فرنسية في استعادة مناطق نفوذها التقليدية جنوب البحر الأبيض المتوسط، غير أن الإصرار الأوروبي على وضع هذه المبادرة ضمن سكة مسار برشلونة، والالتزام الفرنسي أمام شركائه الأوروبيين لتصبح أكثر واقعية من وجهة النظر الأوروبية، بمعنى أهمية العمل المشترك وفق المسارات الثلاثة المعروفة (السياسية والأمنية، الإقتصادية والمالية، الثقافية والإنسانية) مع تأكيد أهمية الوحدة بالنسبة للطرف الأوروبي، بمعنى وحدة القرارات السياسية الخاصة

بالمشاريع التي تتضمنها هذه المبادرة، بعكس الطرف الجنوبي للشراكة (دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية) المتفرقة والمتشتتة، وبهذا فإن هذه المبادرة لم تأتي لتعويض مسار الشراكة السابق، وإنما جاءت من أجل إنعاش ما تبقى من روحه، وإنقاذ مسار الشراكة الأورومتوسطية، لكي لا تذهب الجهود المبذولة طوال أزيد من عشرة سنوات في مهب الرياح، والعمل على تفعيل وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا المسار.

كما خلصنا كذلك إلى أن نجاح هذه المبادرة الفتية، يبقى مرهونا، بمدى تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أكد لقاء باريس جراء رفض عدد معتبر من الدول العربية المعنية بهذه المبادرة، الجلوس مع الطرف الإسرائيلي حول طاولة عمل واحدة، عشية إنعقاد القمة التأسيسية لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، أن أهم العقبات التي لطالما واجهت، ولا تزال تواجه كافة المشاريع والمبادرات الأورومتوسطية، هي قضية الصراع العربي–الإسرائيلي، وهو ما يجعل من هذه القضية جوهر التحفضات المتعلقة بنجاح هذا المشروع، جراء ما تعرفه هذه القضية من تعقيد وإنسداد، وعلى هذا الأساس تبقى منطقة البحر الأبيض المتوسط في إنتظار تفعيل وتجسيد برامج ومشاريع شراكة حقيقية، وجدية تنظر إلى مواضع الخلل، وتبحث عن جذور أسباب العجز والفشل التي شابت كافة برامج الشراكة السابقة وتعمل على إصلاحها وتجاوزها، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة والغايات المنشودة من خلال هذه الشراكة، والمتمثلة أساسا في بناء إقليم متوسطي يسوده الأمن والإستقرار والرفاه لكافة الشعوب والدول التي تحيط به.

الملاحق

الملحق رقم 01:

إعلان برشلونة

التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو ــ متوسطي

27-28 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوروبي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا،
والمفوضية الأوروبية، ويمثلها السيد مانوال مارين، نائب الرئيس،
وألمانيا، ويمثلها السيد كلاوس كينكل، نائب المستشار، ووزير الشؤون الخارجية،
والجزائر، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى، وزير الشؤون الخارجية،
والنمسا، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو- فالدنر، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،
وبلجيكا، ويمثلها السيد إيريك ديريك، وزير الشؤون الخارجية،
وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس، وزير الشؤون الخارجية،
والدانمرك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،
ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية،
وأسبانيا، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية،
وفنلندا، وتمثلها السيدة تاريا هالونين، وزيرة الشؤون الخارجية،
وفرنسا، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت، وزير الشؤون الخارجية،
واليونان، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية،
وأيرلندا، ويمثلها السيد ديرك سبرينق، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،
وإسرائيل، ويمثلها السيد أيهود باراك، وزير الشؤون الخارجية،
وإيطاليا، وتمثلها السيدة سوزانا انيبلى، وزيرة الشؤون الخارجية،
والأردن، ويمثله السيد عبدالكريم الكباريتي، وزير الشؤون الخارجية،
ولبنان، ويمثله السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية،
ولوكسمبورج، ويمثله السيد جاك ف بوس، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون،
ومالطا، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،
والمغرب، ويمثله السيد عبداللطيف فيلالي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية،
وهولندا، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،
والبرتغال، ويمثلها السيد خيم جاما، وزير الشؤون الخارجية،
والمملكة المتحدة، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث،
وسورية، ويمثلها السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية،
والسويد، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن، وزيرة الشؤون الخارجية،
وتونس، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى، وزير الشؤون الخارجية،
وتركيا، ويمثلها السيد دونير بايكال، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،
والسلطة الفلسطينية، ويمثلها السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية،

المشاركون في المؤتمر الأورو ــ متوسطي في برشلونة

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛

معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف **كنظير** لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها؛

- مشددون على أن هذه المبادرة الأورو ــ متوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ **بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.**
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.

يوافقون على إقامة شراكة **شاملة بين المشاركين** – **الشراكة الأ**وروبية المتوسطية– عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورو ــ متوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانياتهم. من أجل هذا، يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للالتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديموقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس؛
- الأخذ بعين الاعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف، إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية ونبذ الأجانب

- احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم والعمل دائما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية
- الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.
- حل الخلافات بالطرق السلمية ومناشدة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة والتأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة؛

المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها؛

- تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وعن طريق الانضمام إلى والتمسك بنظم الحدّ من التسلح الدولية والإقليمية والانضمام إلى اتفاقيات ومراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC). واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الإقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك، وأيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة ونزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف إلى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية ونظم تسليمها.

بالإضافة إلى ذلك ستتخذ الأطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وكذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح والانضمام إلى اتفاقية (CCW)؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو ــ متوسطي على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة وبهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها، يحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان،ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو ــ متوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في الاعتبار درجات النمو المختلفة وتعتمد على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

) منطقة تجارة حرة

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية ــ متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010، كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO).

يهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، إلى إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) وغير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء وانطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية وتبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية ومع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة والمتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس) – (GATS).

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:

- تبنى إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ والتصديق وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي، ولتأسيس إطار مؤسسي ومنظم ملائم لاقتصاد السوق؛ إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا.

ب) تعاون اقتصادي وعمل مشترك

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا. يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس إداري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة؛
- يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديَّين: القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛

- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مُثلَى، والتطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية الكائنات المائية، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛
- يعترف المشاركون بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات وأنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة. سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة. يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية وتنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك.

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى، وفي هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ وستؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحري والتي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO).
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي؛
- يعترفون بأن العلوم والتكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمي والتنمية.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين: العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات.

تعاون مالي

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورو ــ متوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية وتحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

- وافق المجلس الأوروبي المنعقد في (كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية وسوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.
- أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.
- أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة وفي سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية وحول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات: الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل هذا:

- يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك؛
- يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. وفي هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني وخاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية،
- يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم، أن يواكب التنمية الاقتصادية ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية وكعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب؛
- وتبعا لذلك، يوافقون على تقوية و/أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني، والعالم الثقافي والديني، والجامعات، المجتمع البحثي، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة؛

وعلى هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

- سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديموقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي؛
- يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم؛ وفي مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. وفي هذا الصدد، بالوعي الخاص عن مسئوليتهم في أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات والإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين في وضع غير شرعي. ولتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يتفقون على إقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب والفاعلية الجماعية لهذه المكافحة؛

- كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخـــدرات، الإجـــرام الـــدولي والفساد (الرشوة)؛
- يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون فـــي هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.
- بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية ــ المتوسطية صيغة عملية؛
- بقناعتهم أنه – في سبيل الوصول لهذا الهدف– يكون من الضروري متابعـــة الحـــوار الشـــامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛

يتبنون برنامج العمل المرفق:

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تســـهم فـــي تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء ولكبار المسئولين والخبراء، وكـــذلك تبـــادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني وباستخدام أي وسائل مناســـبة أخـــرى، وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية والشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسئولين، تدعى "اللجنة الأورو ــ متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك مـــن الشـــركاء المتوســـطيين، وتكون مهمتها الإعداد لمؤتمر وزراء الخارجية وتقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمـــال المتابعـــة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتـــائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو ــ متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الاثني عشر الأعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي والتي سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق: برنامج العمل

1. مقدمـــــة

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق بـــرامج إقليميـــة ومتعـــددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحـــاد الأوروبـــي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

وفيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنع من توسيع التعاون الأورو ــ متوسطي ليشمل برامج أخرى طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني.

كما تستطيع دول أخرى والمنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين. ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو ــ متوسطي بعين الاعتبار، وطبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة.

كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو ــ متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، والمُعدَّة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار وأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع كبار المسئولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام 1996.

- سيقومون بإجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب والطرق لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة.
- سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوروبي ــ المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل.

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو ــ متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996.

3. الشراكة الاقتصادية والمالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسؤولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورو ــ متوسطية

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورو ــ متوسطية.

وسوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

- التوفيق بين القواعد والإجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي وبالنسبة للوقت الحالي؛ سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.
- التوفيق بين المعايير ويشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطة التنظيمات الأوروبية للمعايير (القياسات)؛
- إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجة لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وأية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة.

- إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى).

الاستثمار

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدى إلى إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز وإيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورو ــ متوسطية. في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل. وسوف يركز التعاون على:

- توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية وخاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات؛
- وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة؛
- استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة.

سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أَخِذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED INVEST وداخل الاتحاد الأوروبي.

الزراعة:

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على:

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيض التبعية الغذائية؛
- تشجيع الزراعات صديقة البيئة؛
- التقارب على أساس اختياري بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية والمهنية في الدول الشريكة؛
- دعم الخصخصة.
- المعونة الفنية والتدريب؛
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية
- التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها؛
- التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية

المواصلات

إن إيجاد خطوط مواصلات فعالة ومترابطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالإضافة إلي النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحري الدولي يشكلان عاملين رئيسيَّين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورو ــ متوسطية.

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على:

- وضع نظام فعال للمواصلات عبر المتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحري وجوى) من خلال تطوير وتحديث المواني البحرية والجوية، وإلغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالي. ويشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحري وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل
- إنشاء خطوط برية شرقية – غربية بين السواحل الجنوبية والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك).

الطاقة

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في (تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذي عقد في أثينا وكذلك مؤتمر الطاقة الذي عقد في (مدريد) 20 نوفمبر 1995.

من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار في شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على:

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وغير الإقليمية للنفط والغاز؛
- إنتاج وتوزيع الفحم الجيري؛
- إنتاج الكهرباء ونقلها وتوصيل شبكات الكهرباء وتنميتها.
- فعالية الطاقة؛

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- التدريب وتبادل المعلومات في مجال الطاقة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فأن التعاون سوف يركز على:

- البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات، ألخ..)؛
- البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- النفاذ إلى سوق الخدمات.
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي: المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورو ــ متوسطي والنفاذ إلي مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتية.

التخطيط الإقليمي

سيركز التعاون على:

- تحديد إستراتيجية التخطيط الإقليمي في المنطقة الأوروبية ــ المتوسطية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة.

السياحة

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في (الدار البيضاء) عام 1995، المعاهدة المتوسطية للسياحة. وسوف يتناول التعاون على الأخص مجالات الإعلام والترويج والتدريب.

البيـــئـــة

سوف يركز التعاون على:

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للأحوال؛
- تقديم مقترحات لتأسيس ولتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد ويجب أن يشمل هذا البرنامج على: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء وضد تلوث البحر الأبيض المتوسط، ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي.
- حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين والرقابة البيئية، الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية؛
- تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة وتطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال؛
- تبني وتطبيق التشريعات والتدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

العلوم والتكنولوجيا

سوف يركز التعاون على:

- تشجيع البحث والتطوير ومعالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ في الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة.
- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على إثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس/آذار 1995، تم تأسيس لجنة للمراقبة. سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة. وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها على المستوى الوزاري.

المياه

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992.

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. ويهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي؛
- تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما؛
- المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه.

صيد الأسماك

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط والإدارة المُثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك.

وبناء علي المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام 1994، ستتم متابعة ملائمة في المجال القانوني من خلال اجتماعات سوف تعقد في عام 1996.

كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية وأيضا في مجالَي: التدريب والبحث العلمي.

4- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية

يجب أن تسهم الشراكة الأورو ــ متوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيجرى حوار منتظم حول السياسات التعليمية ويركز أساسا على التدريب وتقنية التعليم والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. وفي هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي اهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تسهم في التعاون كل من المدرسة الأوروبية ــ العربية لإدارة الأعمال في (غرناطة) والمؤسسة الأوروبية في "تورينو".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، ألخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة.

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي MED Campus.

كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات والبلديات

يجب أن تساهم المحافظات والبلديات في سير عملية الشراكة الأورو ــ متوسطية. وسيشجع ممثلو المدن والمناطق علي عقد لقاءات سنوية لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات وسيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات لثقافية وتعلم اللغات، سوف يجتمع المسؤولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات والوسائل الأخرى لنشر الثقافات والتدريب.

إن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورو ــ متوسطية من شأنه أن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون. لذلك، سوف تدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان والمؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي. ويمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في ستوكهولم (من 15 إلى 17 يونيه/حزيران 1995) وتوليدو (من 4 إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام

أن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شأنه أن يدفع إلي مزيد من التفاهم الثقافي وسيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل وخاصة من خلال برنامجه الحالي MED Media. وسوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورو ــ متوسطيين. ومن ثَم، يجب وضع برنامج تبادل أورو ــ متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات وتدريب المنظمين والإحصائيين الاجتماعيين في مجال الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورو ــ متوسطي القادم لوزراء الشؤون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية

سوف يجتمع كبار المسئولين دوريا لمناقشة التدابير التي من شأنها تسهيل التبادل البشرى نتيجة للشراكة الأورو ــ متوسطية خاصة تبادل المسئولين، العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة والرياضيين ويشمل ذلك تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

التنمية الاجتماعية

يجب أن تسهم الشراكة الأورو ــ متوسطية في تحسين ظروف المعيشة والعمل وفي زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة وخاصة للمرأة وفئات السكان الأكثر فقرا وفي هذا الصدد، يولى الشركاء اهتماما خاصا لاحترام وتعزيز الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا، سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا.

الصحة

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم في هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية والمعلومات والوقاية.
- تنمية خدمات الصحة العامة وخاصة خدمات المراكز والوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة ووسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفي الصحة والإدارة الصحية.
- التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورو ــ متوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATIONوبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية وغيرها.

وفي هذا السياق، سيأخذ بعين الأعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات وتحسين إجراءات الأبعاد وتسليم المجرمين. وسيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها.

من أجل مقاومة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب البضائع، سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

الهجرة غير الشرعية

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

- **الاتصال بين المؤسسات**

الحوار البرلماني الأورو ــ متوسطي

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـــ (فاليتا) في الفترة من 1 – 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995.

وعلى البرلمان الأوروبي المبادرة في طرح الحوار البرلماني الأوروــ متوسطي مـــع البرلمانـــات الأخـــرى وسوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين في الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات

سوف تسهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبيـــة الأخـــرى وبـــالأخص المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي للمجموعة الأوروبية ونظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضـــوعات الرئيســـية المتصـــلة بالشراكة الأورو ــ متوسطية.

في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

في هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورو ــ متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في (مدريد) في 12–13 ديسمبر/كانون الأول

الملحق رقم 02:

إعلان مشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس، 13 يوليو/تموز 2008

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو–متوسطية المجتمعين في باريس في 13 يوليو/تموز 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والإستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين. ويذكّر رؤساء الدول والحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر المتوسط في الإهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملاءمة ووضوحا أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاماً في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو–متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛ الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي؛ تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة؛ الطاقة؛ الهجرة؛ومكافحة الإرهاب والتطرف؛ الإرتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة .وستكون جامعة الدول العربية مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة. يسرّ عملية برشلونة :اتحاد من أجل المتوسط أن تستقبل البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو والجبل الأسود التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

طموح استراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط

/1تجمع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معًا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على اعطاء زخم متجدد لجهودهم من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة الى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من اجل التقدم.

/2يشدّد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995، والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو–متوسطية. إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطاراً مناسباً للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في اطاره جميع الشركاء الأورو– متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازماً لصالح السلام والديمقراطية والإستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والتكامل الإقليميين. كما ترمي عملية

برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط إلى الإستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية–الاقتصادية والتحديث، على قاعدة المساواة والإحترام المتبادل لسيادة الجميع.

/3يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط.

/4ومن أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، يقرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة :اتحاد من أجل المتوسط.

/5تعبّر هذه المبادرة أيضا عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام فضلا عن الأمن الإقليمي وفقا لإعلان برشلونة لعام 1995 أي تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، من خلال الإنضمام إلى مجموعة من الأنظمة الدولية والاقليمية لعدم الانتشار واتفاقيات الحد من التسلح ونزع الاسلحة والتقيد بها، ومنها على سبيل المثال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بها، وباحترام التزامات الأطراف بنية صادقة بموجب اتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار.

تسعى الأطراف إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، مع نظام فعال للتحقق المتبادل. علاوة على ذلك، ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية. وتمتنع الاطراف عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية المشروعة، وتؤكد مجددا في الوقت ذاته على تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوة العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية. وتشجع الاطراف الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينها وتدعم العمليات الرامية إلى تحقيق الإستقرار والأمن والإزدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وتبحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط" بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو–متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

/6تبين هذه المبادرة عزم الشركاء على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر. ويؤكد رؤساء الدول والحكومات على تصميمهم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والإلتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الإحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

/7يعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية–الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع

لشبونة الوزاري الأورو -متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس .ويذكّرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلا شاملا ويرحبون في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركيا، طبقاً لمرجعيات مؤتمر مدريد للسلام.

/8يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم. وهم مصممون على التطبيق الكامل لمدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لوقف جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة ومواجهة آثار الإعتداءات .ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أيا كان المرتكب، وأيا كان الهدف والنتيجة المنشودة. ويؤكدون مجددا رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب ويؤكدون على تصميمهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الإحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة للشؤون العامة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الإحترام لجميع الديانات والمعتقدات. وتخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو–متوسطية وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

الأبعاد والأهداف الأساسية

/9يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة :اتحاد من أجل المتوسط يتمثل في تعزيز العلاقات متعددة الأطراف، وزيادة تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الادارة الرشيدة للقضايا على المساواة بين جميع الأطراف، وترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحا بالنسبة للمواطنين. لقد حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة .ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الإلتزام والى حوافز جديدة من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

/10تبقى الشراكة الأورو–متوسطية عملية مفتوحة امام الجميع وتستلهم بكافة جوانبها من مبدأ التوافق. وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية المقبل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008.

/11تقوم عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز إنجازاتها وعناصرها الإيجابية. كما يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائمة، وتظل الفصول الثلاثة التي يغطيها التعاون (الحوار السياسي، التعاون الإقتصادي والتجارة الحرة، الحوار الإنساني والإجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو–متوسطية. ويبقى برنامج العمل لخمس سنوات الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو–متوسطية قابلا للتطبيق أيضاً (بما فيه الفصل الرابع الذي أُضيف آنذاك الى مجالات التعاون، والخاص بالهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن) وكذلك استنتاجات مجمل الإجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول. ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم وبالفوائد الإقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو–متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الإقتصادي

الإقليمي بجميع أبعاده. ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو–متوسطية ، وبالأخص دراسة إقامة آلية لتسهيل المبادلات تكون مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، تسمح بزيادة الشفافية وفرص التجارة والإستثمار.

/12يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. ولهذا الغرض، يُقِرّون بأن هذه المبادرة تتضمن بعدا إنسانيا وثقافيا. ويشددون على ارادة تسهيل تنقل الأشخاص الشرعي. كما يركزون على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي مواضيع ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

/13تأتي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الإتحاد الأوروبي مع هذه البلدان ، والتي تستمر في أطر العمل الحالية، مثل اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية؛ وفي حال موريتانيا، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة أفريقيا–الإتحاد الأوروبي .وتكمّل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط الانشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، لكنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الإتحاد الأوروبي ومفاوضات الإنضمام وعملية ما قبل الإنضمام.

/14تعطي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على الأقل، وذلك من خلال:

رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين،

العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف،

إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون اقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

/15اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، على أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وأن توفر قائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام لإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

/16ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتوسطية الشريكة. وتُختار الدولة المضيفة بالتوافق. تُدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط.

/17تكون الجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية Apem التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط. ويدعم رؤساء الدول والحكومات دون تحفظ تعزيز دور الجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية Apem في

علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

/18تساهم مؤسسة آنا ليند الأورو–متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل كمؤسسة أورو–متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات

/19يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة. ويمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

/20يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو–متوسطيون الاساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة

/21ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم. يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوروبي والآخر من بلد متوسطي شريك. وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة وكل الإجتماعات الوزارية واجتماعات كبار الموظفين واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

/22الرئاسة المشتركة الجديدة

-يجب أن تتوافق، فيما يخص الإتحاد الأوروبي، مع التمثيل الخارجي للإتحاد الأوروبي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها؛

-يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق، لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة

/23يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو–متوسطية وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

/24يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة مشتركة لعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعا مركزيا داخل الهيكلية المؤسسية. تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء. يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار. وتتمتع الامانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

/25تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

/26توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة لها، كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع اذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستدعي استشارة الشركاء

الأورو–متوسطيين.

/27يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الإجتماعات الوزارية بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

/28يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على تفاصيل ولاية البنية المؤسسية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والإقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

المشاريع

/29تلبي عملية انتقاء المشاريع أهداف السلام والأمن والإستقرار الواردة في إعلان برشلونة. ويعمل الشركاء على توفير جو ملائم لتنفيذ المشاريع آخذين بعين الإعتبار الطابع الإقليمي ودون الاقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملاءمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق ابعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الإعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء الى المشاركة الاوسع والتمويل من القطاع الخاص. ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

/30يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبقاً لابعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل

/31تجند عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية. وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها. ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية :مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الإتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الإستثمار والشراكة المتوسطية(femip) ، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية Enpi، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة والتي تنطبق عليها نفس قواعد الإختيار والقواعد الإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية

/32يؤكد المشاركون على أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخية لإنعاش عملية الشراكة الأورو–متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها .وسيتوقف نجاح هذه المبادرة في نهاية المطاف على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

/33يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية للجوانب المؤسساتية للمبادرة، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوروبية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق

يكمن مستقبل المنطقة الأورو–متوسطية في تحسين التنمية الإجتماعية–الإقتصادية، وفي التضامن والإندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة. ويجب توسيع التعاون في مجالات مثل تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الاغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز أمن الامدادات الغذائية، لاسيما مع مراعاة تأثير التغير المناخي على الزراعات الغذائية في سياق سياسات التنمية المستدامة.

ويقر الجميع بأهمية المياه: يحدد المؤتمر الوزاري الأورو–متوسطي الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين أول 2008 استراتيجية للمياه من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها الرشيد والمستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج الارشادي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو–متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوروبية للجوار والشراكة أو من أداة ما قبل الإنضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوروبي للتنمية.(

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995 وفي برنامج العمل عام 2005وترجمتها إلى مشاريع إقليمية هامة هي من الأولويات. ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه والتي يجب على الأمانة المقبلة ان تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط : إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على انه مجرد رمز أو أيقونة .إنما هو أيضا مصدر فرص للعمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض. بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيراً في الآونة الأخيرة. واستنادا إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع المياه ومعالجة النفايات، ستكون أمراً أساسياً لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية : ليس المتوسط بحراً يفصل بين الشعوب المطلة عليه إنما هو يجمعها، ويمثل ايضاً طريقا كبيراً للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص برا وبحرا هي امور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية. وستمكّن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل

الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خط السكة الحديدية "عبر المغرب العربي"، من تحسين تنقل الأشخاص وتدفق البضائع بكل حرية. ويلزم أيضا اعطاء الإهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة، في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية : في كل انحاء العالم تظهر على البيئة الاضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان .وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص والمعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الإتحاد الأوروبي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية : تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخرا سواء على مستوى العرض أم الطلب ضرورة الإهتمام بمصادر طاقة بديلة. ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية اساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة. والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو–متوسطية: يمكن أن يساهم إنشاء جامعة أورو–متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا وفي أول مؤتمر وزاري أورو–متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي)القاهرة يونيو/حزيران 2007). يتعين على هذه الجامعة ان تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتساهم في تأسيس الفضاء الأورو–متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو–متوسطية. تُشجَّع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل تامبوس وإيراسموس موندوس، بما في ذلك "نافذة التعاون الخارجي". يجب إيلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملاءمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية. تستوحي هذه المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال؛ تساهم بها بلدان الضفتين على اساس طوعي.

(1إن البلدان المعنية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس. كرواتيا، تركيا؛ بلدان مرشحة تتفاوض للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي؛ ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، محتملة الترشيح للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي؛ ليبيا، بلد مدعو من الرئاسة منذ الإجتماع الوزاري أوروميد في شتوتغارت (1999.(

الملحق رقم 03: الخرائط

الخريطة أ.2 | استطلاع للرأي خاص بالأورومتوسطي: خبراء وجهات فاعلة في الفضاء الأورومتوسطي. تقييمات عامة

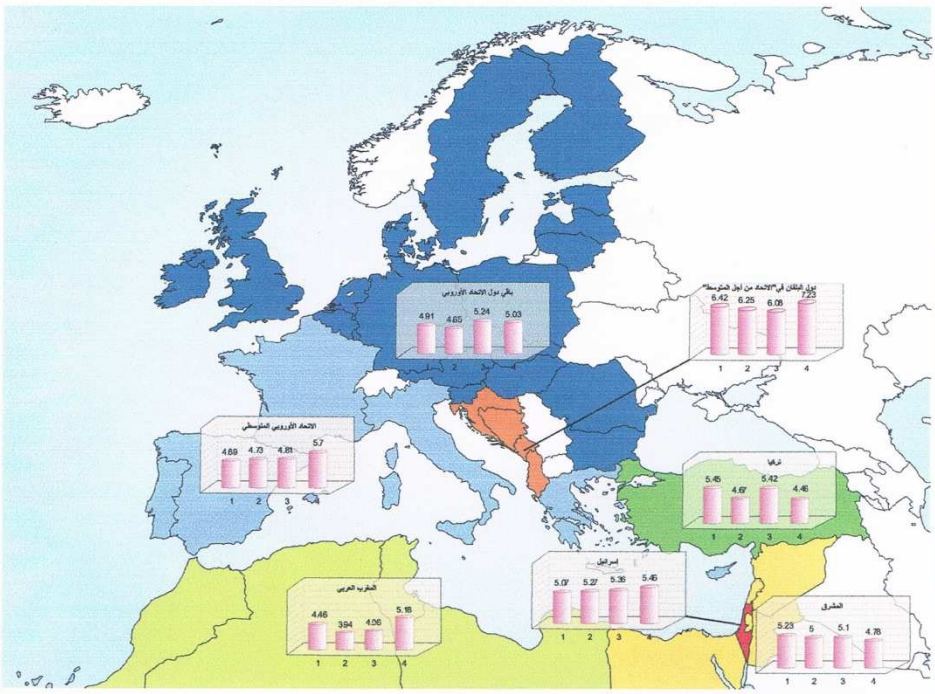

النتائج حسب نوعية مؤسسة الأشخاص المستطلعة آرائهم

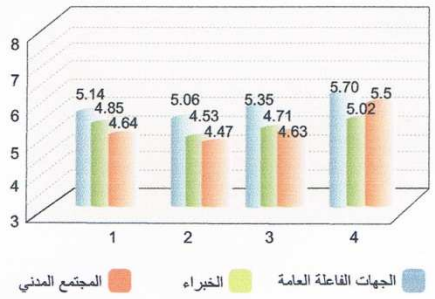

نتائج مجموع الأشخاص المستطلعة آرائهم

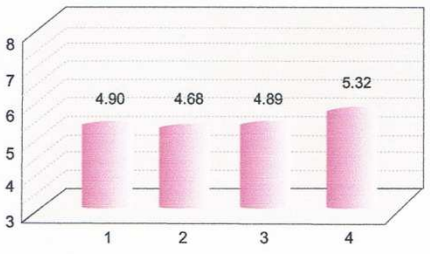

أسئلة.
النتائج هي معدل سلم درجات من 0 إلى 10 (0 جد مخيب للآمال- 10 جد إيجابي)

1 س.1.1. في نظرك، كيف يرى الجهات الفاعلة والخبراء المنخرطون في "الجمعية الأورومتوسطية" خلال الفترة الممتدة بين 2005 - 2009 هذه الجمعية؟

2 س.1.10. ما هو تقييمك العام لنتائج "الجمعية الأورومتوسطية" خلال الفترة الممتدة بين 2005 - 2009؟

3 س.1.17. ما هو تقييمك العام لنتائج "سياسة الجوار الأوروبية خلال الفترة الممتدة بين 2005 - 2009؟

4 س.1.3. ما هي القيمة المضافة "للاتحاد من أجل المتوسط" في "الجمعية الأورومتوسطية" و"سياسة الجوار الأوروبية"؟

إعداد خاص. المصدر: *IEMed, Euromed Survey of Experts and Actors. Assessment of the Euro-Mediterranean Partnership: Perceptions and Realities*, Barcelona: IEMed, 2010.

الخريطة أ.7 | العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي: الصادرات

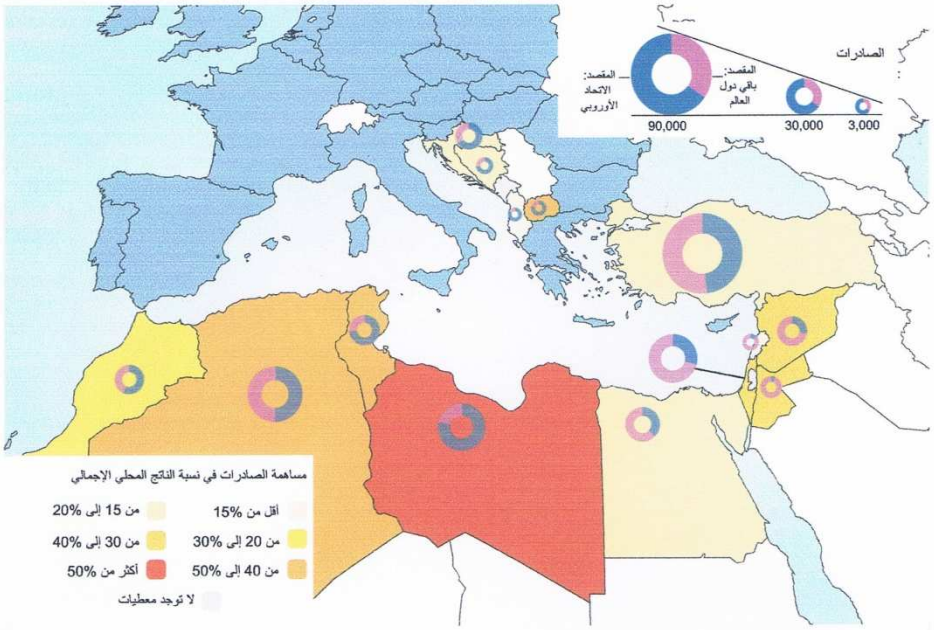

أهم الشركاء التجاريين

تركيا		مقدونيا		ألبانيا		البوسنة والهرسك		كرواتيا	
1. الاتحاد الأوروبي 27	48.3%	1. الاتحاد الأوروبي 27	77.1%	1. الاتحاد الأوروبي 27	83.4%	1. الاتحاد الأوروبي 27	72.9%	1. الاتحاد الأوروبي 27	65.8%
2. الإمارات العربية المتحدة	6.1%	2. صربيا والجبل الأسود	7.5%	2. الصين	5.9%	2. كرواتيا	20.9%	2. البوسنة والهرسك	16.7%
3. روسيا	4.9%	3. تركيا	6.1%	3. تركيا	3.0%	3. مصر	1.2%	3. الولايات المتحدة الأمريكية	2.6%
الشركاء الأورومتوسطيون 9	7.2%	دول البلقان	11.7%	دول البلقان	5.3%	دول البلقان	25.3%	دول البلقان	3.6%
دول البلقان	1.1%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	4.3%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	0.2%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	1.4%	تركيا	1.6%
						تركيا	0.6%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	0.7%

تونس		المغرب		سوريا		مصر		ليبيا	
1. الاتحاد الأوروبي 27	73.5%	1. الاتحاد الأوروبي 27	57.2%	1. العراق	30.2%	1. الاتحاد الأوروبي 27	37.7%	1. الاتحاد الأوروبي 27	78.4%
2. الولايات المتحدة الأمريكية	5.8%	2. البرازيل	6.9%	2. الاتحاد الأوروبي 27	7.8%	2. الولايات المتحدة الأمريكية	7.8%	2. الولايات المتحدة الأمريكية	6.7%
3. روسيا	3.5%	3. الولايات المتحدة الأمريكية	4.4%	3. لبنان	9.5%	3. سوريا	5.2%	3. الصين	4.2%
الشركاء الأورومتوسطيون 9	3.3%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	2.1%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	21.7%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	11,1%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	3.0%
تركيا	1.9%	تركيا	1.7%	تركيا	3.4%	تركيا	3,0%	دول البلقان	1.0%
دول البلقان	0.1%	دول البلقان	0.6%	دول البلقان	0.0%	دول البلقان	0,2%	تركيا	0.5%

الجزائر		الأردن		إسرائيل		لبنان	
1. الاتحاد الأوروبي 27	50.0%	1. الولايات المتحدة الأمريكية	16.1%	1. الولايات المتحدة الأمريكية	32.9%	1. سوريا	37.6%
2. الولايات المتحدة الأمريكية	23.9%	2. العراق	13.4%	2. الاتحاد الأوروبي 27	29.5%	2. الإمارات العربية المتحدة	12.4%
3. كندا	9.7%	3. الإمارات العربية المتحدة	8.1%	3. هونغ كونغ	6.8%	3. الاتحاد الأوروبي 27	12.0%
تركيا	2.9%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	11.4%	تركيا	2.6%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	8.2%
الشركاء الأورومتوسطيون 9	2.3%	الاتحاد الأوروبي 27	6.0%	الشركاء الأورومتوسطيون 9	0.7%	تركيا	4.0%
دول البلقان	0.2%	تركيا	0.3%	دول البلقان	0.02%		

صادرات الاتحاد الأوروبي حسب دول المقصد

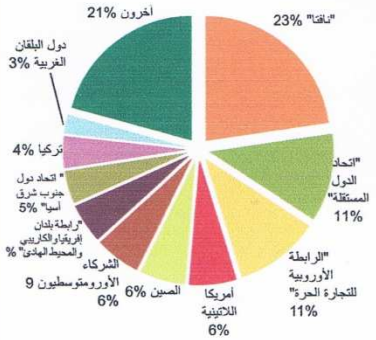

إعداد خاص. المصدر: "DG Trade"

الخريطة أ.3 | استطلاع للرأي خاص بالأورومتوسطي: خبراء وجهات فاعلة في الفضاء الأورومتوسطي. أولويات

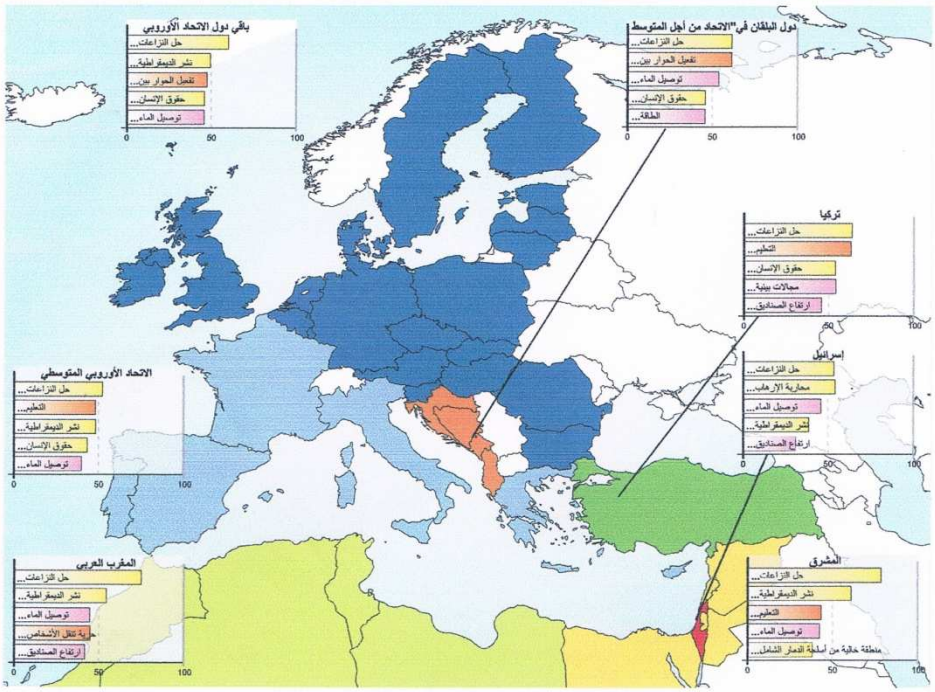

سؤال 2,5.
حسب رأيك، ما هي الأولويات التي يجب أن تتبناها الرئاسة المشتركة الإسبانية "للاتحاد من أجل المتوسط" و"القمة الأورومتوسطية برشلونة 2010"؟
المرجو اختيار خمسة أجوبة من هذه القائمة.

نتائج مجموع الأشخاص المستطلعة آرائهم

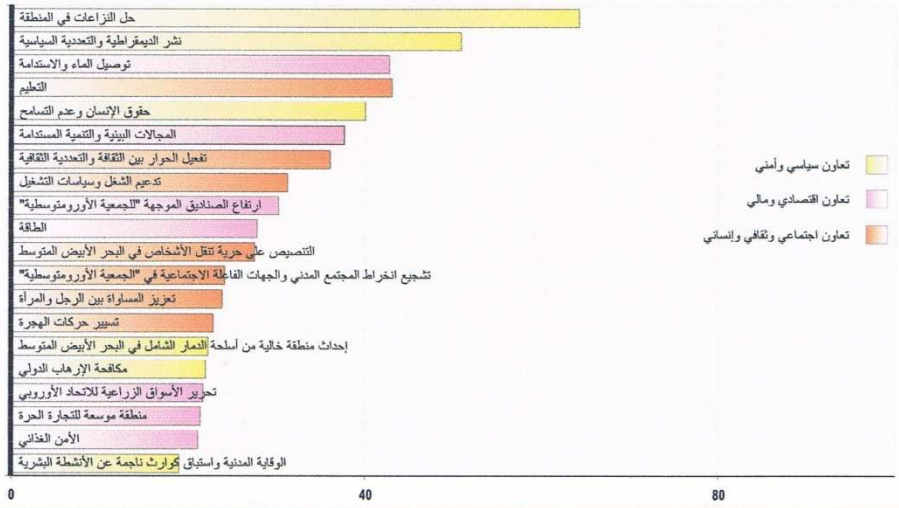

إعداد خاص. المصدر: IEMed, *Euromed Survey of Experts and Actors. Assessment of the Euro-Mediterranean Partnership: Perceptions and Realities*, Barcelona: IEMed, 2010.

الخريطة أ.5 | تطور مؤشر التنمية البشرية (2000-2007)

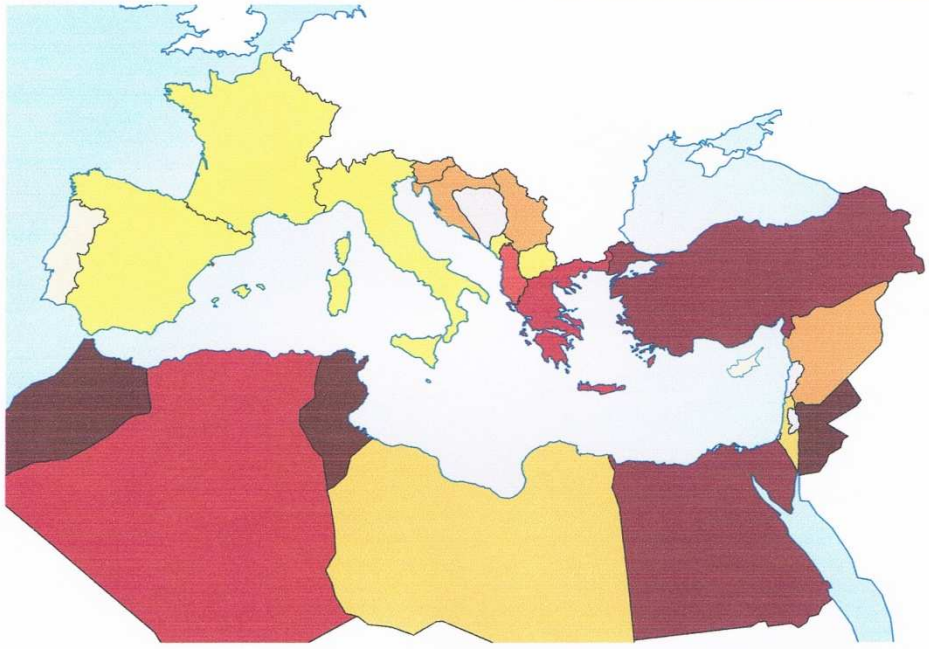

معدل النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية

أكثر من 1%
من 0.8% إلى 1%
من 0.7% إلى 0.8%
من 0.6% إلى 0.7%
لا توجد معطيات
من 0.5% إلى 0.6%
من 0.4% إلى 0.5%
من 0.3% إلى 0.4%
أقل من 0.3%

مؤشر التنمية البشرية 2007، المرتبة حسب القيمة العليا والدنيا

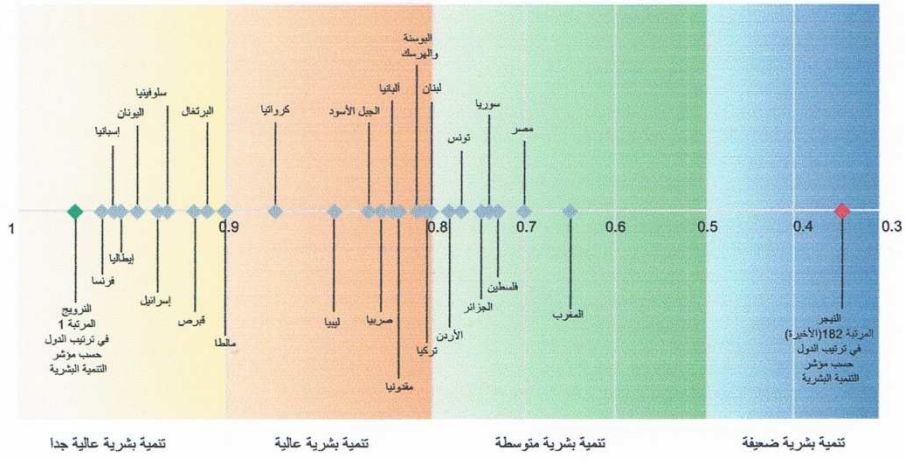

إعداد خاص. المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير *حول التنمية البشرية 2009*.

الخريطة أ.17 | مهاجرو "الدول الأورومتوسطية الشريكة" المقيمون في الاتحاد الأوروبي وإدارة الحدود والهجرة في البحر الأبيض المتوسط

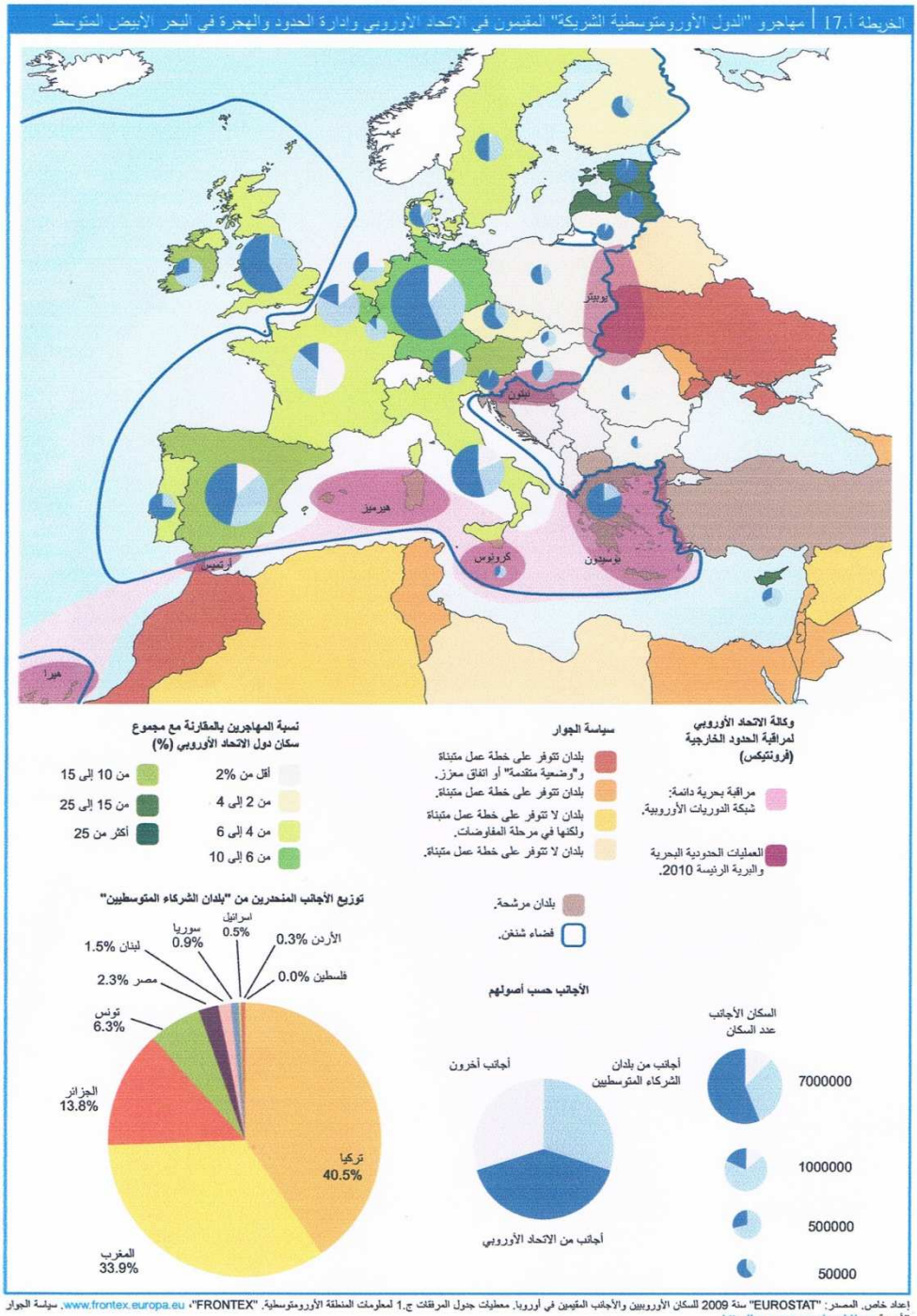

إعداد خاص. المصدر: "EUROSTAT" سنة 2009 للسكان الأوروبيين والأجانب المقيمين في أوروبا. معطيات جدول المرفقات ج.1 لمعلومات المنطقة الأورومتوسطية. "FRONTEX"، www.frontex.europa.eu. سياسة الجوار الأوربية http://ec.europa.eu/world/enp.

الخريطة أ.10 | أنابيب غاز أوروبا الشرقية وتبعيتها الطاقية لأوروبا

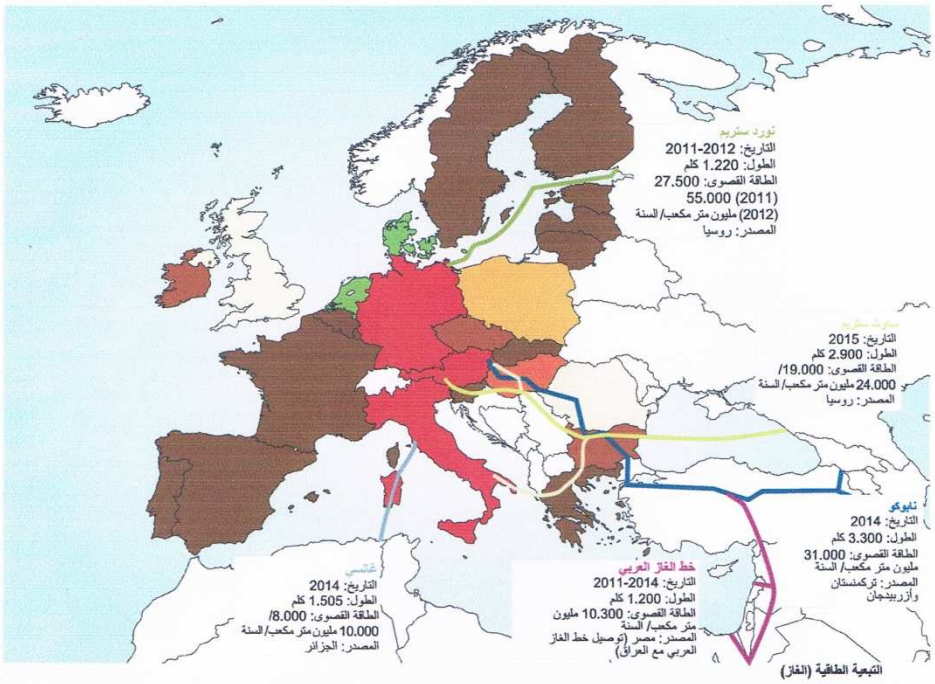

مصادر الغاز الطبيعي الذي يستهلكه الاتحاد الأوروبي مصحوبة بالتوقعات (بالمليار متر مكعب)

المزود	2005	2010	2020	2030
روسيا	139	166	196	207
النرويج	81	94	115	120
الجزائر	57	81	110	115
إفريقيا الغربية	11	21	38	45
قطر/ الإمارات العربية المتحدة/ عمان/ اليمن	7	44	68	86
مصر	5	23	28	28
ليبيا	5	12	25	38
فنزويلا/ ترينيداد وطوباغو	1	6	6	6
إيران	0	0	30	35
العراق	0	0	5	20
تركمنستان/ أزربيجان	0	0	13	13

الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي

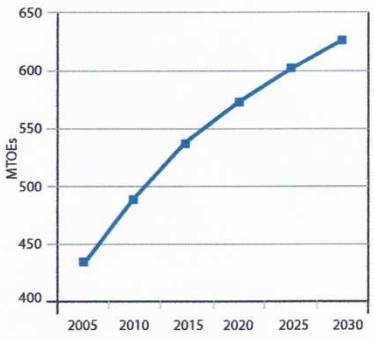

إعداد خاص. المصدر: Eurostat Pocketbooks. Energy, Transport and Environmental Indicators. 2009 Edition.
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-DK-09-001/EN/KS-DK-09-001-EN.PDF
Eurogas. Natural Gas Demand and Supply, Long Term Outlook to 2030.
www.eurogas.org/uploaded/Eurogas%20long%20term%20outlook%20to%202030%20-%20final.pdf
Energy Corridors. EU and Neighbouring Countries, European Commission. DG for Research and Sustainable Energy Systems 2007.
www.energy.eu/publications/KINA22581ENC_002.pdf
Europe's Energy Portal. European Commission www.energy.eu; Nabucco Pipeline Project. www.nabucco-pipeline.com;
SouthStream Pipeline Project. http://south-stream.info; NordStrean Pipeline Project. www.nord-stream.com/en/;
GALSI Pipeline. www.mem-algeria.org/actu/comn/galsi.htm; Arab Gas Pipeline. www.petrojet.com.eg/arabpipeline.htm

الخريطة أ.11 | التلوث: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (% من المجموع العالمي، 2005)

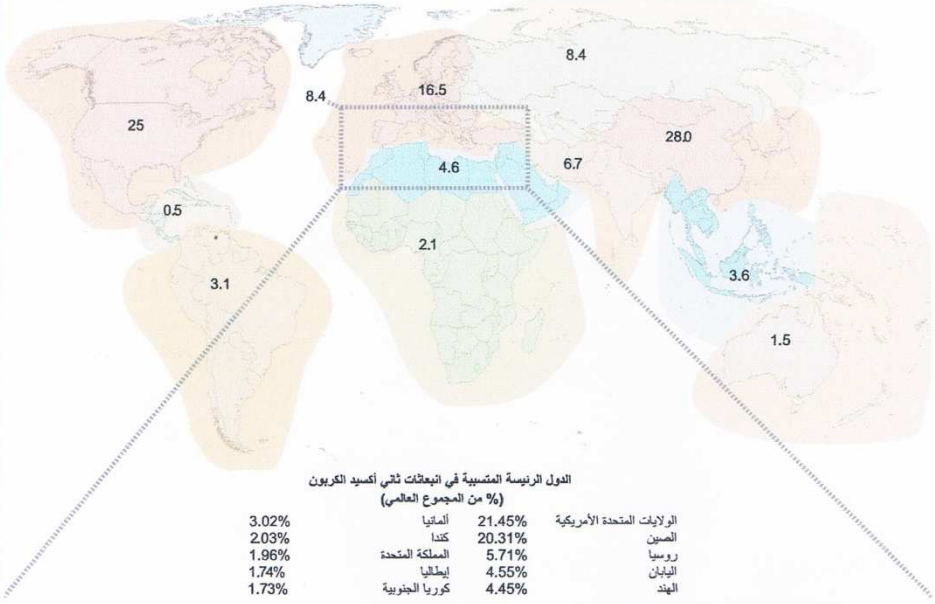

الدول الرئيسة المتسببة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (% من المجموع العالمي)

الولايات المتحدة الأمريكية	21.45%	ألمانيا	3.02%
الصين	20.31%	كندا	2.03%
روسيا	5.71%	المملكة المتحدة	1.96%
اليابان	4.55%	إيطاليا	1.74%
الهند	4.45%	كوريا الجنوبية	1.73%

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

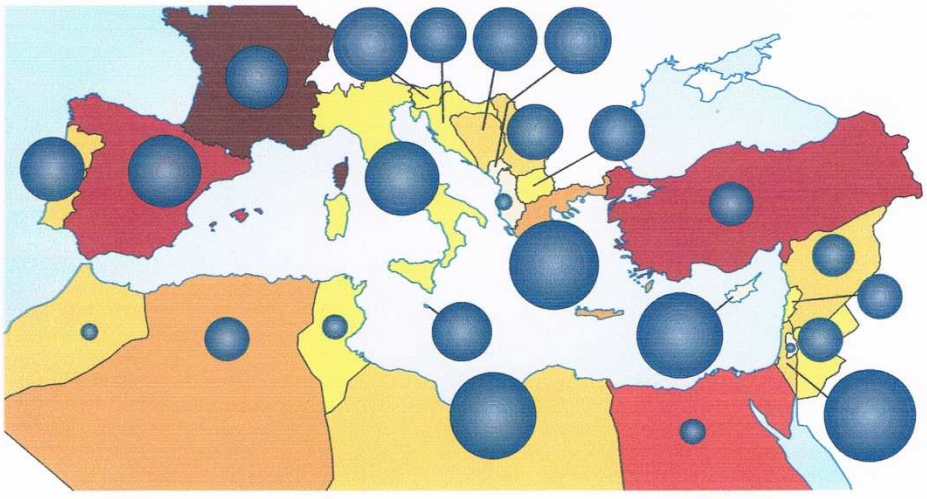

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال 2006 (ملايين الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون)

أقل من 10 | من 10 إلى 25 | من 25 إلى 75 | من 75 إلى 150 | من 150 إلى 250 | من 250 إلى 400 | أكثر من 400

نصيب الفرد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في حوض البحر الأبيض المتوسط (2006) (سكان كل دولة على حدة).

إعداد خاص. المصدر: World Resources Institute; UNFPA, Population Reference Bureau, United Nations and Cooperative Research Centre for Coal in Sustainable Development (CCSD).

الخريطة أ.9 | السياح الدوليون الوافدون (2008)

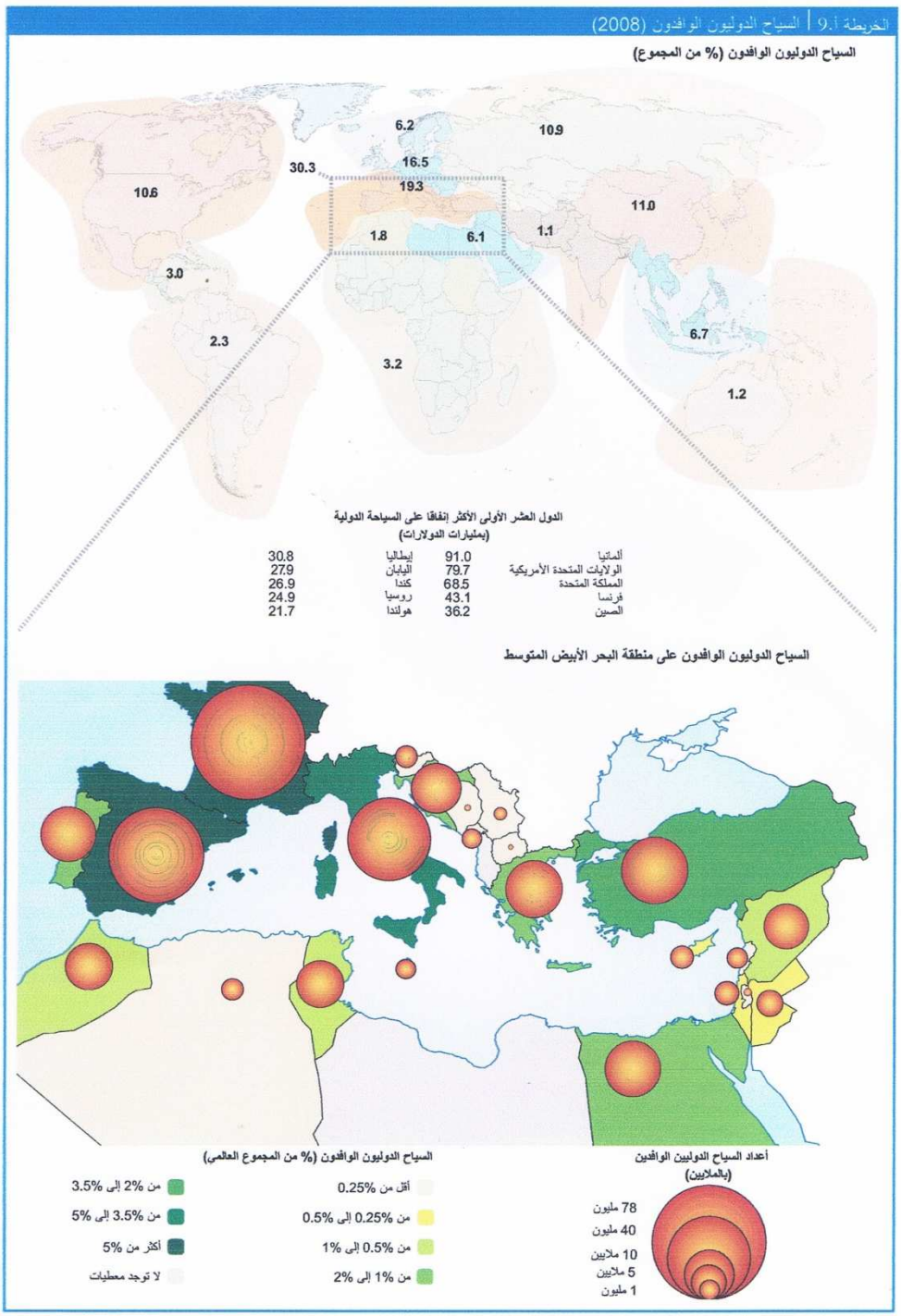

إعداد خاص. المصدر: UNWTO. *World Tourism Barometer*. Vol. 8, No. 1, January 2010.

ملخص المذكرة:

تتمحور دراستنا من خلال هذه المذكرة ، والتي وضعناها تحت عنوان العوائق السياسة، الأمنية للعلاقات الاورومتوسطية، دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، حول تشخيص أو التطرق إلى كل تلك القضايا السياسية والنزاعات الإقليمية والتهديدات الأمنية الجديدة، المتمركزة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي أدّت إلى إفشال أو لِنَقُل إعاقة وإضعاف كل مشاريع ومبادرات الشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، منذ الإعلان عن قيام الشراكة الاورومتوسطية، سنة 1995، وإلى غاية سنة 2012 وهي فترة إنجاز هذه الدراسة و التي تتزامن مع سير برامج و مشاريع هذه الشراكة في إطار مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، والذي تم الإعلان عن انطلاقه سنة 2008، حيث وبعد المقدمة وطرح الإشكالية، جاء الفصل الأول من هذه المذكرة ليبين الأهمية الجيواستيراتيجة والحضارية والاقتصادية الكبرى التي تنفرد بها منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا للقيام بجولة تاريخية تكتشف من خلالها تاريخ العلاقات بين دول ضفتي هذا البحر، قبل الإعلان عن قيام الشراكة الأورومتوسطية. على اعتبار أن التاريخ له أهمية وتأثير بالغ في تحديد السياسات المنتهجة في أي منطقة من العالم، وهو ما جعلنا نستعرض في الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى الواقع التنظيمي والبنى المؤسساتية في كل ضفة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والتي اكتشفنا أنها متناقضة وغير متوازنة بين الضفتين، ففي الوقت الذي نجد فيه دول شمال المتوسط موحدة، ومنصهرة في كتلة اقتصادية وسياسية واحدة "الاتحاد الأوروبي"، فإننا نجد أن دول الضفة الجنوبية لهذا البحر، بقيت مشتتة، وغير قادرة على تحقيق الوحدة والتكامل ومن حيث هذا الاختلال المؤسساتي بين هاتين الضفتين، فإن مشاريع الشراكة الاورومتوسطية المقدمة سواء من خلال عملية برشلونة أو من خلال السياسة الاوروربية للجوار ووصولا إلى غاية الإتحاد من أجل المتوسط، هي من طرف الإتحاد الأوروبي، هذا الأخيرالذي يسير ويتحكم في

أمور الشراكة بالشكل الذي يضمن أمن أوروبا من الأخطار والأزمات والتهديدات الأمنية المتمركزة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعلنا ننتقل في الفصل الثالث إلى تشخيص تلك الملفات الأمنية المطروحة بقوة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي أدت إلى عرقلة مشاريع التعاون والشراكة بين الضفتين وعلى رأسها قضية الصراع العربي–الإسرائيلي النزاعات ذات الطبيعة الإقليمية التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية...).

وما لقيامنا بالدراسة المستقبلية إلا لإسقاط هذه الملفات الأمنية المعقدة –والتي أدت حسب الكثيرين إلى إفشال مشاريع الشراكة الاورومتوسطية في إطار عملية برشلونة والتي ما تزال قائمة– على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط،و باعتبار أن هذا المشروع لا يختلف عن سابقيه من مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، ذلك أنه يعد مجددا ومنعشا لروح عملية برشلونة، فإنّ اقرب الاحتمالات والسيناريوهات المحتملة مستقبلا لهذا المشروع، و في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة يتمثل في بقاء الوضع الحالي الذي تعرفة هذه الشراكة، و المستمر منذ أزيد من 15 سنة، أي أن تحقيق السلام والاستقرار الدائم في منطقة البحر الأبيض المتوسط يبقى رهينا بتحقيق التكامل والتوافق بين المشاريع المطروحة والحل التطبيقي لها.

Résumé :

Nous avons mis cette étude sous le titre de "barrières de la politique, de la sécurité des relations euro-méditerranéennes, étude comparative entre le Processus de Barcelone et l'Union pour la Méditerranée», Nous avons évoqué les propositions politiques et les conflits régionaux et les nouvelles menaces de sécurité, stationnées dans la région méditerranéenne, Et qui a conduit à contrecarrer et gêner et affaiblir tous les projets et initiatives de partenariat entre les deux rives de la Méditerranée, depuis l'annonce du partenariat euro-méditerranéen, en 1995, et jusqu'à 2012 ; c'est une période de réalisation de cette étude, qui coïncide avec les progrès des programmes et projets de ce partenariat dans le cadre de l'Union pour la Méditerranée, qui ont été annoncé son lancement en 2008, après l'introduction et problématique, le premier chapitre de cette étude, qui montre l'importance de la géostratégique, culturel et économique qui sont uniques à la région méditerranéenne, ainsi que de faire une visiter historique, pour découvrir les relations entre les pays des deux rives de la mer, avant l'annonce du partenariat euro-méditerranéen. L'histoire est des répercussions importantes et profondes dans la détermination des politiques adoptées dans n'importe quelle région du monde, Ce qui nous étudions dans le deuxième chapitre de cette étude ; le réellement des structures organisationnelles et institutionnelles de chaque rive des rives de la Méditerranée, que nous avons découverts contradictoire et déséquilibré entre les deux rives, à un moment où les pays du nord Méditerranée sont uniforme et fondue dans une masse économique et politique, "Union européenne ", nous constatons que les pays du Sud de la mer sont restés fragmenté et incapable de réaliser l'unité et de l'intégration et en termes de ce déséquilibre institutionnel entre ces deux rives, le projet de partenariat euro-méditerranéen fournis soit par le processus de Barcelone ou à travers la politique européen de voisinage et par l' union pour la Méditerranée européenne , jusqu'à l'Union pour la méditerranée , est une partie de l'Union européenne, qui gère et contrôle le partenariat qui assurera la sécurité de l'Europe des dangers , des crises et les menaces de sécurité , qui sont centrées dans le sud de la Méditerranée, qui nous a fait passer dans le troisième chapitre de diagnostiquer les fichiers de sécurité soulevée fortement dans la région méditerranéenne, qui conduit à l'obstruction des projets de coopération et de partenariat entre les deux rives, et en particulier l'affaire de la conflit israélo –

arabe ; conflits régionaux, de nouvelles menaces à la sécurité (terrorisme, la criminalité organisée, la drogue, l'immigration illégale...).

Nous faisons cette étude prospective pour laisser tomber les fichiers de sécurité compliqués , et qui a conduit à l'échec des projets partenariat euro-méditerranéen dans le cadre du processus de Barcelone, qui est toujours basé sur le projet de l'Union pour la Méditerranée, et considérant que ce projet n'est pas différent de ses prédécesseurs de projets de partenariat euro-méditerranéen, Il est nouveau et rafraîchissant à l'esprit du processus de Barcelone, plus les possibilités et les scénarios possibles au future pour ce projet, dans ces circonstances reste la situation actuelles à ce partenariat, et continue depuis plus de 15 ans ; qui est parvenus à la paix durable et la stabilité dans la région méditerranéenne reste tributaire de la réalisation de l'intégration et la compatibilité entre les projets proposés et la solution qui leur est appliqué.

قائمـــة المراجـــع

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. إبراهيم الدسوقي ، القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط ، السياسة الدولية القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع : 188 ، (1994) .
2. إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، مصر، مؤسسة الأهرام، 2002.
3. أبو العلاء الزوي، السلم والأمن في البحر المتوسط .طرابلس :د.د .ن،1989 .
4. أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الإقتصاد والسياسة والقانون، نظرات في عالم متغير، القاهرة: دار الشروق، 2005.
5. أحمد محيو، إتحاد المغرب العربي، دول تبحث عن تعاون، مجلة الإدارة، المجلد التاسع، العدد1، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 1999.
6. أركيه رامازاني، الشراكة الأورو – متوسطية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د.س.ط ..
7. -أسامة الباز، الحوار السياسي الأروبي العربي، العلاقات العربية الأروبية حاضرها ومستقبلها ط1،باريس: مركز الدراسات العربي الأروبي، 1997.
8. أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2000.
9. أسامة فاروق مخيمر ، تعريف الدولة المتوسطية ، دراسة الخصائص الاجتماعية و الإقتصادية ، السياسة الدولية ، عدد 129. يوليو 1997 .
10. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
11. إمام حسين خليل، الجرائم الإرهابية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2001.
12. إمانويل رينو، مفاهيم عالمية :الهوية من أجل حوار بين الثقافات،/ تر :عبد القادر قنيني/، ط1، المغرب :المركز الثقافي العربي،2005 .

13. الأمرال جون ديفورك ، " حسن الجوار الإستراتيجي " ترجمة : ج ، إسماعيل ، محاضرة بمجة العيش ، عدد 498 ، جانفي 2005.
14.أمين هويدي ، أحاديث في الأمن العربي ، بيروت ، دار الوحدة العربية ، ط1 ، 1980 .
15.إيلين لا بيسون ، méditerrané quartely ,thinking a bout the mediterranean ترجمة السيد ياسي ، مجلد أول ، عدد1 ، 1990 .
16. برهان غليون، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العالم والعرب، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.
17. بشار خضر، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار،/ ترجمة :جوزيف عبد الله/، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1993 .
18. بكر مصباح تتيرة ، التطور الاستراتيجي للسياسية الأمريكية في لوطن العربي ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ، ط2 ، 1985 .
19. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
20. حمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، القاهرة دار الشروق، 2004.
21. د. حسين عمر، الجات وخصخصة الكيانات الإقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات إقتصادية معاصرة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 1997
22. د. علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار نشر المعرفة، 1990.
23. روبرت ماكنمار، جوهر الأمن، ترجمة: (يوسف شاهين)، القاهرة، دار المعرفة 1970.
24. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة: مكتبة مديولي،1999.
25. صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي، بغداد، جامعة بغداد، 1981.

26. صلاح الدين حسين السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، القاهرة، عالم الكتاب ، 2003.
27. عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب في مفترق الطرق، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
28. عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، القاهرة، دار المعارف.
29. عبد القادر محمد عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999.
30. عبد المنعم سعيد،الجماعة الأروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986.
31. عبد الوهاب الكيلاني، الأمن الجماعي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1988.
32. عصام عبد الفتاح مطر، الجريمة المنظمة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 85.
33. عصمت عبد الحميد، دور الجامعة العربية في التنمية الإقتصادية العربية، التحديات الإقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلان الدولية، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1995.
34. عفاف محمد البار، الترابط بين مفهوم الأمن القومي والأمن العربي والمصالح القومية العربية، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977.
35. فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.
36. مظلوم جمال، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1990.

37. محمد رفعت ، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ملتزمة طبع و انشر ، جنة البيان العربي ، سبتمبر 1949 .
38. محمد صديق يوسفي، الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة، الجزائر: دار المعرفة، 1998.
39. محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، دار الفكر العربي، 1973.
40. محمد عمارة ، الهوية و التراث ، ط1 ، دار الكلم ، بيروت ، 1984 .
41. محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.
42. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
43.محمود مرسي، دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية :دار المعرفة، 1998
44. مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة: دار الكتاب القانوني، 2009.
45. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
46. مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، دار نافع للطباعة، القاهرة، مصر: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1978.
47. منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب دراسة فقهية في التشريع الجنائي الإسلامي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008.
48.نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الإقتصادية الأروبية، مصر: السياسة الدولية، 1983.
49. ندبم البيطار، حدود الهوية القومية، نقد عام، ط2، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان.2002

50. هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية، مالها وما عليها، وجهة نظر عربية، باريس: المنشورات الجامعية والعلمية، Pubisud، 2001.
51. هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ، ترجمة: عازم طالب مشتاق، بغداد، ددن، 1987.

ب-باللغة الأجنبية:

1. André Viagarie, La mer et la Géostratégie des Nations, Paris: économica et isc, 1995.
2. Bichara Khadara(sous-direction),L'EUROPE ET LA MEDITERRANEE GEOPOLITIQUE DE LAPROXIMITE, PARIS,1997.
3. Calliers de Calliers Bruno , Méditerranéé, quelle politique envers les états du sud ? décence national, paris, france, 1996.
4. Claude liazu ,l'evtope et l'Afrique méditerranéenne d suez 1869 hos jours bruxelles : complexe ,1994 .
5. Commission européenne, le partenariat euro-méditerranéen : le processus de Barcelone, Cinq ans après (1995-2000), direction général des relations extérieures, 2000
6. Commission des communautés européennes, migration et développent, Bruxelles, 03/12/20002.
7. Commission des communautés Européennes, La Communauté Européenne, Méditérranée et le Moyen Orion, Bruxelles, 1989.
8. Didier Billion et Rachid Khechana , Timides avancés diplomatique, in pascal Boniface, l'année stratégique 2009, analyse des enjeux internationaux, paris : ed.dalloz, septembre, 2008.
9. Éduard Balladur et François léotard, le livre blanc sur la défense, paris : union général d'édition , 1994 .

10. Isablle Bensidoum, Ag,es Chevallier, Europe – Méditerrainée : Le pasit de l 'ouverture, paris, centre d'études prospectives et d'information internationales, 1996 .
11. Jaxques Bourriet, Le dialogue Euro-Arab, economica, paris,1979.
12. Jean Barrot, Europe,espaces en recomposition, France : edition Albin Michel S.A, aout, 1995.
13. Jean Françoi Degusen, le méditerrané enquête d'une organisation politiquo-stratégique défense nationale, paris, octobre, 1997.
14. Jean François Dguzan, Raoul Girardet, La méditerranée : nouveaux défis, nouveaux risques, Paris, pubisud, Coll Géostrategie, 1995.
15. les notes de Ipemed "Migrants et Migrations dans le bassin de la Méditerranée" France, Etudes analyses, Septembre 2009.
16. Lucy Dumas, les lieux de la méditerranée : présentation géographiqye ; paris ; fondation pour les études des la défense nationale ; 1992 .
17. Marie Claude Smouts, Dario Battistella ; pascal Vennesson, Dictionnaire des relation internationls, paris : dalloz .
18. Mélanie Morisse- Schilbach : l'europe et la question algérienne, paris, presse universitaire de france, 1999.
19. Mustapha Sehmi : paix et securité en méditerranée occidentale, la diversité du sud, l'europe et le maghreb, parid, centre d'étude et de recherche sur le monde Arab contemporain, 1988.
20. Paul Balta , Cludine Rulleau , laméditerranée , berceau de l'avenir , Francé édition –Milan , 2006 .
21. paul Balta, Les en jeux de la conférence de barcelone dans l'annuaire de l'afrique denord,france:edition,CNRS,1985.

22. R-Tavition, le systeme économique de la communauté européenne, paris édition Dalloz, 1990.
23. -unict.it/vademca/17.htm . Dimitris (K.Xenakis), the barcelona process : seme lessons from Helsinki.
24. zaki laidi : « qu'est ce que laglobalisation ? , l'annuaire de la méditerranée , paris, publisud, 1997.

2- الدوريات (المجلات والجرائد):

أ- باللغة العربية:

1. آليات التعاون على المستوى السياسي والأمني بين دول ضفتي المتوسط، في مجلة: دراسات دولية، تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، عدد: 101، 4 /2006.
2. آيت عميرات مليكة، الفضاء المتوسطي، أي مستقبل؟ مجلة الجيش، ع533 ، ديسمبر 2007
3. بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، دمشق : مركز المعلومات القومي، مجلة معلومات دولية، العدد/.30 :أيلول ./1995 .
4. بكر مصباح قنيرة، الوطن العري في المنظور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي: التحديات والطموح، مجلة شؤون عربية، ع:110، صيف 2002.
5. بوكساني رشيد، د. بش أحمد، مقومات، ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي، مجلة البصرة، العدد04، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.
6. جنادي إسماعيل ، الجوانب الأمنية لتعاون الأورو متوسطي ، الجيش : عدد 49 ، أوت 2004 .
7. جون كلود توري، سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية، حصيلة وآفاق، منتدى السياسة العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد1، جوان 2012.

8. حسن نافعة، مستقبل النظام العربي بعد التسوية، السياسية الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد:104، 2000.
9. خالد عبد اللطيف ، مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ، مصر ، السياسة الدولية ، مركز الدّراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 123 ، 1996
10. خالد عيد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 33، العدد 123، يناير 1996،
11. زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر:3، العدد الأول، سبتمبر 2011.
12. زهراء . ب، بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي، أخبار اليوم، ع387، الإثنين 14 جويلية 2008.
13. زياني صالح ، حجيج آمال، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الكموح، جامعة الجزائر –3–: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد الأول، سبتمبر 2011.
14. طالب محمد علي، قبرص 22 عاما من المبادلات والجولات الدبلماسية العقيمة، معلومات دولية، ع ، 43، دمشق: مركز المعلومات القومي، تشرين الأول، 1996.
15. طه المجذوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة 32، العدد 124، أفريل 1996.
16. عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، إستراتيجيا، بيروت، عدد 52، جوان 1988.
17. عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسات الدولية، ع122، أكتوبر 1995.

18. عبد النور بن عنتر، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، شؤون الأوسط، العدد 65، 1997.
19. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 155، أفريل 2005.
20. عثمان طايبي، الرئيس الفرنسي ساركوزي يضع سلم إسرائيل كهدف أسمى لمشروعه، الخبر، ع5372، الإثنين 14 جويلية 2008.
21. عزوز كردون، الرهانات البيئية والتحديات الأمنية في المتوسط، الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع: 471، أكتوبر 2002.
22. عشرون عاما من حياة الجامعة العربية، جريدة المجاهد، الجزائر: العدد 256، 25 مارس 1965.
23. علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية– المتوسطية، شؤون عربية، عدد 88، ديسمبر 1996.
24. عميور، ب، الجواني، ر، أزمة المياه في الوطن العربي... بين الواقع والطموح، مجلة الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع447، أكتوبر 2000.
25. فيرمين النواوي، الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد:200.
26. قسم الدراسات بمجلة أستراليا، مدخل إلى النظرية العسكرية، إستراتيجيا، عدد 41، جويلية 1985
27. مجلة الإتحاد الأوروبي، العدد:2، أفريل/ماي، 2001.
28. محمد رضا مزوي، سياسة أقطاب الإمتياز للمساهمة في تقليص المساقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر: منتدى السياسات العامة، العدد1، جوان 2012.
29. محمد شارق، بوتفليقة يشكك في تجسيد مشاريع الإتحاد المتوسطي،الخبر، ع:5372، الأحد 13 جويلية 2008.

30. محمد شارق، بوتفليقة يشكك في تجسيد مشاريع الإتحاد المتوسطي،الخبر، ع:5372، الأحد 13 جويلية 2008.
31.محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي، قضايا عربية، بغداد : عدد4 ،1980 .
32.محمد صالح المسفر، مقاربة أولوية للإتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية–الأوروبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 13، 2007.
33. محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها التكاملي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة:1997.
34. محي الدين توق، الإتحاد من أجل المتوسط من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي، الأردن: مجلة الأردن الدولية، العدد الثاني، 2008.
35. مصطفى بن شنان، الأمن والتعاون في حوض المتوسط، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999، مجلة إنتقالية وإستشفاف، الجزء الثاني، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية العامة، 2001.
36. مصطفى صايج، الإتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات، الجزائر، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1، مارس 2008.
37. المقدم الهيثم الأيوبي، قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي، مجلة الدفاع الخليجي، العدد54.
38. المنجي بوسنية، مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات، شؤون الأوسط، ع120، خريف 2005.
39. ميشال فوشيه، الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي، أشغال محاضرات 18 و 19 سبتمبر 1999، مجلة إنتقالية وإستشفاف، الجزء الأول، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001.
40. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا ، مجلة السياسة الدولية، ع183، جانفي 2011.

41. ناصيف يوسف بختي،مستقبل العلاقات العربية الأروبية، مصر: المستقبل العربي، العدد:205، مارس1996.
42. ناظم عبد الواحد جاسور، جامعة الدول العربية، ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 99، سبتمبر 1999.
43. هاني الشميطلي، أوروبا و المتوسط، تاريخ العلاقات مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع:19 ، (صيف2008).

ب- باللغة الأجنبية:

1. communication de la commission au conseil et au parlement européen com 2004, 133 final, Brucelles ; 25/02/2004.
2. Daniel.j. Grange; " La méditerranéé: Berceau ou frontière? ",La méditerranéc dans les rolation Internationales, N° :87,(1996).
3. Emile Témime, «La migration européenne en Algérie aux Siècle:migration organiséc ou migration toléré?», De l'occident musulman et de la méditerranée, confluence miditerranée,N°41,paris, janvier1987.
4. Jean François Jannet, "Les défis politiques et économiques de l'unions pour la méditerranée" In qustions, France Fondation Schuman, N°: 93,25 Mars 2008.
5. Mohamed Boukhobza, Guerre de Golf: En jeux Stratégique et conséquence a Long Term Prospective et Stratégie, Alger : institut Nationale d'Etude de Stratégie, N° 1, 1991.
6. Myriam Gervais et Stéphane Roussel, de la sécurité de l'états a celle de l'individu : L' évolution de concept de la sucurité au canada (1990-1996), études internationales, volume XXIX , N°01 (Québec : institut des hautes études internationales , mars 1998) .

7. stephen Broune, le régionalism au service du développement de partenariat la téraux coopération, N :2 , 1998, .
8. Robert pandraud , François Galiz, Europe-Méditerranée, quel partenariat ? paris : Assemblée nationale francaise, rapport d'information , N 2367, 15 Novembre 1995.

3-مواقع الانترنيت:

1. إبراهيم محمد عياش، الهجرة الشرعية، من الموقع: www.ahewar.ogr/debat/show.art.asp.(01-01-2011)
2. الإتحاد الأوروبي يعزز الروابط بين الدول المجاورة، ويستمر في دعم إصلاحاتهم من الموقع: www.EC.Europe.EU/ar/whatsnew/22avril2010.doc.(22/04/2010).
3. إحصائيات المنتظمة العالمية للتجارة لسنة2007 ، من الموقعwww.wto.org :
4. إحصائيات المنظمة العالمية لتجارة لسنة 2007 ، من الموقع www .wto.org
5. الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، من الموقع: http://www.ambafrance.dz.org/IMG/declarationcommune-sommet-de-paris-en-arab-150708-1-pdf(13/07/2008).
6. تحليل إخباري، آمال وتحديات وراء قمة الإتحاد من أجل المتوسط، ديسمبر 2008، من الموقع:http// :arabic.pepledaly.com.cn/31663/6450366.html
7. تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول :المغرب العربي في مفترق الطرق، تونس 31 : ماي 2007 م، من الموقع : www.politics.ar.com/ar/index.php/permalik/3020/htm
8. شلبي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، من الموقع: www.mafhoum.com (11/07/2011)
9. لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورو- متوسطية وآثارها على المؤسسة الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسالية، المسلية ، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004، من الموقع http//www.uluminasamia.net :

10. لورين أليون، الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول، من الموقع: www.bamgh.com (07/03/2012)
11. منصف السليمي، نجاح الإتحاد من أجل المتوسط يتوقف على إرادة دول ضفتي المتوسط، الموقع: http://www.de/dw/article/14/07/2008/0,2144,348668.html
12. هاني السباعي، تعريف الإرهاب في المنظومة الغربية، من الموقع : www.alhazeeratalk.net(28/12/2011

13. Du cite : www .wikipedia .org
14. www.wikipedia.org
15. http/www.dpp.gove.jo/2012/15htm
16. http:www.aljazera.net/nt/exercs/fc66Bffd-Bdff-412E-8509c1dd.htm
17. Jean Dufoureq, L'Inteligence de la Méditérannée, dans: fmes-france.org/articlele266.
18. Mustapha Benchenane ; « la situation géopolitique en mediterrannée », dans : www .fmes –France .org /img/rtf/benchenane ,

4- تقارير واحصائيات رسمية:

1. تقرير صندوق الأمم المتحدة (UNFPA)، حالة السكان عام 2006: عبور النساء والهجرة الدولية

2. Déclaration de Bercelone, adaptée de la conférence Euro-Méditerrané (27-28 nove, bre 1995) .
3. Leonelle Gabrici, La politique européenne de Voisinage, Confluences internationales, 2005.

5- الموسوعات:

1. محمد صالح العدلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003.
2. موسوعة العلوم الإجتماعية، (ددن)، 1988

فهرس المحتويات

ففهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	اتفاقيات التعاون بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المتوسطية	59
2	نسب صادرات بعض الدول المتوسطية العربية إلى أوروبا من جملة صادراتها خلال الفترة (1974–1989)	61
3	نسب واردات بعض دول المتوسطية العربية من أوروبا من جملة وارداتها خلال الفترة (1974–1984)	62
4	مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية (1978–1991)	65
5	مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة(1991–1996)	68
6	معاهدات دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية	82

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
1	منطقة البحر الأبيض المتوسط	17
2	دول الشراكة الاورومتوسطية	98
3	الدول الأعضاء في مشروع الاتحاد من اجل المتوسط	130

فهرس العناوين

العنوان	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول : المعادلة الجيوبولويتيكية في المتوسط و الموروث التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية.	71-15
المبحث الأول : تشخيص منطقة البحر الأبيض المتوسط	18
المطلب الأول : تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط	18
المطلب الثاني : أهمية البحر الابيض المتوسط	23
أولا: الاهمية الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط	24
ثانيا:الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط	26
ثالثا: الأهمية الجيواستيراتيجية لحوض البحر المتوسط	29
المبحث الثاني: ميزات المتوسط وإشكالية هويته الإقليمية	32
المطلب الأول: الخصوصيات الإقليمية المتوسط	32
أولا: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والثقافية	33
ثانيا: مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي	35
ثالثا: الاختلاف على المستوى السياسي والمؤسساتي	38
المطلب الثاني :الهوية الإقليمية للمتوسط(القواسم المشتركة)	41
المبحث الثالث: تاريخ العلاقات بين ضفتي البحر الابيض المتوسط.	49
المطلب الأول: مرحلة الصراع والمواجهة.	49
أولا: النظرية الرومانية للسيطرة على المتوسط	50
ثانيا: النظرية العربية: للسيطرة على المتوسط	50
المطلب الثاني: مرحلة التعاون والحوار	54
أولا: السياسة المتوسطية الجزئية	55
ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة	57

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة	66
الفصـــــل الثـــاني: الأطـــر التنظيميـــة للعلاقـات الأورومتـوسطيـة	149-72
المبحث الأول: البنى المؤسساتية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط	75
المطلب الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي	76
أولا: المسار التاريخي للوحدة الاوروبية	76
ثانيا: البناء المؤسساتي للاتحاد الاوروبي	82
المطلب الثاني: الواقع التنظيمي في دول الضفة الجنوبية للمتوسط	86
اولا: إتحاد المغرب العربي	87
ثانيا: جامعة الدول العربية	93
المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية من خلال عملية برشلونة .	99
المطلب الأول: دوافـــــع وأهـــــداف الشراكـــــــة	100
أولا: دوافـــــع الشـــــــــراكة	100
ثانيا: أهداف الشراكة	108
المطلب الثاني: مجالات ومضامين الشراكة	112
أولا: الشراكة السياســـــية والأمـــــنيـــة	114
ثانيا: الشراكة الاقتصادية والمالية	118
ثالثا: الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية	123
المبحث الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط كمبادرة جديدة للشراكة الاورومتوسطية.	122
المطلب الأول: جذور المشروع، منطلقاته ومرتكزاته.	129
أولا: جذور الاهتمام الفرنسي بالبحر الأبيض المتوسط	131
ثانيا: مراحل طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط	132
المطلب الثاني: أهداف المشروع، مضامينه، وردود الأفعال المختلفة حوله.	138
أولا: ردود الأفعال المختلفة حول المشروع الفرنسي	138

ثانيا: أهداف ومضامين الاتحاد من أجل المتوسط	142
الفصل الثالث التحديات السياسية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط	205-150
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن في البحر الأبيض المتوسط	152
المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للأمن والمرتبطة به.	152
المطلب الثاني: أهم النظريات والاستراتيجيات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.	160
أولا: الاستيراتيجيات الأمنية في منطقة البجر الأبيض المتوسط خلال الحرب الباردة	160
ثانيا: الترتيبات والاستيراتيجيات الامنية التي تبنتها الدول الاوروبية اتجاه منطقة البحر الابض المتوسط	162
ثالثا: المفهوم الاوروبي الجديد للأمن والاستقرار في حوض البحر الابيض المتوسط	165
المبحث الثاني: الملفات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط	169
المطلب الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية	169
أولا: قضية الصراع العربي-الاسرائيلي	169
ثانيا: القضية القبرصية بين تركيا واليونان حول المياه الاقليمية في بحر إيجا وعلى جزر يونانية بالقرب من السواحل التركية	171
ثالثا: قضية الصحراء الغربية	172
رابعا: قضية الأزمة اللبنانية	173
خامسا: مشكلة الأقليات	174
سادسا: المشاكل المتعلقة بالمياه	174
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	175
أولا : الهجرة غير الشرعية	175
ثانيا: الإرهاب	178

ثالثا: الجريمة المنظمة	181
رابعا : التلوث البيئي	184
المبحث الثالث: آفاق ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية	187
المطلب الأول: نحو بناء سياسة عامة أمنية في المتوسط وإصلاح المسار الحالي للتعاون	187
أولا: إعادة النظر في الامكانات المتاحة	189
ثانيا: اصلاح مضمون الشراكة	191
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمشاريع الشراكة الأرومتوسطية	194
أولا: سيناريو نجاح مشاريع الشراكة الأورومتوسطية (الوصول إلى متوسط الأمن والاستقرار)	195
ثانيا: سيناريو فشل مشاريع الشراكة الاورومتوسطية	198
ثالثا: سيناريو بقاء الوضع القائم	201
خاتمة	206
الملاحق	245-213
ملخص المذكرة	249- 246
قائمة المراجع	263-250